قسم العلاقات الدولية

عوائق التنظير في العلاقات الدولية بين التفسير والتنبؤ

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

محمد زواقي **د. علي لراري**

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فلة قصدالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: ذو القعدة 1443-1444 / جوان 2022- 2023

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف "علي لراري" على كل ما قدمه لي من توجيهات وتعليمات قيمة ساهمت في إثراء موضوع الدراسة، كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة "نسيمة عقة" على مناقشاتها التي أفادتني كثيرا.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله.

وإلى محبي العلم والمعرفة.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معالجة أبرز الإشكاليات المعرفية التي تواجه حقل التنظير في العلاقات الدولية، وقد انصب تركيزنا على النظريات الوضعية التي تأخذ ثنائية "التفسير والتنبؤ" في دراساتها وأبحاثها حول وقائع السياسة العالمية حيث اعتمدت نظريات الاتجاه الوضعي على المقاربات والمناهج التي توظفها العلوم الطبيعية، وأخذت مفهوميْ التفسير والتنبؤ وفق المعنى الذي يهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية بين ظاهرتين، وما ينتج عن ذلك من حتمية في بحث مسائل وقضايا الحقل المعرفي، وهذا ما يجعل من التفسير والتنبؤ مستويين من مستويات البحث العلمي لا ينفكان عن بعضهما، حيث أن التنبؤ باعتباره مرحلة أخيرة من مراحل العلم لا يختلف جوهريا سواء من حيث البنية المعرفية، أو البناء المنطقي عن التفسير باعتباره من أهم خصائص العلم. بناءً على هذه الثنائية التي جاءت بها النظريات الوضعية، برزت مجموعة من الإشكاليات وفي مقدمتها: إشكالية علمية النظرية، إشكالية الهيمنة الغربية، مسألة علمية العلاقات الدولية وأزمة بناء النظرية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: النظريات الوضعية، التفسير، التنبؤ.

Abstract:

One of the main epistemological issues in theorizing international relations especially from the positivist lens is the duality of interpretation and prediction. This study delves into this duality and aims to solve it by emphasizing on the positivist theories, and their use of scientific approaches used in natural sciences, focusing on its consequences like the scientific determinism when treating social phenomena. Although prediction is the last stage of scientific research, it doesn't differ from interpretation both in their epistemological and logical structure. From this duality stems a lot of problems starting by the scientism of theory, western hegemony, the science of international relation and the issue of constructing a grand theory.

Key Words: Positivist theories, interpretation, prediction.

مقدمة

مقدمة:

يهتم باحثو العلاقات الدولية عادة بدراسة النظرية، على اعتبار أنها تمثل أداة لفهم العالم بطريقة أفضل، ومن هذا المنطلق فالنظريات ليست زوائد يمكن الاستغناء عنها، لكنها وسائل ضرورية لتحقيق النظام في دراسة موضوعات العلاقات الدولية، إذ تضم هذه الأخيرة عددا كبيرا وكما هائلا من الأحداث والقضايا، وتستطيع النظريات أن تمد التفكير بشأن هذه الأحداث والوقائع بإطار منطقي ومتماسك، وعن طريق ترتيب هذه الظواهر والتعرف على الارتباطات والأنماط البارزة حيث يكون ذلك ممكنا. ويندرج هذا ضمن القسم الأول من أقسام البحث في نظرية العلاقات الدولية، ويرتبط أساسا بالبحث حول النظريات الأكثر ملائمة وقدرة من حيث دقة التفسير ويقين التنبؤ.

وأما القسم الثاني فهو يدخل ضمن ما سماه ستيف سميث Steve Smith ومارتن هوليس Martin Hollis بالنظرية الشارحة، ولا تقوم في العادة النظرية الشارحة بأخذ حدث أو ظاهرة أو سلسلة ما من الممارسات التجريبية الواقعية محورا لتحليلها، لكنها تتعمق في الافتراضات الكامنة لكل نظرية، وتحاول أن تفهم النتائج التي يُحدثها هذا النوع من الافتراضات على عملية التنظير وممارسة البحث التجريبي، وإحدى الطرق للتفكير في هذا الأمر هي -ما وراء النظرية- أو -ما حول النظرية-، وقد غلب على حوار النظرية الشارحة في تخصص العلاقات الدولية ميلها إلى البحث حول سؤالين متداخلين وهما: هل تخصص العلاقات الدولية علم أم فن؟ وما الذي تنطوي عليه الدراسة العلمية للسياسة العالمية؟ وهذا يأخذ النقاش إلى مسائل وافتراضات أخرى مثل: طبيعة النظرية، احتمالات الموضوعية، المعايير التي يجب استخدامها في اختبار النظريات، المواقف الابستيمولوجية المتنافسة، طبيعة السببية والعلاقة بين النظرية والتطبيق.

إن معرفة القضايا ذات الاهتمام في حوار النظرية الشارحة، ومعرفة أهمية هذه القضايا للأبحاث العلمية الفعلية، تمثل نقطة بداية رئيسة لفهم نظرية العلاقات الدولية، وقد ركزنا في الدراسة على "نظريات الاتجاه الوضعي"، التي تأخذ "ثنائية التفسير والتنبؤ" أساسا معرفيا في بحث ومعالجة مسائل وقضايا الحقل المعرفي، وإذا كانت النظرية الشارحة -كما سبقت الإشارة- إلى أنها تهتم بسؤال علمية العلاقات الدولية، وما يمكن أن تنطوي عليه الدراسة العلمية للسياسة العالمية، فإنَّ النظريات الوضعية، نجد أنها اعتمدت في بناءاتها المعرفية على الآليات والمناهج التي تقوم عليها العلوم الطبيعية في الوصول إلى استنتاجاتها، من خلال "وحدة المنهج" بين العالَم الطبيعي والعالم الاجتماعي، وقد كان هذا الوضع المعرفي انعكاسا للابستيمولوجيا الوضعية التي تبنتها العلوم الاجتماعية، منذ

تشكلها خلال منتصف القرن الثامن عشر، وكما أشار فرنسيس بيكون Francis Bacon، أنه ثمة خلاف رئيسي حول منهج العلوم الصحيح، بين أولئك الذين يبدؤون من "البديهيات الضرورية" وهم أصحاب النزعة العقلانية، وأولئك الذين يبدؤون من "الحواس والجزئيات" وهم أصحاب النزعة التجريبية، أما هذه الأخيرة (النزعة التجريبية) فهي تُعتبر أساس المعرفة الوضعية.

وإذا كان تطبيق المقاربة والمنهج العلمي على قضايا العلوم الاجتماعية يمثل النظرة الوضعية للعلم، فهذا الذي يجعل علماء اجتماع وفلاسفة مثل: أوغست كونت Auguste Comte وايميل دوركايم Emile Durkheim وضعيين، إذ عمد هذا الأخير في كتابه الأساس (قواعد المنهج في علم الاجتماع) إلى تحديد مجال بحث هذا العلم، حيث استطاع أن يحدد الظواهر الخاصة به، والطريقة التي تكفل له دراستها بمنهج علمي سليم، وبهدف الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية في نشأتها وتطورها، وقد رأى أنه وقبل كل شيء لا بد من التخصص وتحديد مجال الدراسة، متبعا في ذلك المنهج العلمي الدقيق، الذي يُعنى بأسباب وجود الظواهر، ومعتمدا في ذلك على طرق الاستقراء المختلفة في ميدان العلوم الطبيعية، والتي طبقها جون ستيوارت ميل John Stuart Mill في محاولته إرساء مبادئ الاستدلال الاستقرائي، وهي (طريقة الاتفاق، الاختلاف، التغير النسبي والبواقي)، وهو المنهج الذي اعتمده في أبحاثه حول (الانتحار) وفي (تقسيم العمل الاجتماعي).

ووفق هذا نجد أن الوضعية وخاصة المستخدمة في العلاقات الدولية، وكما جادل ستيف سميث ومارتن هوليس، أنها تعني مذهبا سلوكيا متشددا، ينبذ كل المعطيات النفسية والمناهج الكيفية، وهذا ما يبدو بشكل واضح وكاف.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- تُعتبر النظرية بالغة الأهمية في تفسير وقائع العلاقات الدولية، ووظيفتها هي إعطاء صورة أو إطار تحليلي للسياسة الدولية، وتختلف هذه الأطر التحليلية من حيث مضامينها والافتراضات التي تقوم عليها.
- وإذا كانت النظرية تقدم هذه الأطر التحليلية، أو في أقل تقدير تزود الباحثين بالصياغة المفاهيمية للأحداث المعاصرة، فمن الضروري تبعا لذلك أن نبحث في قدرة النظريات على تفسير وقائع السياسة الدولية والتنبؤ بها، وذلك من خلال الافتراضات التي تُسلم بها.

- وهو ما ينقل الدراسة إلى البحث في العلاقة التي تجمع بين النظرية والتطبيق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى النظر إلى طبيعة العلاقة بين النظريات العلمية وبين الواقع الاجتماعي الذي تدرسه.
- ترتبط المباحث التي يعالجها الموضوع ببعض الدراسات التي شكلت محور اهتمامات نظرية التعقد، باعتبارها مدخلا لنقاش نظري خامس في حقل العلاقات الدولية، وفي مقدمتها: إشكالية السببية، إشكالية النظرية العلمية، إشكالية بناء النظرية الكبرى، إشكالية الهيمنة الغربية ومسألة علمية العلاقات الدولية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: اهتمام الباحث بالجانب النظري، فإذا كانت النظرية تمثل الأداة الأفضل لفهم السياسة العالمية، وتعد وسائل ضرورية لدراسة موضوعات العلاقات الدولية، فهي تبعا لذلك مُقدَّمة رتبة على العلوم والمعارف داخل مجال التخصص، فما لم ندرس النظريات الخاصة بعلم ما من العلوم، فلا يمكن بحث مسائل ذلك العلم وقضاياه.

الأسباب الموضوعية: عادة ما يبحث المفكرون والدارسون في مجال التخصص عن النظريات التي تمدهم بإطار تحليلي مناسب لمعالجة ظواهر العلاقات الدولية، وتختلف هذه النظريات باختلاف زوايا اهتمام الباحثين، والأحداث التي يدرسونها وفق مقاربات فكرية محددة، وأما تناول العوائق التي تواجه عملية التنظير بالدراسة، فهي تحيل الموضوع إلى اتجاه آخر، يكمن في تحديد مدى قدرة النظريات على تفسير المسائل والقضايا التي يهتم بها الحقل المعرفي (أيْ تعيين الحدود المعرفية للنظريات العلمية في الكشف عن العلاقات السببية).

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في طبيعة موضوع البحث ذاته، حيث تتعدد المداخل النظرية والمقاربات المعرفية التي تتصل به، ومن العسير على الباحث أن يلم بكل هذه الأبعاد التي ترتبط بموضوع الدراسة، إذ تندرج ضمنه بعض كبرى الإشكالات المعرفية التي عرفها مجال التخصص منذ نشأته حتى يومنا هذا، إضافة إلى الفترة الزمنية القصيرة التي خُصصت لمعالجة الموضوع، وهذا ما جعل آثار ضيق الوقت تظهر على نتائج البحث.

الدراسات السابقة:

1. كتاب: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016):

جاء الكتاب في مجموعة من الفصول، ويستعرض كل فصل نظرية من نظريات العلاقات الدولية الأكثر إثراءً داخل الحقل المعرفي، حيث عالج الكتاب مركزية النظرية في العلاقات الدولية، وتكمن الأهمية الرئيسية للكتاب بالنسبة للدراسة في الفصل الأول المعنون بـ"فلسفة العلوم الاجتماعية في العلاقات الدولية"، وقد تناول فيه الباحثان ميليا كوركي Kurki Milja و كولن وايت Colin Wight مدخلاً تاريخيا عاما للنظرية في تخصص العلاقات الدولية، واستكشفا المضامين الرئيسية للنقاشات النظرية الكبرى، وحوارات النظرية الشارحة المرتبطة بفلسفة العلوم الاجتماعية، وذلك بالرجوع إلى الثنائيات التي شكَّلت تاريخ الحقل المعرفي مثل: الوضعية وما بعد الوضعية، التفسير والفهم، العقلانية والتأملية. كما تطرق أولي ويفر Ole Waever في الفصل الأخير من الكتاب تحت عنوان "أما زال في الإمكان اعتباره تخصصا بعد كل هذه الحوارات؟" إلى مسألة علمية الحقل المعرفي، وعلاقته مع العلوم الاجتماعية الأخرى، ومختلف النقاشات الفكرية التي دارت حول هذه الأبحاث.

كما قدَّم الكتاب شرحا لنص كلاسيكي، ألَّفَه كل من مارتن هوليس وستيف سميث بعنوان "تفسير العلاقات الدولية وفهمها" "Explaining and Understanding International Relations"، ويعد كتابهما مدخلاً يشرح الكيفية التي تقوم من خلالها الافتراضات المتعلقة بالعلم، ودورها في دراسة العلاقات الدولية، والاستنتاج الذي توصل إليه المؤلفين يبرهن بفاعلية، كيف أن الحوارات الفلسفية هي جزء لا يتجزأ من الحوارات المتعلقة بالسياسة العالمية، ومؤكدين في الوقت ذاته على وجود (قصتين على الأقل تُحكيان) عن الحوادث السياسية العالمية، واللتين لا يمكن بسهولة دمجهما في حقيقة كلية واحدة منفردة، وقد وصف هوليس وسميث هذه الروايات بأنها تفسير وفهم، وبينما تسعى النظريات "التفسيرية" إلى محاكاة العلوم الطبيعية وتفسير المسببات العامة، تهدف مقاربات "الفهم" إلى تعليل أفعال الوكلاء من الداخل، ومن خلال تأويل المعاني والمعتقدات التي تخص الجهات الفاعلة وأسباب قيامها بفعل ما.

2. **كتاب: سكوت بورتشيل، ريتشارد ديفيتاك وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014):**

يقدم الكتاب عرضا شاملا ونقديا للاقترابات والنظريات الرئيسية في دراسة العلاقات الدولية، من الواقعية والليبرالية إلى النظرية الخضراء والنظرية السياسية الدولية، وتكمن أهمية الكتاب بالنسبة للدراسة في المقدمة والفصل الأول، والذي جاء فيهما بحث وتقييم لدور النظرية في مجال السياسة العالمية، وتعرض فيهما الباحثين سكوت بورتشيل وأندرو لنيكليتر إلى مجموعة من القضايا الرئيسية وهي:

- تأسيس حقل العلاقات الدولية.
- النظريات وحقول الدراسة.
- النظرية المفسرة والنظرية المنشئة.
- النظرية البينية.
- على ماذا تختلف نظريات العلاقات الدولية؟
- ما المعايير المتوفرة من أجل تقييم النظريات؟

3. **كتاب: علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988):**

حاولت الباحثة في فصول الكتاب أن تُعالج موضوع التفسير من زوايا عديدة، باعتباره أداة رئيسة في جميع العلوم، وقد ركزت على التفسير كخاصية في العلوم الاجتماعية، كما تتبعت فكر المدارس والاتجاهات المختلفة التي عنيت بهذه الخاصية، وذلك في إطار نقدي يبين النقاط الايجابية والسلبية داخل كل اتجاه.

ترجع أهمية موضوع التفسير حسب مختلف المدارس الفكرية التي عرضت لها الباحثة، إلى عاملين أساسيين:

1. أن أحد الأسس التي يقوم عليها العلم هو التوصل إلى كشف الغامض، وإظهار الخفي بقصد الفهم والتنبؤ، ولا يتسنى هذا الكشف إلا عبر عملية منهجية دقيقة، هي تفسير الظواهر محل الدراسة تفسيرا علميا مضبوطا.

2. إذا اعتبرنا مجالات بحث حقول المعرفة الاجتماعية علوما، وهو ما استقر عليه الرأي عند الكثيرين من العلماء وفلاسفة العلم، فإن معنى ذلك أنها تحاول تطوير نظريات، تفسر بها الوقائع الاجتماعية، وتُعتبر دراسة التفسير بمثابة بحث في مدى علمية حقول المعرفة الاجتماعية، وقدرتها على الوقوف مع العلوم الطبيعية من حيث النظرة الموضوعية، ومعالجة مسائلها على أسس ومناهج دقيقة.

وقد توصلت الباحثة في خاتمة الدراسة إلى أن تعدد الآراء وتباينها في معالجة التفسير، يرجع إلى تعقد موضوع الدراسة الاجتماعي، وبينما نجد أن التفسير في العلوم الطبيعية يقوم على قاعدة مُحكمة، أما في مجال العلوم الاجتماعية فهو يقع على العكس من ذلك، حيث أن العلماء ما زالوا مختلفين حول موضوع الدراسة، وأيضا حول الموقف الذي يتخذونه بإزائه (أيْ المنهج)، ولا شك أن أحد مهام فلسفة العلوم الاجتماعية هي اضطلاعها بحل تلك المشاكل، والتقريب بين وجهات النظر المتباينة، وتدخل الدراسة التي قدَّمتها الباحثة ضمن هذه المحاولات.

4. **مقال: كارل بوبر، "التنبؤ والنبوءة في العلوم الاجتماعية"، تر: بن سليمان جمال الدين، مجلة آفاق للعلوم، م. 5. ع. 12 (جوان 2018):**

يعالج كارل بوبر في هذه المقالة مسألة التنبؤ، وقدرة العلوم الاجتماعية على تقديم دراسة تنبؤية، ويتطرق فيه إلى مفهوم التنبؤ، والتيارات المعرفية في حقول المعرفة الاجتماعية التي تناولته بالدراسة، ويقدم تبعا لذلك نقدا مبسطا لمتخلف هذه التيارات الفكرية، والتي عالجها بصورة أكثر عمقا في كتابيه (عقم المذهب التاريخي) و(المجتمع المفتوح وأعداؤه)، ويصل في النهاية إلى فكرة مفادها: استبعاد قيام العلوم الاجتماعية بتقديم دراسات ذات طابع علمي محض على شاكلة العلوم الطبيعية، وشكك في قدرتها على إيجاد أطر نظرية تفسيرية للوقائع الاجتماعية من خلال النظريات الكبرى، التي تفسر التاريخ بالرجوع إلى عامل واحد، أو في زعمها على أن تمد حقلا ما من حقول المعرفة الاجتماعية بإطار عام وشامل لكامل أبعاد موضوع الدراسة.

5. **كتاب: محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2008):**

درس محمد باقر الصدر في كتابه هذا مشكلة الاستقراء، وهي واحدة من أكبر المسائل التي شغلت الابستيمولوجيين والفلاسفة وعلماء الطبيعة منذ زمن أرسطو وحتى يومنا هذا، فالدليل

الاستنباطي تتميز نتائجه بطابع اليقين، وهذا يعود إلى المبرر المنطقي الذي تعتمده وهو "مبدأ عدم التناقض"، إذ أنَّ نقل الحكم من العام إلى الخاص لا ينتج عنه تناقضا (ما دامت النتائج أصغر من المقدمات، فهذا يعني وبالضرورة، أن الحكم الذي نطلقه على القضية الكلية ينطبق على القضية الجزئية)، أما الدليل الاستقرائي فلا يحمل طابع اليقين، وهذا يعود إلى وجود ثغرة معرفية في التركيبة الاستقرائية (فالنتائج فيه دائما أكبر من المقدمات، وعليه يمكن أن تصدق القضايا الجزئية المكونة للاستقراء، ويَثْبت خطأ القضايا الكلية أو النتائج، وهذا لغياب مبرر منطقي يُثْبِت صحة نتائج التعميم الاستقرائي، بحيث لا ينتج من ذلك تناقضا).

وفي سبيل معالجة هذه الثغرة المعرفية، التي تمس واحدا من أهم استدلالاتنا المعرفية، أوجد محمد باقر الصدر مذهبا جديدا في نظرية المعرفة البشرية، أطلق عليه اسم (المذهب الذاتي) تمييزا له عن المذهبين العقلي والتجريبي.

وتكمن أهمية الكتاب بالنسبة للدراسة، في بحث المنهجيين الاستنباطي والاستقرائي، وعلاقتهما بأقسام اليقين في العلوم، كما أن آليات وأدوات المنهج الاستقرائي التي تقوم عليها العلوم الطبيعية والتي استعرضها المؤلف بشكل مسهب في مختلف فصول الكتاب، قد أخذتها العلوم الاجتماعية في شقها الوضعي أساسا في معالجة مسائل حقول المعرفة المختلفة، ومن بينها العلاقات الدولية.

المشكلة البحثية:

منذ نشأة العلاقات الدولية كحقل أكاديمي في النصف الأول من القرن العشرين، برزت العديد من المساعي الفكرية إلى إقامة الحدود المعرفية والمنهجية بغية ضبط التخصص المعرفي، وإيجاد الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها في دراسة ومعالجة المسائل والقضايا التي تتصل بموضوعه، وقد ارتبط بهذا المسعى المعرفي مجموعة من العوائق التي واجهت الباحثين، حيث اختلفت هذه العوائق بتعدد الأطر المنهجية والمواقف الابستيمولوجية التي عرفتها فلسفة العلوم الاجتماعية.

بناءً على ما سبق فإنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أبرز الإشكاليات التي تواجه حقل التنظير في العلاقات الدولية بين مستويْ التفسير والتنبؤ ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي طبيعة نظريات العلاقات الدولية؟
2. ما هي الإشكاليات المعرفية التي ترتبط بعلمية النظرية في العلاقات الدولية؟
3. فيما يتمثل سؤال علمية العلاقات الدولية "هوية الحقل المعرفي"؟
4. هل نجحت المقاربات الوضعية في إيجاد نظرية كبرى داخل الحقل المعرفي؟

الفرضيات البحثية:

الفرضية الرئيسة: تتمثل أبرز الإشكاليات التي تواجه ميدان التنظير في حقل العلاقات الدولية بين مستويْ التفسير والتنبؤ في: إشكالية علمية النظرية، إشكالية الهيمنة الغربية، مسألة علمية الحقل المعرفي وأزمة بناء النظرية الكبرى.

الفرضيات الفرعية:

1. ترتبط طبيعة النظرية في العلاقات الدولية بالانقسام الابستيمولوجي الوضعي وما بعد الوضعي، والتفسير/ الفهم.
2. يبرز سؤال علمية الحقل المعرفي من خلال ثنائية الارتباط/ الانفصال مع العلوم الاجتماعية الأخرى.
3. تحد طبيعة القضايا والمسائل التي تبحثها العلاقات الدولية من قدرة التخصص على بناء نظريات عامة.

المقاربات المنهجية:

يستند البحث إلى مجموعة من المقاربات منهجية وهي:

التحليل النقدي: تبرز أهمية هذا النمط من التحليل، في مَشْكلة المفاهيم والمسلمات التي تقوم عليها أدبيات "الاتجاه السائد"، والتي غالبا ما تفضي إلى مُشكلتيْ: التحقيب، والخطية، حيث تتسبب المشكلة الأولى في قولبة التفكير بشأن الحقب التي يُفترض أن يكون الحقل المعرفي قد تطور عبرها، سواء تعلق الأمر بالنظريات أو بالنقاشات الكبرى، أو حتى بالمنظرين أنفسهم، أما المشكلة الثانية فغالبا ما تحول دون مُساءلة الطابع التقدمي للمعرفة الاجتماعية التي ينتجها الحقل.[1]

[1]- محمد حمشي، **نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة، -مذكرة ماجستير-**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/ 2011)، ص. 12.

التحليل الهيستوريوغرافي: ينبغي التمييز بين التاريخ والهيستوريوغرافيا (Historiography)، ويكمن الفرق بينهما في أن الأول يصف تاريخ الحقل، مع افتراض مسبق بوجود إجماع حول القضايا الجوهرية المتعلقة بتطوره، وبينما تسعى الهيستوريوغرافي إلى تفكيك المداخلات المتعلقة بالكيفية التي تطور بها، كما تسعى إلى بناء فهم، بدل تقديم وصف لتاريخ الحقل، وذلك عبر استكشاف مواطن الارتباط العلائقي ليس فقط بين تطور النظريات داخل الحقل ومسار الأحداث في عالم العلاقات الدولية كما يفترض التحليل السياقي، ولكن وهو الأكثر أهمية، بين تطور نظريات العلاقات الدولية والنقاشات الفلسفية خارج الحقل، خاصة في فلسفة العلوم الاجتماعية.[1]

الإطار المنهجي:

المنهج الاستقرائي: وهو كل استدلال يسير من الخاص إلى العام، أو هو كل استدلال تأتي النتيجة فيه أكبر من المقدمات التي ساهمت في تكوين ذلك الاستدلال.[2]

المنهج الاستنباطي: ويُقصد به البرهان الذي يبدأ من قضايا يُسلَّم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ويعود الاستدلال فيه إلى اعتماد نظام استنتاجي يتكون من مجموعة مبادئ تُقسَّم إلى: بديهيات، مصادرات وتعريفات.[3]

وعادة ما يرتبط التفسير المنطقي بقواعد الاستدلال الاستنباطي، أما التفسير المعرفي فيرتبط بقواعد الاستدلال الاستقرائي، من هنا كان لا بد أن نحدد أولا المعنى من المنهج الاستنباطي والاستقرائي، كي يتسنى لنا التمييز بين نوعي التفسير (المنطقي والمعرفي)، والذي تقوم عليه الكثير من أجزاء الدراسة.

كما يكمن الهدف الذي نرجو الوصول إليه في فصول الدراسة، إلى معرفة كيف أن قضايا الرياضيات والمنطق التي تعتمد الاستنباط في استدلالاتها تحمل طابعا يقينيا، أما قضايا العلوم الطبيعية فنتائجها لا ترقى إلى درجة اليقين، بل هي ترجيحية تبلغ الاستدلالات فيها أعلى قيمة احتمالية، وهذا يعود إلى طبيعة المنهج الاستقرائي الذي مازالت اليوم تُطرح حول مشروعيته العديد من الإشكالات من طرف الابستمولوجيين والفلاسفة وعلماء الطبيعة منذ ظهور نصوص أرسطو، لنبحث بعد ذلك أزمة اليقين في العلوم الاجتماعية، وينصب تركيزنا على **الاتجاه الوضعي** في العلاقات الدولية الذي يَدَّعي إمكان بناء نظم معرفية تُفسر قضايا الحقل المعرفي على شاكلة العلوم الطبيعية

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 12.

[2]- محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء**، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2008)، ص.5.

[3]- عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، (الكويت، وكالة المطبوعات، ط3، 1977)، ص. 82.

هيكلة وتقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المندرجة ضمنها، قسمنا الدراسة وفق خطة هيكلية تتألف من مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة.

جاء الفصل الأول تحت عنوان: الحدود المفاهيمية للدراسة، ويندرج ضمنه ثلاثة مباحث؛ الأول: مفهوم العلاقات الدولية، وينقسم إلى مطلبين، 1- التعريفات الرئيسية للعلاقات الدولية، 2- موضوع العلاقات الدولية؛ والثاني: التفسير والتنبؤ العلمي، وينقسم إلى مطلبين، 1- التفسير العلمي، 2- التنبؤ العلمي؛ أما الثالث وهو: النظرية في العلاقات الدولية، وينقسم إلى ثلاثة مطالب، 1- مفهوم النظرية في العلاقات الدولية، 2- ثنائية التفسير والتنبؤ في النقاشات النظرية الكبرى، و3-الوضعية وما بعد الوضعية في نظريات العلاقات الدولية.

الفصل الثاني بعنوان: إشكاليات التنظير في العلاقات الدولية بين التفسير والتنبؤ، وجاء فيه ثلاثة مباحث؛ الأول: إشكالية علمية النظرية في العلاقات الدولية، وينقسم إلى مطلبين، 1- نظرية قيمة المعرفة، 2- موقف نظريات العلاقات الدولية من قيمة المعرفة؛ والثاني: إشكالية الهيمنة الغربية على نظريات العلاقات الدولية، وينقسم إلى مطلبين، 1- التعددية والهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، 2- انعكاسات هيمنة الاتجاه السائد على حقل التنظير في العلاقات الدولية؛ أما الثالث وهو: إشكالية علمية العلاقات الدولية، وينقسم إلى مطلبين، 1- الاتجاه المؤيد لاستقلالية العلاقات الدولية، 2- الاتجاه الرافض لاستقلالية الحقل المعرفي.

أما الفصل الثالث وعنوانه: أزمة بناء النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، ويدخل ضمنه مبحثين؛ الأول: المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وينقسم إلى ثلاثة مطالب، 1- معنى المنهج الاستنباطي والاستقرائي، 2- اليقين في القضايا العلمية، 3- وعود الوضعيين في بناء نظرية كبرى داخل الحقل المعرفي؛ والثاني: مناقشة الوضعيين في ادعاء إمكان بناء نظرية كبرى في العلاقات الدولية، وينقسم إلى مطلبين، 1- هل هناك نظرية كبرى في العلاقات الدولية ؟ 2- النظرية الواقعية وإشكالية بناء النظرية الكبرى.

الفصل الأول: الحدود المفاهيمية للدراسة

تمهيد:

كانت المعرفة الاجتماعية تاريخيا واحدة غير مجزأة، فمنذ العهد الإغريقي الكلاسيكي حتى القرن الثامن عشر تقريبا لم يكن هناك بشكل عام تخصص أكاديمي أو فكري، بل كان هناك بحث عام عن المعرفة، حيث وُجدت بعض الاستثناءات، متمثلة في نشأة اللاهوت والطب والقانون كحقول علمية في القرون الوسطى، إذ كانت الفلسفة* تُعنى بالبحث في مجمل شؤون المعرفة الإنسانية.[1]

مع نمو وتشعب المعرفة، حيث حصل تطور في ميادين فكرية أكثر من أخرى، أخذت المعرفة تنقسم إلى فروع مختلفة، ففي القرن الثامن عشر صار هناك تمايز مثلا بين الفلسفة الطبيعية والفلسفة الأخلاقية، ومع التطور الذي حدث في دراسات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، صارت تُعتمَد تسميات جديدة كالعلوم الطبيعية والأخلاقية، وفي القرن التاسع عشر نتيجة تأثير كتابات سان سيمون Saint- Simon وأوغست كونت Auguste Comte التي ركزت على العلاقات البشرية في المجتمع، صارت العلوم الأخلاقية تُعرف بالعلوم الاجتماعية،* وفي سياق هذه التطورات تعود نشأة العلاقات الدولية كفرع دراسي إلى أوائل القرن العشرين.[2]

*حدَّد آبو حامد الغزالي Abu- Hamid Al- Ghazali أقسام علوم الفلاسفة قديما، كما يلي: 1- علوم رياضية (حساب وهندسة) وهي علوم برهانية، 2- علوم منطقية شأنها شأن القسم الأول، 3- الطبيعيات، 4- الإلهيات، 5- السياسيات والخلقيات وبها تكون المصالح الدنيوية وفيها معارف خلقية تهذيبية، راجع في ذلك: ت. ج. دي بور، **تاريخ الفلسفة في الإسلام**، تر: محمد عبد الهادي أبو ريده، (القاهرة، الدار التونسية للنشر، ط3، 1954)، ص. ص. 340. 341. وحتى القرن الثامن عشر كانت المناهج التدريسية في الفلسفة تُغطي موضوعات اللاهوت، الأخلاق، فقه القانون والسياسة العامة...، راجع: إيمون باتلر، **آدم سميث مقدمة موجزة**، تر: علي الحارس، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2014)، ص. 29.

[1]- ناصر يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 7.

*لا بد أن نشير هنا إلى دور فلسفة المعرفة التي حدَّد موضوعها وشيد صرحها ايمانويل كانط Emmanuel Kant، إذ نادى بضرورة امتحان قدرة العقل على المعرفة قبل استخدامه كأداة للوصول إلى أيَّة حقيقة من الحقائق (أيْ فحص العقل البشري قبل الالتجاء إليه من أجل البرهنة على الكثير من المعارف)، فكانت فلسفته النقدية في أصلها محاولة منهجية من أجل تعيين الحدود الدقيقة التي يصلح في نطاقها استخدام العقل كأداة للمعرفة، وبينما نجد رينيه ديكارت René Descartes قد استند إلى هندسة الأقدمين وجبر الفرنسي فيت Viète من أجل توسيع نطاق العقل، نجد كانط يستند إلى فيزياء نيوتن Isaac Newton من أجل تعيين حدود العقل وتحديد دائرة استعماله. بناءً على ما قدمه ايمانويل كانط في هذا الباب، تقدمت دراسات الابستيمولوجيا ونظرية المعرفة، فأصبحت مختلف العلوم تهتم أكثر بمسائل من قبيل ماهية الحقيقة، إمكان الوصول إلى المعرفة، اليقين العلمي، موضوعات العلوم واختلافها. راجع: زكريا إبراهيم، **كانت أو الفلسفة النقدية**، (القاهرة، مكتبة مصر، 1972)، ص. 15.

[2]- ناصر يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 7. 8.

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الدولية

تختلف تعريفات العلاقات الدولية باختلاف مجالات البحث والموضوعات التي تحظى باهتمام كل باحث أو مدرسة فكرية أو اتجاه نظري ما، أيْ أن زاوية البحث التي ينطلق من خلالها واضع التعريف يكون لها تأثير مباشر في إدراك طبيعة مسائل وقضايا العلاقات الدولية، متأثرا في ذلك بِبُعديْ الزمان والمكان. وفي هذا السياق سنتطرق في المطلب الأول من هذا المبحث إلى مجموعة من التعريفات الرئيسية للعلاقات الدولية، مركزين على التعريفات التي قدمتها النظريات الكبرى، باعتبار أن الإطار المخصص لدراستنا يتضمن ثنائية **"التفسير والتنبؤ"** التي تتبناها هذه النظريات ذاتها، وفي المطلب الثاني سنُحدد الموضوعات الأساسية التي شَكَّلت أساس الدراسات في العلاقات الدولية، منذ بروزها كحقل أكاديمي في النصف الأول من القرن العشرين، مستندين في ذلك على التعريفات الرئيسية المحددة مسبقا.

المطلب الأول: التعريفات الرئيسية للعلاقات الدولية

تعددت تعريفات العلاقات الدولية بتعدد المدارس والاتجاهات الفكرية والزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر داخل الحقل المعرفي، فأنصار المدرسة الواقعية يُعرفون العلاقات الدولية من خلال متغيرين رئيسيين: **1**- عنصر القوة، حيث أكد كل من هانس مورغانثو Hans Morgenthau وكينيث تومسون Kenneth W. Thompson، أن جوهر العلاقات الدولية هو "السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة"، **2**- الدول ذات السيادة حيث يُعرِّف فيري فيرالي Verally العلاقات الدولية بأنها "علاقات بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها"، وعلى نحوهم ذهب كل من ريمون آرون Raymond Aron، ستانلي هوفمان Stanley Hoffman وكوينسي رايت Quincy Wright[1].

أما الليبراليون فإنهم سعوا دائما إلى توسيع حدود الحقل الدراسي لتشمل مواضيع إضافية عما يعتمده الواقعيون مثل مسائل الاقتصاد (بدل المسائل العسكرية) وتعددية الفاعلين (بدل مركزية الدولة)، حيث دافع كل من روبرت كيوهن Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye،على ضرورة التغير والتحول من مفهوم السياسة الدولية (القائم على مركزية الدولة) إلى مفهوم السياسة العالمية

[1]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس** -أطروحة دكتوراه- (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015)، ص. 69.

(القائم على تعددية الفاعلين). أما الماركسيون فيُعطون تعريفا مختلفا للعلاقات الدولية عما قدمه كل من الواقعيين والليبراليين، وبالعودة إلى المنظومة الفكرية التي طرحها كارل ماركس Karl Marx، فريدريك إنجلز Friedrich Engelsوفلاديمير لينين Vladimir Lenin،فهم يتفقون حول الأطروحة التي مضمونها أن التاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو تاريخ صراع طبقات، وهو المحرك لطبيعة العلاقات ما بين الدول.[1]

شَكَّلت النظرية المعيارية واحدة من التيارات الفكرية في حقل العلاقات الدولية التي ترتبط باهتمامات تتعلق بالفلسفة الأخلاقية، الكوزموبوليتانية، إضافة إلى عنصر القيم الذي تهتم به أيضا النظرية البنائية، حيث تُركز هذه الأخيرة بشكل أساس على البُنى الاجتماعية، وتفترض أن الفهم الأفضل للسياسة الدولية، يتطلب معرفة السياق الاجتماعي الذي تقوم عليه "هويات الفاعلين وقواعد سلوكهم وتفاعلاتهم الاجتماعية مع النظام الدولي".[2]

يُعرف جون بورتون John Burton العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل **التفسير والتنبؤ**"، ويعرفها ماكيلاند Charles Maclelland،على أنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بهذه التفاعلات"، ويرى فيريدرك هارتمان Fredrick Hartmann أن "العلاقات الدولية تشمل كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية".[3]

على الرغم من عدم وجود تعريف شامل جامع للعلاقات الدولية، فإن الاطلاع على التعريفات المقدمة من قبل الباحثين والمتخصصين، يبين أن العلاقات الدولية حقل معرفي واسع، تندرج ضمنه مجموعة من الظواهر والقضايا المتداخلة المعقدة التي تجري عبر الحدود الوطنية، إذ استخدم معظم الباحثين عبارات مطلقة فضفاضة لتعريفها مثل **كيانات اجتماعية** بالنسبة لماكيلاند **وجماعات عامة وخاصة** بالنسبة لكوينسي رايت ورينولدز، وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية أيضا، كما أن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص.69.70.

[2]- توني إرسكاين، "النظرية المعيارية في العلاقات الدولية"، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. ص. 118. 138 .

[3]- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010)، ص. 12.

كوحدات رئيسية في النظام الدولي،* وإنما تضم كيانات أخرى مثل: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الاتصالات، النقل، التجارة، المال، الزراعة، العمل، الصحة، الفلسفة، الثقافة[1]...

يتضح من التعريفات السابقة التي قدمتها كبرى نظريات العلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، الماركسية، البنائية) أنها تعكس حقيقةً مضمونها أن للنظريات كثيرا من الافتراضات المختلفة، إذ يمكن الحصول على إجابات شديدة التباين لقضايا السياسة العالمية، بعض هذه التباينات قد تنشأ من حقيقة أن المؤلفين قد ركزوا على جوانب مختلفة في هذه القضايا، فالكاتب الماركسي سيرى شكلا من أشكال القوة (والذي سيكون اقتصاديا في النهاية)، مختلفا عن ذلك الذي سيراه الواقعي الكلاسيكي (وهو شكل سياسي للقوة)، على الرغم من تركيز كليهما على القوة، وبالمثل فإن الليبرالي الكلاسيكي لن يرى التعاون في المسائل البيئية بطريقة مشابهة لتلك التي يَنظر بها عِالم النظرية الخضراء، أو عِالم متخصص في النظرية النسوية يكتب عن هيكل القوى العالمية عند مقارنته بمنظّر في الواقعية الجديدة.[2]

* تتضح صورة الحقل المعرفي "العلاقات الدولية"، من خلال تحديد **دوائر اهتمامها**، فقد شهدت العلاقات الدولية منذ نشأتها حتى الخمسينيات من القرن العشرين تركيزا على مجموعة من المحاور هي: محاولة التعرف على طبيعة النظام السياسي الدولي، التعرف على أبعاد الدور الذي تقوم به الدول الكبرى، دراسة تاريخ العلاقات الدولية الحديث والمعاصر، البحث عن أنسب الطرق التي تَكْفُل إقامة نظام سياسي عالمي مستقر، تحليل العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا في القوة القومية للدولة ومحصلات تفاعل القوة داخل النظام الدولي، وفيما بعد اتسع نطاق هذا الاهتمام ليشمل مجموعة محاور أخرى من بينها: محاولة التعرف على مختلف القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية، محاولة التعرف على أوجه التمايز والاختلاف بين السياسات الخارجية لكل من الدول الكبرى والدول الصغرى، محاولة التعرف على شبكة التفاعلات الدولية التي تفرزها الزيادات السكانية المستمرة على النظام العالمي مع رصد الآثار السلبية التي تنجم عن الخلل المتزايد في معادلة إنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية للدول، ومدى انعكاس ذلك على مضمون سياساتها الخارجية...، أنظر في ذلك: إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص. ص. 11. 12.

- يمكن تصنيف التعريفات الخاصة بالعلاقات الدولية اعتمادا على ثلاثة معايير وهي: **1**- التعريفات التي تركز على أطراف العلاقات الدولية (الفرد، الدولة أو النسق الدولي)، **2**- التعريفات التي تركز على ماهية العلاقات الدولية وتشمل (العلاقات السياسية كموضوع للحقل المعرفي وَالمفهوم الشامل لها الذي يضم إلى جانب المحدد السياسي، محددات أخرى اقتصادية، اجتماعية، جغرافية، ثقافية...، **3- التعريفات** التي تركز على الهدف من دراسة العلاقات الدولية (يتم ذلك من خلال التركيز على الأهداف النظرية من الدراسة، وهناك من يَنْظُر لها من خلال الأغراض العملية المترتبة عنها). راجع: أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص. ص. 44. 58.

[1]- المرجع نفسه، ص. ص. 13. 14.

[2]- ستيف سميث، "التنوعية والتخصصية في نظرية العلاقات الدولية"، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)،ص. ص. 48. 65.

المطلب الثاني: موضوع العلاقات الدولية

بناءً على مجموع التعريفات السابق ذكرها، يتضح تشعب مجالات العلاقات الدولية وتعقدها، ما أدى إلى تباين وتعدد التعريفات الخاصة بها، بتعدد المدارس الفكرية والمداخل النظرية والتوجهات المعرفية للمنظرين والباحثين المتخصصين، ويمكن أن نستشف التعريفات، التي تحدد الموضوعات الرئيسية، التي مَثَّلت الأساس الذي تقوم عليه أبحاث العلاقات الدولية.

التعريف الأول:

العلاقات الدولية، وتُعنى بدراسة "العلاقات بين الدول في غياب سلطة أعلى منها تحت مسمى الفوضى".

وهو المعنى الذي تم صقله في إطار **التقليد الواقعي**. وبه تم تحديد مجال الحقل المعرفي[1]، ففي تاريخ السياسة الدولية كانت هناك ثلاثة أشكال للسياسة العالمية: **1-** نظام إمبريالي عالمي تسيطر فيه قوة واحدة على معظم مجريات الساحة الدولية؛ **الشكل الثاني** وهو الذي عرفته السياسة الدولية بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية؛ **الشكل الثالث**: نظام فوضوي يتألف من دول متماسكة نسبيا بعد سلام وستفاليا، ولكن لا توجد حكومة أعلى فوقها، وهو حقيقة العلاقات الدولية القائم حاليا،[2]وهو ما شكل في هذه المرحلة موضوع وهوية الحقل المعرفي.

التعريف الثاني:

تُعنى العلاقات الدولية بدراسة "كافة أشكال الصراع والتعاون بين الدول ومختلف الوحدات الدولية الأخرى"، فعلى الرغم من تعدد التعريفات فإن قضيتيْ الحرب والسلم هما المضمون الأبرز للعلاقات الدولية، وهما محور السياسة الدولية منذ القدم. ويمكن فهم واستيعاب معظم التطورات الرئيسية في العلاقات الدولية من خلال منظور (الصراع والتعاون/ الحرب والسلم) إذ يُمكِّن هذا المنظور من مَدَّ الأحداث وربطها بالرجوع إلى معايير محددة.[3]

[1]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**–أطروحة دكتوراه- (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016_ 2017)، ص. 5.

[2] -Joseph S. Nye, David A. Welch, **Understanding Global Conflit Cooperation : Intro To Theory History**, (Pearson Education Limited, United Kingdom, 2014), P. P. 9. 10.

[3] -Colin S. Gray, **War Peace and International Relations An Introduction to Strategic History**, (UK, Polity Press, 2007), P. P. 1.2

التعريف الثالث:

على الرغم من عدم اتفاق الباحثين المتخصصين حول تعريف واحد كما سلف الذكر، نجدهم يستخدمون عبارات واحدة شاملة في تحديد موضوع العلاقات الدولية المعاصر، إذ نجد هذه التعريفات تتضمن الدول والكيانات والوحدات الدولية الأخرى الفاعلة، العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين مختلف الفواعل، مجموع المحددات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية).

يتحدد وفقا لهذا المنظور أن العلاقات الدولية كما وضَّحها مارسيل ميرل Marcel Merle هي: "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو تلك التي تتطلع إلى عبورها، وهي تدفقات لا تقتصر على العلاقات بين حكومات الدول، لكنها تشمل أيضا العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تقع على جانبيْ الحدود، وتشمل الأنشطة التقليدية للحكومات (دبلوماسية، تفاوض، حرب...)،كما تتضمن أشكالا أخرى من تدفقات اقتصادية، إيديولوجية، ديموغرافية، ثقافية، رياضية، سياسية..." [1]

من خلال التعريفات الرئيسية، تتحدد الموضوعات التي تختص بها العلاقات الدولية، ويمكن تقسيمها إلى موضوعات **تقليدية وحديثة**.

1- الموضوعات التقليدية:

أصدرت منظمة اليونسكو عام 1948م باجتماع خبراء المجال المعرفي قائمة بالعناوين الرئيسية المحددة لموضوع علم السياسة، وبهذه الكيفية تم الاتفاق على وضع أربعة عناوين رئيسية:

أولا: النظرية السياسية.

ثانيا: النظم السياسية.

ثالثا: الأحزاب وجماعات الرأي.

رابعا: العلاقات الدولية.[2]

مَثَّلت العلاقات الدولية تبعا للقائمة النموذجية السابقة أحد أهم المحاور الرئيسية التي تشكل جوهر علم السياسة الناشئ آنذاك، وقد شملت مباحثه ثلاث مجالات:

أ- السياسة الدولية: تعني العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي، والتي تُدْرس غالبا من خلال تفاعلات سياسات الدول الخارجية.*

---

[1] -Stephanie Lawson, **Theories of International Relations Contending Approaches to World Politics**, (UK, Polity Press, 2015), p. p. 1.2.

[2]- مارسيل بريلو، **علم السياسة**، تر: أحمد حسين عباس، (القاهرة، دار نهضة، 1965)، ص. ص. 69. 70.

*يعود هذا التحديد الموضوعي إلى التعريف الأول الذي ذكرناه في إطار التقليد الواقعي، حيث كانت العلاقات الدولية يُنظر لها في بعدها الضيق متمثلا في تفاعلات السياسة الخارجية للدول.

ب- التنظيمات الإدارية والدولية: وهي التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين، وفي طليعتها عصبة الأمم والأمم المتحدة، وفي أساس نشأتها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ج- القانون الدولي: مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناتجة عن الأعراف،* والمعاهدات الدولية.[1]

2- الموضوعات الحديثة:

لم تعد تقتصر العلاقات الدولية كما في بُعدها التقليدي الضيق، في أنها محصلة تفاعل السياسات الخارجية للدول كوحدات رئيسية في النظام الدولي، وإنما تشمل موضوعات العلاقات الدولية كل أنواع الأحداث والظواهر التي تكتسي بعدا دوليا سواء كانت (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية...).[2]

* برزت العلاقات الدولية كحقل معرفي عام 1919م بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف الأساس من وضع كرسي لها في جامعة ويلز هو محاولة إيجاد طرق من شأنها فض النزاعات والحروب بين الدول، تعمقت هذه الرؤية الخاصة بالحقل المعرفي بعد الحرب العالمية الثانية، فنشأت نتيجة ذلك مجموعة من المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وغيرها، التي تهتم بمسائل الصراع والتعاون آنذاك، ووُضعت القواعد والقوانين التي تُنظم تفاعلات الدول فيما بينا، وجُعلت من الموضوعات الرئيسية للعلاقات الدولية التي تَدرس مسائل الحرب والسلم، غير أن هناك اختلافات بين المجالين المعرفيين، فالقانون الدولي علم قواعد بينما العلاقات الدولية علم أحداث ووقائع.

[1]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، مؤسسة مجد، ط 3، 2010)، ص. 39.

[2] -Mathias Albert, Barry Buzan, "On the Subject matter of International Relations", **Review of International Relations Studies**, 43.(05), p. p. 8. 12.

المبحث الثاني: التفسير والتنبؤ العلمي

يحمل مفهوم التفسير دلالات مختلفة باختلاف الاتجاهات المعرفية وبتقسيم العلوم ذاتها، فالتفسير في باب العلوم البرهانية التي تعتمد الاستدلال القياسي كالمنطق والرياضيات، يختلف عن التفسير في العلوم الطبيعية، وكلاهما يتميز في دلالته عن التفسير في حقل العلوم الاجتماعية، وداخل كل رتبة من رتب هذه العلوم توجد اختلافات تتعلق بحدود التفسير، وفي درجة إيمانها بعملية التفسير كواحدة من أهم المستويات التي تسعى إليه جميع العلوم، بل إن اتجاهات عديدة في فلسفة العلم منذ بدايات القرن العشرين، تعتبر التفسير الغاية النهائية، وأعلى مرحلة يمكن أن يصل إليها العلم.

نحدد في هذا المبحث مفهوم التفسير بالمعنى الذي ذهب إليه الاتجاه الوضعي في العلاقات الدولية، وكما سيتضح أن كل تفسير هو ضرب من ضروب التعميم، وكل تعميم لا بد وأن يندرج ضمن قانون عام، هذا القانون العام يقوم على مبدأ أساس لا بد منه، وهو الكشف عن العلاقة السببية التي تَمُد النظريات العلمية بخاصية الحتمية، أما مناقشة الوضعيين في ادعاء إمكان الكشف عن هذه العلاقات السببية في حقل العلاقات الدولية سيكون في الفصل الثالث من الدراسة، وباعتبار أن صفة الحتمية نتاج مباشر لقانون السببية، سندرس هذه الخاصية في ضوء آخر ما وصلت إليه أبحاث ونتائج ميكانيكا الكم،* وقبل ذلك نذكر الفرق بين مبدأ السببية كضرورة لا بد منها، وعنصر الحتمية كخاصية لا تتسم بهذه الضرورة مُقدما.

بالإضافة إلى مفهوم التفسير، نحدد أيضا مفهوم التنبؤ والشروط التي يقوم عليها وفق ما تقتضيه نظريات الاتجاه الوضعي، ونبين موقف نظريات العلاقات الدولية من عملية التنبؤ في حقل معرفي يبلغ درجة عالية من التعقيد مثل العلاقات الدولية، والحال الذي آل إليه التنبؤ العلمي بعد مرور أكثر من قرن من الزمن، منذ عام 1919م على نشأة هذا الحقل المعرفي.

* سيتضح في المباحث اللاحقة أن نظريات العلاقات الدولية التي تتبنى ثنائية التفسير والتنبؤ وهي **النظريات الوضعية**، قد أخذت مفهوم التفسير كما دعت إليه العلوم الطبيعية انطلاقا من وحدة المنهج (أي وحدة المنهج بين العلوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية)، كما اتخذت من الفيزياء الكلاسيكية **مبدأ الحتمية** الذي أقر به العالِم الفيزيائي نيوتن، أساسا في بناء العلاقات السببية بين القوانين العلمية، ومع بدايات القرن العشرين برز برادايم فكري جديد يُخالف الكثير من المبادئ والأسس التي قامت عليه الفيزياء الكلاسيكية، وتمثل أساسا في دراسات الميكانيك الكمومي أو فيزياء الكم، التي بدأت مع أبحاث العالِم ماكس بلانك عام 1900م، ومن بين المبادئ التي تفترق فيها فيزياء الكوانتم مع فيزياء نيوتن "**مبدأ اللاحتمية**" أو "**مبدأ الريبة**" عند هايزنبرغ.

المطلب الأول: التفسير العلمي

1- تعريف التفسير:

يختلف تصور التفسير في الاستعمال العادي عنه في المفاهيم العلمية، وفي المجال الأخير نتحدث عن تفسير المفاهيم أو المصطلحات، القوانين أو التعميمات والاستعمالات المحددة أو الأحداث عموما، فالتفسير العلمي الصحيح ينجز مهمة مفيدة، إذ يبين لنا أن الوقائع الجديدة تتماشى مع ذلك النمط العام من المعرفة الذي اكتسبناه وتقبلناه، وثَبُت لنا صوابه وعادة ما يكون ذلك وفقا للآتي:

أ- خطوات التفسير يجب أن تحتوي على القوانين العامة التي يحتاج إليها استنباط الحالة التفسيرية.

ب- خطوات التفسير يجب أن تكون مستوفاة للحالة التجريبية.

ج- الجمل والعبارات المستخدمة التي تؤلف خطوات التفسير يجب أن تكون حقيقية.[1]

كما يتعرض قاموس الفلسفة لمعنى التفسير ، فيحدده من الناحية العلمية أنه: منهج لبيان أن الظاهرة أو مجموعة الظواهر تخضع **لقانون** بواسطة **علاقات سببية** أو ارتباطات وضعية، أو باختصار هو تحليل منهجي للظاهرة من أجل ذكر سببها، وأن عملية التفسير توحي بالأداء الحقيقي أو الوجود الملموس للنتيجة في الشروط السابقة، بحيث تُعتبر الظاهرة مشتقة ومتطورة ومنفصلة عن سوابقها. إن عملية التفسير ذاتها وقيمته تتضمن موضوعا هاما هو: "العلاقة بين السبب والقانون".[2]

يتضح من المعنى المُقدم أن للتفسير خاصيتين أساسيتين، الأولى: أنه يعطي السوابق (الشروط السابقة) الخاصة بالواقعة المفسرة في شكل مجموعة عوامل توضح علاقة هذه الشروط بشروط أخرى، وهذا يبين ما يحتاج إليه كل تفسير؛ أما الثانية: فهي قدرته على إقامة بناء، حيث تكون الارتباطات التي نفسرها في مستوى معين هي نفسها وقائع مُفسرة وتحتاج إلى تفسير في مستوى آخر، والنتيجة أن التقدم في العلم حقق نتائج كثيرة خاصة بهيكل النظرية التفسيرية، وهذا يرجع أساسا إلى أن مجموعة الارتباطات التي تفسر على مستوى عميق تتصل بمجموعة أوسع، وهكذا يتسع مدى

[1]- قيلي حسن، "التنبؤ العلمي"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، م. 8. ع. 2 (2020)، ص. ص. 78. 79.

[2]- علا مصطفى أنور، **التفسير في العلوم الاجتماعية دراسة في فلسفة العلم**، (القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988)، ص. 72.

النظرية العلمية كلما تقدم البحث،* فهي تضع تحت إطار واحد ظواهر مختلفة للغاية عن طريق تحقيق التجانس لما يبدو مختلفا.[1]

يُعد التفسير تبعا لما سبق ضربا من ضروب **التعميم** عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، وبهذا يسعى التفسير إلى كشف العلاقات والارتباطات السببية التي تتحكم في الظواهر.[2]

إذن، فالتعميم هو قوام التفسير ذاته، فما نعنيه بتفسير واقعة، هو إدراج هذه الواقعة في قانون عام، فنحن نلاحظ مثلا أنه كلما تقدَّم النهار هبَّت رياح من البحر إلى اليابس، ونُفسر هذه الواقعة بإدراجها في القانون العام القائل "بأن الأجسام تتمدد بالحرارة"، وتصير بالتالي أخف في حالة تساوي حجومها، ثم ندرك كيف ينطبق هذا القانون على المثل الذي نحن بصدد بحثه، إذ إن الشمس تسخن الأرض إلى حد أقوى من تسخينها للماء، بحيث يصبح الهواء فوق الأرض دائما، فيرتفع إلى أعلى ويُخلي مكانه لتيار هوائي آتٍ من البحر. كذلك فإننا نلاحظ أن الكائنات العضوية الحية تحتاج إلى الغذاء لكي تعيش، ونُفسر هذه الواقعة بإدراجها ضمن قانون عام هو "قانون بقاء الطاقة"، فالطاقة التي تبذلها الكائنات العضوية في أوج نشاطها، لا بد وأن تُعوَّض بالسعرات الحرارية للغذاء، كما أننا نلاحظ أن الأجسام تسقط إذا لم ترتكز على شيء،* ونفسر هذه الواقعة بالقانون العام القائل "إن الكتل يجذب بعضها بعضا"، أي أن الكتلة الهائلة للأرض تشد الكتل الصغيرة نحو سطحها.[3]

---

* يُقصد بالخاصية الأولى المذكورة أعلاه كما يُعبر عنه عادة فلاسفة العلم بالمثال التالي: أنه كلما وُجدت (أ) وُجدت (ب) **بالضرورة**، وهذا يكشف عن علاقة سببية وعلية بين الطرفين، فوجود (أ) يعني بالضرورة وجود (ب) ولا يمكن انتفاء هذه العلاقة السببية، أما الخاصية الثانية فهي تعني أن كل تفسير يكون مقبولا إذا فُسرت الأحداث والتغيرات عن طريق النظر إليها باعتبارها أمثلة خاصة **لقانون عام**.

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 67. 68.

[2]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص. 50.

* إن تفسير حدث أو ظاهرة ما هو ببساطة وضعه تحت قانون، وتفسير قانون هو وضعه تحت قانون آخر، ولا يهم إذا كان القانون يعبر عن الأهداف أم لا، ولا يهم إذا كان مألوفا أم لا، فإن ما يهم هو كون التفسير **صادقا** (يجب أن يكون القانون صادقا واقعيا) وهذا يتضح من استخدام كلمة قانون التي تشير إلى وجود اطراد في الطبيعة، وإذا كان هذا الاطراد مجرد خيال أو يتضمن استثناءات فنحن لا نسميه قانونا. أنظر: علا مصطفى أنور، **التفسير في العلوم الاجتماعية دراسة في فلسفة العلم**، ص. 72.

[3]- هانز ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**، تر: فؤاد زكريا، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2020)، ص. 24.

2- التفسير المنطقي والتفسير المعرفي:

عادة ما يرتبط التفسير المنطقي بقواعد الاستدلال الاستنباطي، أما التفسير المعرفي فيرتبط بقواعد الاستدلال الاستقرائي، من هنا كان لا بد أن نحدد أولا المعنى من المنهج الاستنباطي والاستقرائي كي يتسنى لنا التمييز بين نوعي التفسير (المنطقي والمعرفي)، وسنعود إلى كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من الدراسة.

يُقسَّم الاستدلال الذي يمارسه الفكر البشري عادة إلى قسمين رئيسين، أحدهما **الاستنباط** والآخر **الاستقراء**، ولكل من الدليل الاستنباطي والدليل الاستقرائي منهجه الخاص وطريقه المتميز،[1] أما الاستقراء فهو منهج البحث وكشف القوانين العلمية أو منطق العلوم التجريبية[2]، وهو كما تقدم كل استدلال يسير من الخاص إلى العام يشمل الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج العلمي القائم على أساس التجربة، بالمفهوم الحديث للملاحظة والتجربة.

الاستنباط ويُقصد به البرهان الذي يبدأ من قضايا يُسلَّم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون التجاء إلى التجربة، إذ نجده في كل فرع من فروع العلم،[3] ويعود الاستدلال فيه إلى اعتماد نظام استنتاجي يتكون من مجموعة مبادئ تُقسَّم إلى بديهيات، مصادرات وتعريفات:

أ- البديهيات: قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن أن يُبرهن عليها (أي واضحة بذاتها لا تحتاج إلى برهان).

ب- المصادرات: قضايا يُصادر على صحتها ويُسلَّم بها تسليما، لأن من الممكن أن نستنتج منها نتائج لا حصر لها وهي أقل يقينية من البديهيات، وعادة ما يُتخَذ من المصادرات كمبدأ للاستنتاج النظري،[4] غير أن هذا ليس من السهل دائما، فيتعين علينا أولا أن نتعرف بالضبط على الحدود بين المفاهيم الخاصة بعلم من العلوم، والمفاهيم السابقة له[5]، بل إن هذا المنهج لكي يكون مثمرا يجب ألا

1-محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء**، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2008)، ص.5.

2- محمود فهمي زيدان، **الإستقراء والمنهج العلمي**، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1977)، ص. 24.

3- عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، (الكويت، وكالة المطبوعات، ط3، 1977)، ص. 82.

4- **المرجع نفسه**، ص. 89.

5- روبير بلانشي، **المصادريات**، تر: محمود اليعقوبي، (بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص. 31.

يتدخل إلا في وقته، وعندما يكون العلم المعني قد بلغ درجة معينة من النضج، إذ يوجد ما يشبه القانون في تطور العلوم.[1]

ج- التعريفات: تتعلق بالقسمين السابقين، فقد تتم أحيانا بواسطة المصادرات أو بالبديهيات، مما يجعل الصلة وثيقة بين هذه الأنواع الثلاثة من المبادئ، إلى درجة أن في الوسع من دون تجاوز أن نسمي الواحد باسم الآخر.[2]

2-1- التفسير المنطقي وعلاقته بالاستدلال الاستنباطي:

لا شك أن التفسير باعتباره عملية منهجية مهمة، له شروط لا بد أن تُراعى، بغرض الوصول إلى التفسير السليم، ويُعتبر المطلب المنطقي أحد الشروط الأساسية التي في ضوئها يكون للتفسير الشكل المعين الذي يُقدَّم به في العلوم، إذ يَفترض أن تفسير الظاهرة يكون بواسطة مقدمات نعلم أنها صادقة، ولكي يتحقق هذا النوع من التفسير يجب أن تتوفر مجموعة نقاط رئيسية:

1- أن تكون القضية الأولى أو الواقعة المحتاجة إلى تفسير **نتيجة منطقية**، أي من الممكن أن تُستنبط منطقيا من المعلومات المتضمنة في التقرير التفسيري، وخلاف هذا الوضع لا يمثل أساسا صالحا للتفسير.

2- لا بد أن تحتوي المقدمات المفسرة على قوانين عامة وتُعتبر **ضرورية** لاستخلاص الواقعة.

3- لا بد أن تكون للمقدمات المفسرة محتوى تجريبي، أي أن تكون قابلة للاختبار عن طريق الملاحظة والتجربة.

4- لا بد أن تكون الجمل المكونة للمقدمات المفسرة **صادقة.**[3]

2-2- التفسير المعرفي وعلاقته بالاستدلال الاستقرائي:

بالإضافة إلى الشروط المنطقية السابقة، هناك متطلبات معرفية للتفسيرات السليمة، فأرسطو يرى أن المقدمات في التفسير الاستنباطي صادقة، كما يشترط أن تكون **معروفة الصحة**، لدرجة أنها يجب أن تكون معروفة أكثر من الواقعة المحتاجة إلى تفسير، وإذا طبقنا شرط أرسطو كمعيار للحكم،

1- عبد الرحمن بدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 83.

2- **المرجع نفسه**، ص. ص. 97، 98.

3- علا مصطفى أنور، **المرجع نفسه**، ص. ص. 84. 85.

فإنه من الصعب جدا أن نقبل تفسيرات العلم الحديث باعتبارها صالحة، وذلك لأننا لا نعلم ما إذا كانت المقدمات المفترضة في تفسيرات العلوم التجريبية يقينية أم لا؟

كما أن هناك مطلب ضروري يتضمن الحالة المعرفية للمقدمات المُفسرة، وهو أن تكون هذه **المقدمات صالحة لإقامة حقائق تجريبية**،* وتكون أيضا مؤيدة أو ممكنة عن طريق إثبات قائم على المعلومات المتوفرة، وليس عن طريق المادة الملاحظة التي يقوم عليها قبولنا للواقعة المحتاجة إلى تفسير.[1]

التفسير الحالي وفقا لما سبق لا بد أن يتفق ليس فقط مع **المطلب الشكلي** في أن تكون المقدمات المُفسرة قادرة على جعل النتيجة مؤكدة، وإنما لا بد أيضا للتفسير الحالي أن يتفق مع **المطلب المادي** في أن تكون تلك المقدمات مؤكدة للواقعة (باعتبارها صادقة أو ذات احتمال مرتفع) وأن تكون المقدمات العامة مؤكدة للقانون، وتُمثل تعميمات قد اتُخذت بعد تأكيد كاف لشكل القانون، لذا فكثير من التفسيرات في النظام العلمي ليست بالشكل الاستنباطي.[2]

سواء اتخذ التفسير شكلا استنباطيا أو احتماليا (استقرائيا)،* فلا بد للتفسير السليم أن يقوم بأربعة وظائف:

---

* مع بدايات النهضة الغربية في أوروبا منذ القرن السادس عشر أخذ المنهجالاستقرائي التجريبي مسارا معرفيا مغايرا عما كان عليه في العصور السابقة على الحداثة، حيث عُدَّ بمثابة **الأورغانون أو الأداة المعرفية الجديدة** لكشف حقائق العالم، كما ساهمت الاكتشافات والتطورات العلمية، التي حدثت في مختلف ميادين المعرفة الطبيعية والتجريبية، في تبيان زيف الكثير من النظريات والقوانين العلمية، التي كانت عبارة عن **مسلمات** تأخذ بها مختلف العلوم في تفسيراتها وبناء استدلالاتها المعرفية منذ عصر اليونان قديما، فخرجت المعارف ذات الطابع التجريبي عن اليقينيات والحتميات التي طغت عليها في العصور الأولى، ثم تعزز هذا الموقف، مع بدايات تيار ما بعد الحداثة في النصف الثاني من القرن العشرين، والذي تعود جذوره إلى كبار فلاسفة المذهب التجريبي وفي مقدمتهم الفيلسوف الاسكتلندي ديفيد هيوم David Hume، من هنا كان لا بد للعلوم الطبيعية أن تعتمد على منهج علمي يكفل لها التعامل مع هذه **اللايقينيات**، هذا ما جعلها ترى في المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على ضرورة أن تكون المقدمات صحيحة وصادقة صدقا مطلقا، لا يمكن أن تكون أداة معرفة تُوصل إلى نتائج في العلوم غير البرهانية، مما أدى إلى تغيرات جذرية في البناءات المعرفية للمنهج الاستقرائي الذي يختلف في طرق استنتاجاته عن الاستنباط.

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 88. 89.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 89.

*عادة ما يعتمد القياس على **الهيئة** أو **الصورة** التي تكون بها الاستدلالات بناءً على **مقدمات ضرورية** كما سبق الذكر، إذ تكون النتيجة دائما متضمنة في المقدمة الكبرى، هذا بخلاف الدليل الاستقرائي الذي ينطلق من الخاص إلى العام، من الجزئيات إلى الكليات فتكون النتيجة غير المقدمات الأولى، أو بعبارة أخرى تكون النتيجة دائما أكبر من المقدمات. يهتم المنهج الاستقرائي هنا لا بهيئة الاستدلال فقط بل يتعداه إلى البحث في مادة الاستدلال وفي مطابقتها للواقع ومدى كشفها عن قوانين علمية تقوم على علاقات سببية، من هنا اتخذ الدليل الاستقرائي منذ الفيلسوف فرنسيس بيكون Francis Bacon تغيرات عديدة، وخاصة مع الفيلسوفين التجريبيين ديفيد هيوم وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill هذا الأخير الذي وضع القواعد المنظمة للاستقراء وصولا إلى مدرسة الوضعية المنطقية التي-

1- يجب أن يوضح العلاقة أو أنواع العلاقات التي لا بد أن توجد بين الواقعة المفسرة والمقدمات المفسرة.

2- يجب أن يقدم على الأقل بشكل عام الاعتبارات التي تؤثر على دقة وقوة التفسيرات، والصالحة في الوقت نفسه للتمييز بين التفسيرات القوية والضعيفة.

3- يجب أن يتيح: أ- وسائلا للتمييز بين الأشكال المختلفة للتفسير. ب- فروق بين التفسيرات المختلفة. ج- طريقة لتصنيف التفسيرات.[1]

3- التفسير وقانون السببية:

اتضح من خلال التعريفات والمعاني التي قُدمت لمفهوم التفسير، أن التفسير في جوهره هو صورة من صور التعميم يندرج ضمن قانون عام، هذا القانون العام يرتكز بدوره على مبدأ أساسي لا بد منه وهو **"قانون السببية"** والذي يُفضي إلى الحتمية أو اليقين. وسنُركز في هذا المطلب على تصور نظريات الاتجاه الوضعي في العلاقات الدولية لمبدأ السببية، حيث حاولتْ اعتماده في العديد من الدراسات والأدبيات التي شكَّلت جزءا من تاريخ الحقل المعرفي.

سبق أن شدَّد مارتين هوليس Martin Hollis وستيف سميثSteve Smith على وجود انقسام فلسفي عميق في العلوم الاجتماعية بين نظريات تفسيرية تسعى لتفسير العالم الاجتماعي من خلال **التحليل السببي**، ونظريات تأويلية تسعى لفهم الفعل الإنساني "من الداخل" بالبحث في معانيه ومسوغاته. تُعتبر ثنائية الفهم/التفسير مرادفة لثنائيات أخرى، ما زالت تعكس هذا الانقسام كثنائية النزعة الطبيعية/ النزعة المناهضة للطبيعية في العلوم الاجتماعية، أيْ إمكان توظيف مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الواقع الاجتماعي وثنائية العقلانية/ التأملية، والتي أصبحت لاحقا صورة ذاتية راسخة للكيفية التي تتموقع من خلالها نظريات العلاقات الدولية في مواقفها الفلسفية، بشأن **إشكالية السببية.**[2]

أعطت الاستقراء **نتائج ترجيحية** لا تبلغ درجة اليقين كما في قضايا الرياضة والمنطق، معتمدة في ذلك على حساب الاحتمالات الذي جاءت فيه نظريات علماء وفلاسفة من أمثال الفرنسي لابلاس Pierre Laplace، البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes، وهانز رايشنباخ Hans Reichenbach.

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 92.

[2]- محمد حمشي، "السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من التعقد ؟"، **سياسات عربية**، ع. 41 (نوفمبر 2019)، ص. 56. 57.

تسعى النظريات العقلانية الوضعية إلى تحليل السياسة الدولية، من خلال البحث في الأسباب وبناء العلاقات السببية، بينما ترفض النظريات التأملية ما بعد الوضعية مفهوم التحليل السببي، والذي من شأنه أن يُهدد في نهاية المطاف باختزال التعقد "المتزايد" في السياسة العالمية إلى مجرد علاقات/ ارتباطات ميكانيكية بين شروط/ أسباب سابقة ونتائج لاحقة، ووفقا للفلسفة النيوتنية التي تؤكد أن التفسير يجب أن يكون سببيا، **وأن السببية يجب أن تكون ميكانيكية ومن ثم حتمية.**[1]

إضافة إلى الميكانيكية المفرطة المستلهمة من فيزياء نيوتن ترتبط المقاربة الوضعية للسببية بالنزعة الحتمية، وتحديدا ما تسميه ميليا كوركي **"حتمية الانتظامات"** أو الانتظامات الحتمية، بمعنى إذا ارتبط وقوع مجموعة من الأحداث (س، س1، س2، س3،...) وعلى نحو منتظم بوقوع مجموعة من الأحداث (ع، ع1، ع2، ع3،...) فإنه يمكن بناء قانون عام على شكل علاقة سببية حتمية، مفاده كلما حدث (س) أدى ذلك بالضرورة إلى حدوث (ع). وقد عبر ديفيد هيوم عن هذه الحتمية الميكانيكية على نحو أشد تطرفا عندما قال: "السبب نفسه يُنتج دائما النتيجة نفسها، كما أن النتيجة نفسها لا تنتج إلا عن السبب نفسه". وشكَّلت هذه النزعة الحتمية حتى وإن بدت النسخة المعتمدة في حقول المعرفة الاجتماعية أقل تطرفا **جوهر الفلسفة الوضعية** خلال النصف الثاني من القرن الماضي.[2]

بناءً على ما سبق ذكره يتبين بوضوح أن النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، تتبنى التفسير بالصورة التي تتخذه العلوم الطبيعية في استنتاجاتها، إذ ترى النظريات الوضعية أن عالَم الطبيعة يُماثل العالَم الاجتماعي، وتنطلق من المفهوم الهيومي (نسبة إلى ديفيد هيوم) للسببية.

من خلال هذا نحدد أولا مفهوم السببية وفق المذهب التجريبي، باعتبار أن العلوم الطبيعية تعتمد على ما يسمى عند علماء الطبيعة وفلاسفة العلم "بالعلية التجريبية"، ونبين الفرق بينها وبين "العلية العقلية"، ونحدد موقف ديفيد هيوم من العلية التجريبية، وهذا لسببين، **الأول:** أن نرى إن كان ديفيد هيوم يُعبر حقا عن الموقف الأكثر تطرفا للعلية مقابل السببية العقلية أولا ومع باقي التيارات التجريبية الأخرى في صياغتها لمفهوم السببية ثانيا؟ **الثاني:** وهو أن تصور ديفيد هيوم للعلية كان له الأثر البالغ على المدرسة السلوكية، التي ظهرت مع النصف الثاني من القرن العشرين، وقد

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 57.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 57.

أثرت بدروها على باقي النزعات التجريبية والفلسفات الوضعية في جميع العلوم الاجتماعية بما فيها العلاقات الدولية.*

3-1- مفهوم السببية:

يفترض مبدأ السببية أن الحوادث لا تحصل إلا بواسطة أسباب مباشرة أو غير مباشرة تؤديها وتتحكم بصيرورتها، ذلك ما يجعل العقل يعمل على اكتشاف هذه الأسباب مسبقا، بغية تفسير وجود الأشياء على النحو التي هي عليه، وما يدفعه لاحقا إلى تحديد طبيعة هذه الأشياء في مجرياتها. من هذا المنطلق أتت السببية على أنواع، منها السببية الطبيعية أو الحسية وهي تلك العلاقة التي تربط شيئا بآخر، فيكون فيها الأول سببا والثاني مُسبَبًا عنه كقولنا مثلا: أن النار هي سبب احتراق القطن.[1]

هذه العملية الذهنية تتطلب من العقل استقراء الجزئيات عبر التجارب والمشاهدات الحسية، بغية إيجاد القواسم الطبيعية المشتركة التي ستتحول دون شك إلى مبادئ عامة، وتكون عنوان السببية وطبيعتها (كلما شاهدنا أو وجدنا... حصل...).[2]

3-2-السببية بين المذهب العقلي والمذهب التجريبي:

يتنازع حول مفهوم العلية مذهبان أساسيان، يعتقد **المذهب العقلي** أن العلية مفهوم من المفاهيم العقلية، أي ما يدركه العقل البشري **"بداهة"**، وترى أن العلاقة بين وجود المعلول ووجود العلة تنطوي على مفهوم فوق التجربة، وهو مفهوم **"الضرورة واللزوم"**، وبعبارة أخرى يعني ذلك أن وجود المسبب يقتضي وجود السبب بالضرورة، كما يقتضي وجود السبب وجود المسبب بالضرورة. أما **المدرسة التجريبية** التي تذهب إلى أن المعرفة البشرية بأسرها ترتد إلى الحس والتجربة، ترى أن عنصريْ الحس والتجربة لا يزودها بمفهوم اللزوم والضرورة، بل نرى في ضوء التجارب المتكررة أن الظاهرة التي يُطلَق عليها المعلول تحدث بشكل مطرد عقب أو بصحبة الظاهرة التي يُطلَق عليها العلة، ومن هنا فالعلية لا تعني سوى **اطراد** مستمر لاقتران العلة والمعلول.[3]

---

* تأثرت المدرسة السلوكية بأفكار ونظريات ديفيد هيوم، وأخذت من ذلك ركيزة في بناء العديد من دراساتها، أنظر: غراهام جورج، "السلوكية"، تر: محمد البلوي، **حكمة**، 2022، ص. ص. 8. 12.

[1]- جيرار جهَامي، **مفهوم السببية بين المتكلمين والفلاسفة -بين الغزالي وابن رشد-**، (بيروت، دار المشرق، ط 2، 1992)، ص. 19.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 20.

[3]- عمار أبو رغيف، **منطق الاستقراء**، (قم، مجمع الفكر الإسلامي، الجزء الأول، 1989)، ص. 306.

إذن، فالسببية بمفهومها العقلي تعبر عن علاقة الإيجاب والضرورة بين ظاهرتين، فأي ظاهرتين إحداهما تؤثر في إيجاد الأخرى حتما، فالظاهرة المؤثرة منهما هي السبب والظاهرة الموجودة نتيجة ذلك هي المسبب، وأما السببية بمفهومها التجريبي فهي لا تعبر عن الإيجاب والتأثير والحتمية والضرورة، لأن هذه العناصر لا تدخل في نطاق الخبرة الحسية، والمذهب التجريبي لا يعترف بأي عناصر غير تجريبية، لهذا لا تعني السببية بمفهومها التجريبي سوى نوع معين من التتابع الزمني بين ظاهرتين، ولكي توجد علاقة السببية بين ظاهرتين لا بد أن يكون التتابع مطردا،* على هذا الأساس فالتتابع الزمني المطرد هو كل ما تعنيه علاقة السببية بمفهومها التجريبي.[1]

3-3- السببية عند ديفيد هيوم:

كنا قد تطرقنا لمفهوم السببية وتبين أنها على قسمين "سببية عقلية وَسببية تجريبية"، فالسببية العقلية تتضمن عنصر الضرورة واللزوم، أما السببية وفقا للتجريبيين تُعبر عن محض العادة والاطراد والتتابع الزمني، ولا تتضمن عنصر الضرورة الذي أقر به العقليون، وهذا يعود إلى طبيعة المذهب التجريبي، الذي يؤمن بأن كل المعارف البشرية مصدرها الحس والتجربة، وما لا يمكن اختباره والتحقق منه تجريبيا لا يعد معرفة، وعنصر الضرورة بدوره خارج مجال التجربة ويتجاوزها رتبة عند العقليين.

لتوضيح ما سبق أعلاه نعطي مثال العبارة التالية: "المعادن تتمدد بالحرارة"، سنلاحظ أنها تتضمن علاقة سببية، فكلما وُجِدت الحرارة تمدد المعدن، أي أن: "الحرارة سبب تمدد المعدن"، فمن وجهة نظر أنصار المذهب العقلي، يمكن تفسير هذه العلاقة السببية بين الحرارة وتمدد المعدن بأنها تتضمن عنصرا آخر خارج الحس، ولا يمكن التحقق منه تجريبيا وهو **الضرورة**، ومَرَّد هذا الاعتقاد هو إيمان العقليين بما يمسى (المبادئ العقلية الأولية) التي تُدرك بداهة، وهي ضرورية لقيام كل علم (ومن بين هذه المبادئ الأولية، **مبدأ العلية**).

*في ضوء هذا، نلاحظ لدى المقارنة بين المفهوم العقلي للسببية والمفهوم التجريبي لها أن: تبعية إحدى الظاهرتين للأخرى التي تحدد مركزها في العلاقة، أي كونها مسببة هي **تبعية زمنية** في المفهوم التجريبي، بينما هي **تبعية في الوجود** لدى المفهوم العقلي للسببية. هذان المفهومان عن السببية يختلفان اختلافا أساسيا، لأن المفهوم الأول يُفسر السببية بوصفها **علاقة ضرورة ولزوم** قائمة بين مفهومين، فهي علاقة واحدة تربط مفهوما بمفهوم آخر في وجوده كالعلاقة بين الحركة والحرارة، وهذه العلاقة بين المفهومين، يقوم على أساسها ارتباط كل فرد من أحد المفهومين بفرد من مفهوم آخر، وأما المفهوم التجريبي للسببية فهو لا يعترف بعلاقة السببية إلا بوصفها اطرادا في **التتابع** أو الاقتران بين حادثتين، دون أن يضيف إلى هذا التتابع أو الاقتران أي فكرة عن الإيجاد والضرورة واللزوم. راجع: كمال الحيدري، **المذهب الذاتي في نظرية المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص. 259.

[1]- كمال الحيدري، **المذهب الذاتي في نظرية المعرفة**، (قم، دار فراقد للطباعة والنشر، 2005)، ص. 258.

أما التجريبيون، فهم يرفضون الإقرار بالمبادئ العقلية الأولية ويردون كل معرفة إلى الحس، وعنصر الضرورة الذي هو فوق التجربة لا يمكن التحقق منه في العالم الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للمعدن والحرارة، وبالتالي فهو لا يُشكل معرفة أولية، وينتج عن هذا أن السببية هي محض الاطراد والتتابع والعادة بين وجود الحرارة وتمدد المعدن. أيْ أن السببية بمفهومها العقلي تُعبر عن الموقف الأكثر تطرفا في الكشف عن العلاقة السببية التي تقوم بين (أ) و(ب)، فكلما وُجدت (أ) وُجِدت (ب)، ومن غير الممكن أن تكون هذه العلاقة السببية بغير هذا الشكل الذي عُلِمت به.

وصل ديفيد هيوم في تحليله للسببية إلى أنها ليست بالمبدأ الذي يمكن تسويغه انطلاقا من التجربة التي لم يشأ أن يتجاوزها، فالانطباعات الحسية وهي أصول المعرفة لا تُطْلِعنَا على شيء يمكننا أن ندعوه بالعلية، وذلك لأن كل ما يُستفاد من تجربة الواقع هو أن الواقعة (ب) تعقب الواقعة (أ)، ولا يمكن أن نستشف من مساق هذا التعاقب بين الواقعتين ضرورة مبدأ العلية وكليته. ومعنى هذا أن التجربة كذلك من حيث هي، لا تؤسس لهذا المبدأ الذي لا يمكن اعتباره مبدأ عقليا يحظى بالبداهة العقلية، لأن العلة والمعلول شيئان مختلفان، ولا شيء يدل البتة على أن الواقعة (أ) هي علة الواقعة (ب)، فتحليل الواقعتين: (أ) و(ب) لا يُطلعنا على أي نحو من الأنحاء على ما يمكن تسميته بعلاقة العلية.[1]

وهكذا ترآى لهيوم أنه لا العقل والتجربة تؤسسان هذا المبدأ، وقد أرجع هذا الميل إلى ترقب الارتباط الضروري بين واقعتين إلى العادة من جراء كثرة التعاقب الحاصل بينهما، ومن ثم فقد عَدَّ العلية مجرد **عادة نفسية في الذات العارفة لا أثر لها في الواقع الخارجي.**[2]

أراد هيوم أن يبين فكرة **بُطلان السببية**، لأننا لو رددناها لأصلها لَمَا وجدنا بين الآثار الحسية ما يُنشئها، ولم تكتسب فكرة السببية ما لها من قوة إلا بالعادة وحدها، فقد تعوَّد الإنسان أن يرى حادثة تتبع أخرى، فربط في ذهنه بين الحادثتين برباط سماه السببية، إذ توهم أن الأولى علة للثانية، مع أنه لم يتلق من الخارج إحساسا معينا معناه أن هنالك رابطة ضرورية بين هاتين الحادثتين، فكل ما يُصادفه الإنسان في تجاربه العملية هو جزئيات مفككة ليس بينها أية صلة البتة. وإذا كان كذلك فما الذي حدا بالإنسان أن يتجه هذا الاتجاه في تفكيره ومن أوحى إليه بهذا **الوهم الباطل**، فإن كانَتْ التجربة العملية لا تُقدم إلينا فيما تقدم من أحاسيس هذه الفكرة، أي فكرة ارتباط العلة بالمعلول

[1]- نعيمة ولد يوسف، **مشكلة الاستقراء في ابستيمولوجيا كارل بوبر**، (الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 40. 41.
[2]- **المرجع نفسه**. ص. 41.

فلماذا فكَّر فيها الإنسان بادئ بدء، وفرض أنها حقيقة واقعة على الرغم من حواسه؟ إنَّ هذه الفكرة لا يمكن أن تكون قد نشأت من باطن النفس، لأننا قد قررنا أنْ ليس لدى الإنسان أفكار فطرية تُولَد معه، وكل علمه مُكتسب من التجارب وبطريق الحواس.[1]

يتساءل ديفيد هيوم: من أين جاءت هذه الفكرة التي أضافها الإنسان إلى الإحساسات المتفرقة التي ليس بينها في الواقع حلقات متوسطة تربط الواحدة منها بالأخرى فتطوَّع لها الإنسان برابطة السببية، وسمى حادثة ما علة وسمى الأخرى معلولا، والحقيقة أنهما حادثتان تتابعتا لا أكثر، **وليس التتابع بالطبع معناه السببية**. قد يُقال: إن الإنسان قد حكم بوجود علاقة السببية بين حادثتين لما رأى أنهما تتابعا باطراد، ولكن هذا التتابع مهما اطرد فهو تتابع فقط، ولا يمكن أن يُفهم منه أن الحادثة الأولى سبَّبت الحادثة الثانية وأوجدتها. ويرى هيوم أن **العادة** وحدها هي التي أدت بالإنسان إلى استخلاص هذه النتيجة، إذ توهم أنه ما دامت هاتان الحقيقتان قد ارتبطتا في الماضي، فلا بد أن يرتبطا كذلك في التجارب المقبلة. إذن، ففكرة السببية **ذاتية محضة** وهي **خدعة من الخيال**،* الذي يميل إلى فرض رابطة بين الأشياء والحوادث ليس لها وجود إلا في العقل الذي يُدركها.[2]

المطلب الثاني: التنبؤ العلمي

1- تعريف التنبؤ:

اختلف فلاسفة العلم حول مفهوم التنبؤ، طائفة منهم ذهب إلى القول أن التنبؤ لا يَعْدُو كونه تفسيرا، إذ لا اختلاف من الناحية الجوهرية بين مستويْ التفسير والتنبؤ، وأن التباين الوحيد بينهما يكمن في الفارق الزمني فقط، فالتفسير الذي يضع قوانين عامة استنادا إلى الماضي لدراسة الحاضر سابق على التنبؤ زمنيا الذي يولي أهمية بالمستقبل، أما الطائفة الأخرى من الفلاسفة والعلماء من أكَّد على اختلاف التنبؤ عن التفسير، وركزوا على البناء المعرفي، والقوة المنطقية لكل منهما، إذ يجب أن

[1]- زكي نجيب محمود، **قصة الفلسفة الحديثة**، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936)، ص. ص. 237. 238.

* إن ديفيد هيوم وعلى الرغم من تجريبيته، لم يُعبر عن الموقف الأكثر تطرفا داخل المذهب التجريبي فقد مَثَّل **الاتجاه الأكثر إنكارا للسببية**، بل وأنكر وجود هذه السببية في العالم الخارجي وبين ظواهر الحس والتجربة التي أسَّس عليها مذهبه. بالرجوع إلى تقسيمْ السببية: العقلية والتي أكد العقليون أنها مبدأ قبلي، والتجريبيون الذين رفضوا الصفة القبلية للسببية، فقد قالوا إن بالإمكان أن نثبت السببية بواسطة الحس والتجربة كما ذهب في هذا الاتجاه فرنسيس بيكون وجون ستيوارت ميل، وفي صيغة أقل تبريرا رواد مدرسة الوضعية المنطقية، فقد أعطوا مبدأ السببية موقفا ترجيحيا قائم عل حساب الاحتمالات وفق المنطق الاستقرائي، أما ديفيد هيوم فقد أنكر كل الصور السابقة للعلية العقلية والتجريبية، و**أخرج السببية من طابعها الموضوعي** ورَدَّها إلى مجرد **فكرة ذاتية تنشأ في الذهن**، ولا يمكن أن توجد أو تتحقق واقعا في عالم التجربة.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 239. 240.

يُدرس التنبؤ على أنه مستوى من مستويات البحث النظري، ويختلف من حيث الجوهر عن التفسير العلمي.

لا يقف فلاسفة العلم كثيرا عند التنبؤ، ليس لضآلة أهميته، بل لأنه الوظيفة أو المهمة أو الهدف الذي لا بد أن يتحقق إذا ما كان المشروع العلمي ناجحا، فليس له أوصاف أو شروط محددة عن وظائف العلم الأخرى، بخلاف الشروط التي ينبغي توفرها في الوصف والتفسير،* فالتنبؤ أو إمكان التنبؤ هو الحصاد الأخير للوصف والتفسير.[1]

فهذا ماكس بلانك أبرز مؤسسي فيزياء الكوانتم يقول في معرض حديثه عن العلية وهي التي تُشكل جوهر التفسير أن: "الجواب عن سؤال العلية، لابد أن يرتبط بالجواب عن سؤال التنبؤ".[2]

يُركز من يؤكد على التشابه بين التفسير والتنبؤ على البناء المنطقي بالدرجة الأولى، فالبناء الصوري للتنبؤ هو نفسه بناء التفسير، ففي الحالتين لدينا:

(أ) شروط مسبقة، **(ب)** تقريرات عامة أو قوانين، **(ج)** نتائج مستنبطة من أ، و. ب.

ونحن نقوم بتفسير حدث ما عن طريق بحث الشروط المسبقة، ثم التسليم بالتقريرات العامة وتطبيقها، والشيء نفسه يحدث بالنسبة للتنبؤ مثلا بوقوع حادث في المستقبل عن طريق استنتاجه من الشروط المسبقة، مع التقريرات العامة. ويتوقف الأمر هنا على سؤال: هل نريد أن نقوم بتفسير أم بتنبؤ؟ ويَرُد كارل بوبر على هذا التساؤل: "إذا كان موضوعنا هو أن نجد الشروط الأولية أو بعض القوانين العامة (أو كليهما) لكي نستنبط منها تقديرا لما يُحتمل أن يحدث، وتصبح الواقعة المحتاجة إلى

---

* أظهر المجتمع الأكاديمي للعلاقات الدولية منذ فترة مبكرة اهتماما كبيرا بجهود التأسيس **لنظرية عامة**، تعمل على توضيح **الحدود المنهجية** لهذا التخصص، بهدف تثبيته كانضباط علمي إلى جوار العلوم الإنسانية الأخرى، وقد بدا أن هذا الانشغال أو الهوس بالنظرية يكاد يكون محور اهتمامه المركزي دون ما عداه، إلا أنه أظهر اهتماما آخر كان من الصعب عليه تجاهله، فعمله على بناء نظرية لم يكن من الممكن فصله عن الاهتمام **بالتنبؤ**، باعتبار أن أي نظرية يعمل على تطويرها، يُفترض أن تحتوي على رؤية للمستقبل، على أساس افتراضها أن هناك **قوانين تحكم ديناميكية الظواهر** التي تدرسها، وبالتالي من الممكن توقع الأحداث على أساس هذه القوانين، ما يعني أن اهتمام حقل العلاقات الدولية بالتنبؤ لم يكن منفصلا عن توجهه العلمي في بناء النظريات وإقامة الفروض، وأن الاهتمام بالتنبؤ سار إلى جوار الاهتمام بوضع نظرية عامة. مثلما كانت هذه النظريات عامل إثراء للمجتمع الأكاديمي، كانت في الوقت ذاته مؤشرا واضحا لحالة التعقيد التي تهيمن على دراسة السياسة الدولية وأنه من الصعب احتواء مظاهرها بنظرية واحدة، وبالتالي من غير الممكن الاتفاق على وجود قوانين واحدة يمكن الركون إليها باعتبارها تُحقق غرض التنبؤ. أنظر: عماد مؤيد جاسم، **معضلة التنبؤ في العلاقات الدولية: حدود النظريات والصعوبات المنهجية**، ص. ص. 1. 2.

[1]- صلاح قنصوة، **فلسفة العلم**، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981)، ص. 150.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 150.

تفسير هي هذا التقدير المعطى؛ أما إذا اعتبرنا الشروط الأولية والقوانين المعطاة من قبل، فلا نحتاج إلى بحث، وإنما تُستخدم من أجل استنباط تقدير للوصول إلى معلومات جديدة،* فمعنى ذلك أننا بصدد القيام بتنبؤ.[1]

من هذا يتضح أنه في التفسير نحاول إيجاد المقدمات الصادقة التي نستنبط منها النتيجة التي تم التحقق منها من قبل، أما في التنبؤ فإننا نتحقق من المقدمات قبل التحقق من النتيجة. إن الاختلاف الوحيد بين التفسير والتنبؤ هو البعد الزمني، فبينما ينظر التنبؤ إلى الأمام لِمَا سوف يحدث، وينظر التفسير إلى الخلف،* ابتداءً مما هو موجود، وانتهاءً بما حدث من قبل.[2]

2- الاستقراء والتنبؤ العلمي:

لقد ظهر من انتقادات ديفيد هيوم للاستقراء، أن الفلسفة التجريبية قد صارت عاجزة عن تسويغ الخاصة التنبؤية للعلم، بناء على أن الاستدلال الاستقرائي لا ينطوي بمقتضى طبيعته التركيبية على أية ضرورة منطقية، ولكن قيمة النقد الهيومي إنما تُلتمس في أنه تساءل حول مدى مشروعية الاستقراء باعتباره الإجراء الذي لا تحصل المعرفة -في نظر التجريبيين- إلا به، كما أنه لا يمكن تسويغه أيضا بالرجوع إلى التجربة، فلقد بدا أن هيوم وهو الفيلسوف الذي تَشَّرب الثقة بمبادئ التجريبية ومقولاتها، ولم يشأ أن يتفلسف خارج حدودها، أنه من قاد التجريبية نحو التفكك والانهيار.[3]

---

*يميز كارل بوبر بين نوعين من التنبؤ: **التنبؤ العلمي والتنبؤ التاريخي**، وقد ركز في نقده على النظريات الوضعية التي تحاول أن تضع قوانين عامة كلية تَدرس من خلالها التطور التاريخي للظواهر الاجتماعية مثل ظواهر العلوم الطبيعية، وأن التنبؤ العلمي يُعنى ببعض الظواهر الجزئية ذات الطابع التكراري، ودارس التاريخ قد يجد أنه يمكن توقع مثل هذا التطورات بدرجة محدودة، بواسطة مقارنتها بالمواقف السابقة، أي بدراسة الظروف التي نشأت ضمنها، وعلى الرغم من ذلك يبين كارل بوبر أن تطبيق منهج التنبؤ العلمي هذا لن يأخذنا بعيدا. راجع: كارل بوبر، "التنبؤ والنبوءة في العلوم الاجتماعية"، تر: بن سليمان جمال الدين، **مجلة آفاق للعلوم**، م. 5. ع. 12 (جوان 2018).

[1]- علا مصطفى أنور، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 99. 100.

* يتفق تصور الوضعيين لمفهوم التنبؤ مع هذا المعنى، إذ كان من شأن هذا التصور أن كرَّس الاعتقاد أن وظيفة العلم هي الكشف عن القوانين العامة، التي يمكن أن تستخدم بأمان مقدمات منطقية لبناء حجج استنباطية في الأساس، كما كان من شأنه أن أدى بالتفسير والتنبؤ إلى بلوغ حالة **التطابق، حيث إن القدرة على تفسير الحدث (ع) تعني بالضرورة القدرة على التنبؤ به**(وهذا ما يتفق أيضا مع مبدأ الحتمية السابق ذكره). بصيغة أخرى أصبحت وظيفة العلم تتمثل في الكشف عن القوانين العامة التي يمكن أن تستخدم مقدمات، من أجل الوصول إلى نتائج يقينية. راجع: محمد حمشي، السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 59.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 100.

[3]- نعيمة ولد يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص. 43.

إن هذا الوضع الذي صار يميز مشكلة الاستقراء، هو الذي حدا بالفيلسوف هانز رايشنباخ إلى أن يرى ضرورة إيجاد حلل مشكلة المعرفة التنبؤية-مشكلة الاستقراء- كما تُطرح في حدود الفلسفة التجريبية، وإعادة النظر في أسس المعرفة ذاتها، بوضع تفسير جديد لها، علما أن هذا الأمر ما كان ممكنا لولا الثورات التي حدثت خلال القرن العشرين على الصعيدين العلمي والفلسفي، والتي عُدَّت عاملا أساسيا أسهم بشكل حاسم في بروز الوضعية المنطقية.[1]

تبعا لهذا، أصبحت دراسة الاستدلال الاستقرائي في العلم المعاصر مع هانز رايشنباخ تنتمي إلى نظرية الاحتمالات، إذ أن كل ما تستطيع الوقائع الملاحظة أن تفعله هو جعل النظرية محتملة أو مرجَّحة، ولكنها لن تكون يقينية بصفة مطلقة، أي أن الاستدلال الاستقرائي يُستخدم من أجل إعطاء درجة من الاحتمال لمجموعة من النظريات، ثم تُقبل أقوى النظريات احتمالا.[2]

لهذه الأسباب كانت دراسة المنطق الاستقرائي تُفضي إلى نظرية الاحتمالات، فمقدمات الاستدلال الاستقرائي تجعل نتائجه احتمالية لا يقينية، ولا بد أن نتصور الاستدلال الاستقرائي على أنه عملية تدخل في إطار حساب الاحتمالات، والواقع أن هذه الاعتبارات مقترنة بالتطور الذي حصل مع القوانين الاحتمالية، والتي تُوضح السبب في الأهمية القصوى لتحليل الاحتمال في العلم الحديث، ذلك لأن نظرية الاحتمال تمدنا بأداة المعرفة التنبؤية، فضلا عن صورة القوانين الطبيعية وموضوعها هو عصب المنهج العلمي ذاته.[3]

3- التنبؤ ونظريات العلاقات الدولية:

كنا قد تطرقنا لمفهوم التنبؤ واتضح أنه يأخذ معاني مختلفة باختلاف التوجهات الابستيمولوجية التي تتبناها النظريات العلمية.

تأخذ النظريات الوضعية في العلاقات الدولية مفهوم **التنبؤ المطلق** والذي يُعنى به: القدرة على عزل كافة البدائل الممكنة الوقوع، والإبقاء على بديل واحد، وهو أكثر أنواع التنبؤ تعقيدا وصعوبة في مجال العلاقات الدولية، فنحن هنا نقيم التنبؤ على أساس أنه في حالة حدوث ظاهرة معينة، فإن نتائجها قد تكون متعددة، فنقول إذا حدثت (أ) فإن (ب) أو (ج) أو (د) أو غير ذلك ستحدث، أما التنبؤ

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 44.

[2]- هانز رايشنباخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 205.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 206.

المطلق فيعني القدرة على تحديد احتمال واحد واستبعاد غيره، كأن نقول: إذا حدثت (أ) فإن (د) فقط ستحدث.[1]

في ضوء هذا نود أن ندرس مدى قدرة نظريات العلاقات الدولية على التنبؤ. حيث أنه في أواخر السبعينيات من القرن الماضي كتب جون فريمان وبرايان جوب، مقالا أكَّدا فيه أطروحة مضمونها: أنه مع استمرار تأثيرات التكنولوجيا والنمو السكاني واستهلاك الموارد في إدامة التغيير وخلق حالة من عدم اليقين في البيئة العالمية، يُطلب من صانع السياسة بشكل متزايد الإدلاء بتصريحات حول المستقبل، ويتطلع صناع القرار بدورهم إلى علماء الاجتماع والسياسة للحصول على إرشادات تتعلق بكل من محتوى ومنهجية الاستشراف والتنبؤ. ومع ذلك لم يُقدم لهم مجتمع العلاقات الدولية الأكاديمي حتى الآن سوى القليل من المساعدة المفيدة. وقد تكون هذه الكلمات عامل إحباط، حيث أن المساهمات التي قدمها العلماء في حقل العلاقات الدولية بما فيها النظريات الكبرى، لم تكن ذات عون كبير لصناع القرار أو لم يتم الإفادة منها بشكل كافي من قبل المختصين، بغرض شرح وتحليل متغيرات البيئة العالمية، وتقديم استشراف صحيح للمستقبل، وهذا على أساس الافتراض القائم على أن النظرية في العلاقات الدولية وُجدت لأغراض التفسير والتنبؤ، وليس تحليل أنماط الظواهر السياسية فحسب.[2]

ربما هناك ما يكمن أن يُقلل من درجة الإحباط هذه في أن الفارق الزمني بين الأمس والحاضر يمكن أن يكون مشجعا على افتراض أن الأحكام قد تغيرت، باعتبار أن العالم بعدها شهد تطورا علميا غير مسبوق، ما يعني أن حقل العلاقات الدولية وحقل العلوم السياسية بشكل عام بات بحوزتهما الآن ذخيرة من البيانات والطرائق العلمية، فضلا عن الثورة في علم الحاسوب، وهو ما يفترض أن النظرية بات بإمكانها تجاوز الاكتفاء بالتفسير فقط، وأنْ تطمع أكثر بالعمل على التنبؤ بشكل صحيح. ولكن مع ذلك يفيد الواقع أن نظريات العلاقات الدولية لم تنجو من الاتهام بضعف قدرتها على التنبؤ،* ولعل من المؤشرات المحبطة لهذا الواقع أن جاكلين ستيفينز انتقدت علماء السياسة عام 2012م، واصفة إياهم بأنهم "متنبئين من درجة ضعيفة".[1]

---

[1]- وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، (الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص. 61.

[2]- عماد مؤيد جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 4.

*هذا لا يعني انتفاء التنبؤ في دراسات العلاقات الدولية بصورة مطلقة، فقد استطاعت بعض النظريات أن تتنبأ بعدد قليل من الأحداث في فترات متفاوتة وذلك بصورة محدودة. حيث اتجهت الدراسات الدولية منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين نحو الاعتماد على مجال **الدراسات التخصصية**، وتم الاستعانة بمجموعة من التقنيات والنماذج الرياضية والإحصائية التي طُبقت على مدى واسع، كما تُركز الدراسات الدولية المتخصصة اهتمامها على قضية محددة محاولة استشراف مستقبلها، من خلال توظيف طرائق متعددة-

لدراسة متغيرات معينة، وقد كان لها أوفر الحظ مقارنة بالنظريات العامة في الوصول إلى التوقع، وهو ما حدا بالعديد من العلماء إلى أن يلجؤوا في كثير من الأحيان إلى استخدام **تقنيات**، مثل تصميمات السلاسل الزمنية ضمن فترات زمنية قصيرة لدراسة قضايا مثل الصراع والحروب الأهلية والتعويل على هذه التصاميم باعتبارها واحدة من المحاولات الموثوقة للتنبؤ. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الطرائق موثوقة أو يُمكن أن تُقدم تنبؤات صحيحة، استمر المجتمع الأكاديمي بإنتاج أعمال أبدت تركيزا مكثفا على المسائل الفنية التقنية التي تتضمن استخدام النماذج الرياضية بقدر تعلق الأمر باهتمامها بقضايا معينة مثل الصراعات والنزاعات المسلحة، وتبقى نتائج هذه النماذج والتقنيات **احتمالية**، تواجه صعوبات كثيرة ولا تصل درجة اليقين. ومن أمثلة الأعمال البارزة في العلاقات الدولية، التي اعتمدت التقنيات والنماذج التنبؤية: دراسات يوهان غالتونغ Johan Gulting، فقد تنبأ بمسارات الثورة الإيرانية عام 1979م وهجمات 11/ 2001/09 والأزمات الاقتصادية عام 2008، أيضا دراسات بول كينيدي Paul Kennedy وهو من الأكاديميين البارزين الذين حاولوا لفت الأنظار إلى أن الاتحاد السوفياتي كان نظاما معيبا وضعيفا، وفي حالة انحدار نهائي وذلك قبل سقوطه. راجع: وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ص. ص. 44. 122. وَ: فداء حسين العبادي، **تطبيق مصفوفة التأثير المتبادل لتحديد الاتجاه الأعظم في النظام الدولي 2020- 2045 "دراسة مستقبلية"** -أطروحة دكتوراه- (جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2021)، ص. ص. 70. 80.

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 4. 5.

المبحث الثالث: النظرية في العلاقات الدولية

تعد النظرية الركيزة الأساس التي يقوم عليها البحث والتحليل، ودون الرجوع إلى النظرية لا يمكن القيام بأي لون من ألوان الدراسة في جميع مجالات العلوم، من هنا كانت دراسة العلاقات الدولية كتخصص معرفي تتم بالرجوع إلى النقاشات النظرية الكبرى التي ترسم حدود البحث والقضايا التي اهتم بها الحقل المعرفي، انطولوجيا، منهجياً وابستمولوجياً. وسنحدد في هذا المبحث مفهوم النظرية، كما سنركز فيه على الاتجاه الوضعي وتعريفه للنظرية العلمية والسمات المميزة لها، أما ضمن المطلب الثاني فنتطرق إلى نقاشات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، من خلال إبراز مساهمة ثنائية التفسير والتنبؤ في إثرائها، وفي المطلب الثالث سنشير إلى الانقسام الوضعي/ ما بعد الوضعي في العلاقات الدولية، والخصائص التي يقوم عليها الاتجاهين من الناحية الابستيمولوجية.

المطلب الأول: مفهوم النظرية في العلاقات الدولية

تختلف التعريفات المُقدَّمة لمفهوم النظرية باختلاف الميادين المعرفية وباختلاف التوجهات الابستمولوجية التي تتبناها المدارس الفكرية في كل علم من العلوم، بغية دراسة وبحث قضاياها وموضوعاتها، إذ تتعدد طرق تحديد وتصنيف النظريات وتختلف محاكاتها ومعاييرها، بصورة تجعل من الصعب الجمع بينها أو إعادة ترتيبها، ويمكن ذكر بعض هذه التصنيفات التي يتبين وفقا لها مفهوم النظرية (النظريات العامة، النظريات الوسيطة، النظرية الشكلية وغير الشكلية، الفردية والكلية، المثالية والمادية، الوصفية والتفسيرية).[1]

نُركز هنا على النظريات التفسيرية وهي التي تشمل مجال بحثنا، والتي عادة ما تُقابلها النظريات الوصفية، إذ تتمحور الدراسات غالبا حول هذين القطبين المتعارضين، فإما أن تُرى النظريات على اعتبار أنها تُقدم لنا معرفة صادقة في كل مكان لكل الناس، وهذه الخاصية ترتبط **بالنظريات التفسيرية الوضعية**، التي تُخبر عن شيء جديد لم نكن نعرفه، أو لم تكن لنا القدرة على كشفه بمجرد النظر، أما النظريات الوصفية فما تعطينا إياه من معرفة إنما هي دوما معرفة نسبية.[2]

[1]- محمد نصر عارف، **ايستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج**، (بيروت، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص. 75.

[2]- إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، تر: محمد حسين غلوم، (الكويت، عالم المعرفة، 1990)، ص. 33. 270.

أدى الانقسام المعرفي بين النظريات التفسيرية الوضعية وما بعد الوضعية إلى إثارة أسئلة وعلى نحو أكثر تحديدا حول ما الذي يمكن اعتباره نظرية للعلاقات الدولية؟ وقد ارتبط النقاش الابستمولوجي بين الفهم الوضعي الصعب للنظرية المُهيمن في الولايات المتحدة الأمريكية، والفهوم الأخرى الأكثر ليونة للنظرية الموجودة على نطاق واسع في أوروبا، إذ يَستخدم عديد من الباحثين الأوروبيين مصطلح النظرية لأي شيء يُنظم المجال المعرفي على نحو منهجي، ويُصمم الأسئلة ويؤسس مجموعة متماسكة وصارمة من المفاهيم، والتصنيفات المترابطة فيما بينها.[1]

أما التقليد الأمريكي المهيمن فيتطلب عادة تعريف النظرية بمصطلحات وضعية ويحدد المصطلحات في شكل علمي، ثم يُحدد ويشرح العلاقات القائمة بين الأسباب والنتائج. حيث يجب أن يحتوي هذا النوع من النظرية أو أن يكون قادرا على توليد فرضيات ذات طبيعة سببية قابلة للاختبار.[2] فالنظرية التي تُحاول تقديم تفسير لمجموعة من الظواهر من خلال قانون أو مجموعة من قوانين، يُنظر إليها على أنها تُمثل العوامل المستقلة المفسرة لهذه الظاهرة، وهو ما تقدم ذكره في المبحث الثاني من هذا الفصل حول مفهوم التفسير وعلاقته بقانون السببية.

يتحدد مفهوم النظرية العلمية بمجموعة من القوانين العامة التي يرتبط أحدها بالآخر ارتباطا متسقا يعتمد بعضها على بعض، وهي جميعا متعلقة بنوع واحد من الظواهر، وكل قانون في هذه النظرية العلمية أو تلك إنما يفسر جانبا معينا من تلك الظواهر، بحيث أن مجموعة تلك القوانين المؤلفة للنظرية العلمية تفسر تلك الظواهر من كل جوانبها.[3]

تعتبر النظرية مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات التي تُكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها، ويقول مونت بالمر Monte Palmer إذا كان الفرض إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة امبريقيًا، وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الامبريقي يمكن عندئذ استنباط افتراضات عدة منها.[4]

---

[1]- أميتاف أشاريا، باري بوزان، **تشكيل العلاقات الدولية -أصول حق العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية-**، تر: عمار بوعشة، (الكويت، عالم المعرفة، 2023)، ص. 70.

[2]- **المرجع نفسه**. ص. 70.

[3]- محمود فهمي زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 146.

[4]- أحمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص.17.

فالنظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع، وإذا كان المنهج يحدد متغيرات معينة يحاول الاقتراب إلى الظواهر من خلالها، دون أن يقيم علاقات بين تلك المتغيرات، أي لا يوزعها بين متغير مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك تحدد تلك المتغيرات، وتحدد العلاقة بينها في اقترابها من الظاهرة محل البحث والدراسة.[1]

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق، وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها، فحينما ننعت تفكيرا ما بأنه نظرية ونضيفها إليه فهذا يعني وسم هذا التفكير بطابعين: "العموم والشمول"، فالتفكير النظري يتناول عادة تحديد الأطر العامة لموضوع البحث إذ يستوعب موضوع البحث، ويشتمل على أبعاده المختلفة، وحينئذ يَصح أن نحمل عليه نظرية ونضيف النظرية إليه.[2]

إذن فكل تفكير لا يرقى إلى مستوى النظرية، ما لم يَطُف حول سائر زوايا المعرفة الخاصة بموضوع معين، فيطرحها أمام الدرس بأبعادها المتنوعة، ومن ثم يقدم إطارا عاما وشاملا يفسر هذه المقولة "المعرفة". وعليه يصح لنا أن نُسمي بحثا ما بأنه بحث في النظرية، حينما يتناول المعرفة بالدرس، مستوعبا كل مشكلاتها التي تُسهم في بناء الرؤية العامة الشاملة للمعرفة الإنسانية، فتناول طرف من المشكلات الخاصة بمعرفة ما من المعارف، لا يُسوغ لنا أن نُطلق على هذا التناول بأنه بحث في النظرية.[3]

من خلال التعريفات المُقدمة يمكن أن نحدد السمات الرئيسية لمفهوم النظرية (وهو المفهوم الذي يتوافق مع تصور نظريات الاتجاه الوضعي والافتراضات نفسها التي تنطلق منها الابستمولوجيا الوضعية في العلاقات الدولية) كما سيتضح في المطلب الثالث من هذا المبحث:

1- أن هناك قوانين تحكم الظواهر محل البحث والدراسة.

2- يمكن معرفة هذه القوانين بالطرق العلمية المتبناة في العلوم الطبيعية، والكشف عنها من خلال الملاحظات المنتظمة والمتكررة للظواهر المدروسة.

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 17. 18.

[2]- عمار أبو رغيف، **نظرية المعرفة بين الشهيدين مطهري والصدر**، ص. 14.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 14.

3- يكمن نجاح النظرية في مدى قدرتها على التفسير والتنبؤ من خلال الملاحظة والتجريب والتحقق من صحة نتائجها امبريقيا.

4- أن تكون النظرية تتسم بطابعي الشمول والعموم، وأن تغطي جميع جوانب المعرفة أو الموضوع محل الدراسة، وأما إذا بقي في النهاية جزء أو أكثر لم تستطع النظرية أن تكشف عن مسبباته، أو عجزت عن دمجه تحت قانون من القوانين المفسرة، فسوف تكون النظرية العلمية في هذا المجال ظنية.

المطلب الثاني: ثنائية التفسير والتنبؤ في النقاشات النظرية الكبرى

عادة ما تتم دراسة العلاقات الدولية في منطقها العلمي بالعودة إلى النقاشات النظرية الكبرى التي شَكَّلت تاريخ الحقل المعرفي، إذ ينطوي **النقاش الأول** على نظرتين أنطولوجيتين للطبيعة الإنسانية بين الواقعية والمثالية، حيث انصب البحث على دراسة وحدة التحليل والإجابة عن سؤال مالذي نريد معرفته؟ ومن ثم تحديد السمة المميزة لوحدة التحليل، ما طبيعة وجوهر ما ستُركز عليه تحليلاتنا؟ إن ما يُعرف بالنقاش النظري الأول بين المثاليين والواقعيين في العلاقات الدولية هو جزء من نقاش فلسفي أوسع وأعمق انقسم حوله المفكرون الغربيون منذ ما قبل سقراط إلى أيامنا هذه،* فمنظروا العلاقات الدولية لم يبدؤوا هذا النقاش ولم ينهوه ولم يُقدموا إسهاما أو إثراء ذا معنى.[1]

يَجمع **النقاش النظري الثاني** بين مقاربتين منهجيتين لطبيعة المعرفة، المقاربة العلمية التي تعتقد بإمكانية اكتشاف القوانين العامة التي تحكم وتحدد سلوك الدول، بينما ارتأى أصحاب المقاربة التاريخية أن كل ما يسعون إليه هو البحث عن أنماط أو تماثلات تقريبية في السلوك، غير أن النقاش بين العلميين والتاريخيين جزء من طرح أوسع وأقدم تعود جذوره إلى بدايات النهضة الغربية الأوروبية

* هناك من المفكرين من يرى أن نظرية العلاقات الدولية قد بالغت في حجم الحوار بين المثالية والواقعية فما حصل فعليا أن الواقعية قد سيطرت على التخصص، نظرا إلى أنها اهتمت بدراسة وتفسير الحرب، وركزت على طبيعة وواقع العلاقات الدولية آنذاك، بينما عالجت المثالية قضايا ثانوية في السياسة العالمية، كما أن الحوار بين النماذج قد ركز على خصائص مختلفة في العلاقات الدولية، ولم توجد أرضية مشتركة فيما بينها، فالأمر الذي اختلفوا فيه هو أي الحوادث التي يجب أن تكون محور تركيز التخصص؟ ضف إلى ذلك الجدلية التي تربط بين ما هو أكاديمي وما هو سياسي، فما يُعتقد أنه واقع أكاديمي محض قد يبدو أمرا سياسيا مرتبطا بأغراض ما، وهذا ما سندرسه في المبحث الثاني من الفصل الثاني ضمن **إشكالية الهيمنة**.

[1]- عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية -أطروحة دكتوراه-**، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008- 2009)، ص. ص. 47. 53.

التي بدأت البحث حول طبيعة المعرفة، وقدرة العقل ومحاولة اكتشاف الطرق المُثلى التي يمكن من خلالها الوصول إلى ماهية وجوهر الحقيقة العلمية بَيْنَ هذه المسائل، أُثير النقاش الثاني حول الطرف الذي يمتلك تعريفه لعلمية العلاقات الدولية[1].

في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين قام ما يُسمى بالحوار بين النماذج الواقعية، الماركسية، التعددية، ويرجع الفضل في معظم النقاشات التي دارت داخل الحقل المعرفي، إلى الدراسة الرائدة التي قام بها توماس كون حول تاريخ العلوم، حيث عرض لأطروحة مفادها أن العلم يتطور مرورا بمرحلتين، الأولى: يتميز العلم فيها بالتجزيئية، حيث كانت تظهر أنماط جديدة من الفكر تتحدى طرائق التفكير التقليدية؛ أما الثانية: فجادل فيها بأنه لا يمكن أن تتقدم المعرفة إلا في فترات ما سماها فترات العِلم العادي، إذ تُسيطر على المشهد واحدة من المدارس النظرية التي أطلق عليها كون مصطلح **"البرادايم"**، ومن الممكن أن تتقدم المعرفة في هذه الفترات، لأن الجميع متفقون على صلاحية النموذج الذي تم اختياره، وقد تبنى التخصص نموذج توماس كون في التطور العلمي. بعد عقود من الدراسة لا يزال هناك نسبة اتفاق قليلة حول القضايا الرئيسية، وخلال أواسط السبعينيات تنافست ثلاثة نماذج معرفية (الواقعية، الماركسية، التعددية) وتركز السؤال عندها حول كيفية المقارنة بينها: أيُّ النماذج المعرفية للسلوك والأداء هي التي ينبغي للتخصص أن يتبناها من أجل أن يتقدم إلى الأمام؟ وباعتبار أن نموذج توماس كون لم يُقدم إجابات بشأن النماذج وكيفية المفاضلة بينها، انصب اهتمام بعض الباحثين الأكاديميين حول نماذج أخرى، وأصبح منهج كارل بوبر ذا تأثير مهم، لكن جَلْب نموذج إمري لاكاتوس حول البرامج البحثية كان له التأثير الأكبر.[2]

انبثق **الحوار الرابع** في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وقد ركز هذا الحوار بشكل أكثر وضوحا على القضايا المتعلقة بالِعلم في التاريخ التخصصي للعلاقات الدولية، ويمكن وصفه بأنه حوار بين التفسير والفهم، أو بين الوضعية وما بعد الوضعية، أو بين العقلانية والتأملية.[3]

تُجادل بعض الأدبيات النظرية بأن حقل العلاقات الدولية يعرف تحولا نحو **نقاش خامس** ويُعتبر المقال الذي نشره إيمليان كافالسكي سنة 2007م تحت عنوان "النقاش الخامس وبروز نظرية تعقد العلاقات الدولية: ملاحظات حول تطبيق نظرية التعقد في دراسة الحياة الدولية" بمثابة البيان

[1]- عادل زقاغ، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 54. 62.

[2]- ستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 82. 83.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 82. 83.

المؤسس للأطروحة القائلة بأن بروز نظرية للتعقد في العلاقات الدولية من شأنه أن يرسم معالم النقاش الخامس في دراسة السياسة الدولية، لأن نظرية كهذه يمكنها أن تزود الحقل المعرفي بمفاهيم وأدوات استكشافية قادرة على تحدي التقاليد البحثية السائدة، وقادرة في الوقت نفسه على تحفيز المخيال التحليلي لدى الباحثين.[1]

وينطلق كافالسكي من مجموعة الانتقادات التي تنزع الشرعية عن السلطة البرادايمية التي اكتسبتها البنائية في وقت سابق بفضل مزاعمها بالقدرة على جلب الجميع للجلوس حول طاولة واحدة، وهي طاولة النقاش الرابع، كما يؤكد على أن البنائية كسائر التقاليد البحثية السائدة الأخرى عاجزة عن رؤية التعقد في الحياة الدولية.[2]

المطلب الثالث: الوضعية وما بعد الوضعية في نظريات العلاقات الدولية

أدى الانقسام الابستمولوجي الوضعي/ ما بعد الوضعي في حقل العلاقات الدولية إلى بروز مختلف الدراسات التي كُتِبت في مجال التخصص، هذا الانقسام انْجَرَّ عنه مجموعة من النقاشات المعرفية تمثلت في ثنائية التفسير والفهم، العقلانية والتأملية، الطبيعية والاجتماعية، العلمية والتاريخية.

نتناول في هذا المطلب مفهوم كل من الوضعية وما بعد الوضعية، وعادة ما ترتبط ابستمولوجيا الاتجاه الوضعي بمبادئ **الحداثة**، أما ما بعد الوضعية فهي ترتبط بمبادئ **ما بعد الحداثة**. من هنا كان لا بد من تحديد مفهوميْ الحداثة وما بعد الحداثة والأسس التي قامت عليها. وسنقتصر هنا في تحديد معنى الحداثة على التعريف الذي جاء في كتاب (نقد الحداثة) للآن تورين،* على أنها: "مسيرة المجتمعات الغربية الأوروبية منذ عصر النهضة حتى يومنا هذا".[3]

---

[1]- محمد حمشي، "نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس في حقل العلاقات الدولية: مراجعة للأدبيات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 12 (جانفي 2018)، ص. 2.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 2.

* يرى بعض مفكري ما بعد الحداثة، أن زمن ما بعد الحداثة هو زمن **استحالة التحديد**، من هنا يظهر أن مصطلح ما بعد الحداثة وكأنه مصطلح مناهض لكل تحديد، وعصي على كل تعريف أحادي، ومتمرد على كل تصنيف وتأطير مسبق يمكن أن يُجمع عليه الباحثون والدارسون، هذا ما ينطبق أيضا على مفهوم الحداثة والذي يُعبر عن عملية تاريخية شديدة التعقيد، تتداخل معها عناصر مختلفة. لمراجعة التعريفات التي قُدمت للحداثة وما بعد الحداثة والسياقات التاريخية المرتبطة بنشأة كل من المفهومين، يُنظر في ذلك: الزواوي بغورة، **ما بعد الحداثة والتنوير**، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2009)، ص. ص. 11. 15. وَ. ص. ص. 41. 46.

[3]- ألان تورين، **نقد الحداثة**، تر: أنور مُغيث، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997)، ص. 16.

وباعتبار أن الحداثة وما بعد الحداثة تُعبران عن منظومة فكرية متكاملة، تشمل جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية...وبتعبير آخر، فمفهوم كل من الحداثة وما بعد الحداثة يشكلان الرؤية الكونية للعالم من وجهة النظر الغربية، من هنا فتعيين خصائص ومبادئ الحداثة وما بعد الحداثة وعلاقتها بالوضعية وما بعد الوضعية، سيكون على مستوى موقف كل من التيارين الفكريين من قيمة المعرفة (موقف الحداثة وما بعد الحداثة من العقل)، وهو ما يتوافق وطبيعة الدراسة.

بقي أن نشير إلى نقطة أخرى، وهي أن ما بعد الحداثة والتي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، تعود إرهاصاتها الأولى إلى القرن الثامن عشر على يد مجموعة من الفلاسفة والمفكرين، وفي مقدمتهم ديفيد هيوم الذي أنكر السببية كما تقدم، وأسقط النزعات الحتمية السائدة آنذاك من عليائها، هذا لا يعني أن ما بعد الحداثة ترفض بالضرورة أسس الحداثة رفضا قاطعا، أو أنها تقع على الضد منها بحيث تمثل انقلابا شاملا، بل تعني ما بعد الحداثة مرحلة تصحيحية للوعود والسرديات الكبرى التي قدمتها الحداثة وفشلت في إنجازها، فالانتقال إلى مرحلة جديدة لا يعني بالضرورة انتفاء المرحلة السابقة عليها.*

هذا ما ينطبق على الوضعية وما بعد الوضعية في حقل العلاقات الدولية، وبالنسبة لما بعد الوضعية التي برزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ومثَّلت توجها جديدا في العلاقات الدولية، فهي لا تقف على النقيض وبصفة مطلقة مع الاتجاه الوضعي، الذي ساد منذ النصف الأول من القرن العشرين، وإنما برزت باعتبارها إطارا فكريا جديدا، يمكن أن يتجاوز ما فشلت الوضعية في تحقيقه، سواء من حيث قدرتها على تفسير العديد من الظواهر الدولية والأحداث الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية، أو من حيث قدرتها على التنبؤ بمسار الأحداث، وفي مقدمتها نهاية الحرب الباردة.

---

*برزت هنا مجموعة من التوجهات الفكرية الكبرى التي حاولت تحديد العلاقة بين مرحلة الحداثة ومرحلة ما بعد الحداثة، بالنسبة **ليورغن هابرماس** وعلى الرغم أنه من راود الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت، إلا أنه يرى أن **"الحداثة مشروع لم يُكتمل بعد"**، أما رواد مدرسة ما بعد الحداثة، فقد أخذت بعض التيارات الفكرية تطرفا في التأكيد على أن ما بعد الحداثة تكاد تكون الميزة الوحيدة وهي الأساسية في فترة ما بعد النصف الثاني من القرن العشرين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، **المدرسة التفكيكية** التي برزت مع الفرنسي **جاك دريدا**، أما مفكرون آخرون من أمثال **أنطوني جدنز** فقد ذهبوا إلى القول، أن كل من الحداثة وما بعد الحداثة تجمع ميزات العصر الحديث، وهناك اتجاه جديد برز في العقود الأخيرة من القرن العشرين ومع بدايات القرن الواحد والعشرين، هو ما أَطْلق عليه مفكرون بـ**"بعد ما بعد الحداثة"** أو **"الحداثة الزائدة"** مع دراسات **آلان كيربي**.

ناهيك عن محاولة ما بعد الوضعية تخليص الحقل المعرفي من حالة الهيمنة الفكرية، التي سادت لعقود زمنية من طرف النظريات الوضعية، التي اتخذت كما تدعي من مسلماتها الصورة العلمية الصحيحة في دراسة وبحث قضايا التخصص.

1- الاتجاه الوضعي:

يُجادل كل من ميلجا كوركي وكولن وايت أن الوضعية هيمنت على فلسفة العلم لحقبة كبيرة من تاريخ الحقل، وأن تأثيرها لم ينحصر فقط في كيفية تنظيرنا حول المواضيع المدروسة، وحول ما نعتبره كسؤال صحيح ومشروع، بل تعداه إلى ما يمكن أن نعتبره كأشكال صحيحة أو سليمة للدليل والمعرفة، وساد قبول عام للنموذج الوضعي للعلم، بل إن الباحثين المحسوبين على التقليد الوضعي كانت لهم المساهمات الأكثر ديمومة في الحقل النظري للعلاقات الدولية.[1]

ارتبط الوضعيون **بـ"الحداثة"**،* ويرى الوضعيون ابتداءً أن الظاهرة الاجتماعية والإنسانية التي ندرسها لا تختلف كثيرا عن الظاهرة الطبيعية، وبالتالي تسري عليها الأحكام والقواعد نفسها المتعلقة بالبحث العلمي، كما أنه لكل ظاهرة طبيعية كانت أو اجتماعية حقيقة ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وللحقيقة وجود مادي مستقل عن الذات الباحثة عنها، فهي موجودة هناك في مكان ما خارج

[1]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، ص. 125.

* تعود جذور الحداثة إلى بدايات النهضة الغربية الأوروبية في القرن الخامس عشر، حيث مَثَّل المنهج التجريبي آنذاك الأداة التي تُمكِّن الإنسان من السيطرة على الطبيعة، وقد ارتبط مفهوم الحداثة بمفهوم **العقلانية** والذي يعني، أسلوبا في التفكير يقوم على العقل، وهي تعني قدرة الإنسان في حياته اليومية وممارسته المعرفية على المحاكمة الواعية بعيدا قدر الإمكان عن تسلط المشاعر والعواطف، وعلى وزن كافة الاعتبارات لصالح أو ضد الاختيار المعني، وعلى السعي لتعليل أقواله وتصرفاته. كما أن مفهوم الحداثة الذي يرتبط بالعقلانية، يفيد أن العالَم يحتوي بداخله ما يكفي لتفسيره، وأن عقل الإنسان قادر على الوصول إلى قدر من المعرفة ينير له كل شيء أو معظم الأشياء والظواهر، ويُعمق من مفهومه للواقع ولذاته، وكان افتراض أن هذه المعرفة المرتبطة **بقدرة العقل المطلقة**، هي التي تضفي على الإنسان مركزية في الكون، والتي ستُمكِّنه من تجاوز عالم الطبيعة، ومن تغيير العالم والتحكم فيه، باعتبار أن هذه الرؤية أيضا تولد في الإنسان ثقة بالغة بنفسه، وبمقدراته العقلية، وتزيد من تفاؤله بخصوص حاضره ومستقبله، وقد عبَّر سوسيولوجي الحداثة ماكس فيبر عن هذه الرؤية بـ"العقلانية"، والتي تعني **"إزالة السحر عن العالم"**، راجع: عبد الوهاب المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص. ص.25. 26. ويُعد **رينيه ديكارت**، أول من دعى للإيمان بالعقل والثقة في استدلالاته في القرن السابع عشر، ويَشْهد على ذلك مؤلفه **"مقال في المنهج"** الذي أشار فيه بالاستعاضة عن التفكير بفلسفة عملية في سبيل سيطرة الإنسان على الطبيعة وتطويعها لخدمته، كما أسَّس المنهج الذي أراد لمن يسلكه بلوغ اليقين والوضوح في المعارف والعلوم، وعلى هذا النحو يدعو ديكارت إلى المعرفة اليقينية، أو يوجه نداءً إلى يقين المعرفة الذي هو عماد العلم والتجربة، والذي لا يفسح المجال للاحتمالات والمشكوك فيها التي لا يستند إليها علم أو منهج، وهكذا ينتهي ديكارت إلى طلب البداهة واليقين اللذان هما غاية العقل في بحثه عن الحقيقة. راجع: راوية عبد المنعم عباس، **ديكارت والفلسفة العقلية**، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1996)، ص. ص. 21. 22 وَ. ص. ص. 92. 93.

ذات الإنسان وهو ما يكفل اتصافها بالموضوعية والحيادية، بحيث يمكن لأي باحث الوصول إليها أولا؛ وثانيا؛ التحقق من صحة أو زيف ادعاءات الآخرين بامتلاكها، وثالثا؛ تحررها من القيم.[1]

وتتسم الحقيقة بالواحدية وعدم التجزؤ أو التنوع، فلكل شيء في الوجود حقيقة واحدة تعكس جوهره وماهيته، ويستحيل أن تكون له حقيقيتين في الوقت نفسه، هذا يعني أنه دائما ما يوجد ادعاء واحد صحيح حول الحقيقة وبقية الادعاءات كاذبة، إن هذه الأوصاف للحقيقة تجعل من مهمة كشفها والوصول إليها أمرا ممكنا، ولا يتبقى للباحثين حينئذ سوى اختيار المنهج الملائم الموصل إليها، ويتمثل هذا المنهج في التجريب، حيث يقول سان سيمون: "إن أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة، ولا نقصد العالم الكبير وإنما هذا العالم الصغير، يعني الإنسان الذي نستطيع إخضاعه للتجربة".[2]

وبهذا تكون الوضعية التي هيمنت على الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية منذ نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، قد التزمت بنظرة موحدة للعلم، واعتمدت منهجيات العلوم الطبيعية لتفسير وشرح العالم الاجتماعي، وحددت ما يمكن دراسته وكيفية دراسته، لأنها حددت أنواع أو أنماط الأشياء الموجودة في العلاقات الدولية. وقد اعتبر ستيف سميث أن هناك أربع افتراضات وضعية قامت عليها دراسة العلاقات الدولية وهي:[3]

1- الاعتقاد بوحدة العلم (بما ذلك العلوم الاجتماعية) وقد تخلل هذا الاعتقاد وجهتا نظر، الأولى: تُجادل بأنه لا يوجد فرق جوهري بين العالمين الاجتماعي والطبيعي؛ والثانية: تُقر بأنه على الرغم من الاختلافات بين العالمين، إلا أنه لا يزال من الممكن استخدام أساليب العلوم الطبيعية، بغرض تحليل العالم الاجتماعي في العلاقات الدولية.

2- التمييز بين الحقائق والقيم، ومن خلال الحقائق يمكن أن نكون محايدين في الحكم على النظريات المتنافسة، يعني هذا من الناحية الفلسفية أن هناك إمكانية لمعرفة موضوعية عن العالم على الرغم من حقيقة أن الملاحظات قد تكون ذاتية.

[1]- محمد الطاهر عديلة، مسعود شوية، "دراسة العلاقات الدولية بين التفسير والفهم"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.10. ع.1. (جانفي 2021)، ص. 503.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 503.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 505. 506.

3- العالَم الاجتماعي مثل العالَم الطبيعي تحكمه انتظامات وقوانين، هذه الأخيرة يمكن اكتشافها بواسطة العقل، وبواسطة نظرياتنا بالطريقة نفسها التي يعمل بها عالِم الطبيعة، بهدف اكتشاف قوانين الطبيعة.

4- إن الطريق الذي يُحدد كيفية الوصول إلى الحقائق المحايدة يُعرف بـ"الابستمولوجيا التجريبية"، وقد عبَّر روبرت كيوهين عن هذا الموقف بوضوح حينما دعا النقديين إلى تقديم نظريات مشفوعة بإثباتات تجريبية.

2- الاتجاه ما بعد الوضعي:

شهدت العقود الثلاثة الماضية بروز مجموعة من المداخل الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، والتي سرعان ما أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين، وأصبحت جزءا من أدبيات هذا الحقل المعرفي، ومع تعدد هذه المداخل والاختلاف فيما بينها من حيث نظرتها إلى العلاقات الدولية وكيفية دراستها، إلا أنها تُجمع على محور واحد وهو نقد ومراجعة الافتراضات الابستمولوجية والمنهجية للفلسفة الوضعية التي سيطرت على دراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية خلال ما يُقارب الأربعين عاما، الممتدة من منتصف القرن العشرين وحتى بداية العقد التاسع من ذاك القرن.

وسُميت هذه التيارات بـ"ما بعد الوضعية" أو **النقدية**، إذ تدعو إلى عدم الانطلاق من افتراضات ومسلمات مسبقة عن الظاهرة السياسية تقول بوجود حقيقة أو حقائق بعيدة عن إرادة الفرد تُسهم في العلاقة السببية بين هذه الظاهرة ومسبباتها، وأثر العامل الثقافي والاجتماعي في تكوين رؤية الفرد للظاهرة أو المنظومة المعرفية السائدة في مدة زمنية معينة، وقد شكلت إسهامات هذه التيارات والردود التي أفرزتها لدى أتباع الوضعية ما سمي بالجدل الراهن في العلاقات الدولية بعد ثلاثة جدالات عكست مسيرة هذا العلم منذ بداياته بعد الحرب العالمية الأولى.[1]

منهجيا، ترفض ما بعد الوضعية الأحادية المنهجية، وهي تقليد وضعي يدعو إلى مفهوم حصري للمنهج العلمي، واعتباره معيارا لتعريف العلم وتمييزه عن التأملات اللاعلمية، في المقابل تتبنى هذه الابستمولوجيا موقفا ينزع نحو التعددية المنهجية، ويُقدم فهمًا مغايرا للعلم، فهو ليس نتاجا معزولا عن سياقه التاريخي والاجتماعي، ولكنه نشاط اجتماعي معقد، لا يتم تقييمه من خلال معيار موضوعي

[1]- خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م. 30. ع. 1 (2014)، ص. 318.

محدد سلفا، وإنما من خلال معايير مبنية سياقيا ومتغيرة تبعا لتغير السياق التاريخي والاجتماعي. كما تتعارض التعددية المنهجية مع التقليد الوضعي في سعي الجماعة المعرفية المتواصل للحفاظ على حالة الإجماع العلمي.[1]

وكما اعتنق الوضعيون مبادئ الحداثة، ارتبط ما بعد الوضعيون بمبادئ **"ما بعد الحداثة"**[*] وتتمحور افتراضاتهم ومنطلقاتهم الأساسية حول النقاط الآتية:[2]

1- ترفض ما بعد الوضعية إقرار الوضعية بوجود قوانين تحكم الظاهرة السياسية، وهي بذلك تنفي وجود حقائق مستقلة ومنفصلة عن القيم الاجتماعية.

2- يرفض أتباع ما بعد الوضعية افتراض الوضعية إمكانية فصل الذات عن الموضوع، فالحقائق حصيلة التفاعل المتبادل بين الفرد والبناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

3- ترفض ما بعد الوضعية المنهجية الوضعية التي تقوم على الملاحظة والتجريب، فالظاهرة الاجتماعية والسياسية لا تُكرر ذاتها، فهي فريدة ومنه لا يمكن تعميم نتائج الدراسات التي أُجريت على ظاهرة معينة على الظواهر الأخرى.

ومع تعدد النظريات ما بعد الوضعية واختلافها، إلا أن نقطة البداية لإسهاماتها في دراسة العلاقات الدولية تُعد واحدة، وهي إخفاق مشروع الحداثة الذي قامت على أساسه الوضعية.

---

[1]- محمد حمشي، "النقاش الثالث بين نظريات العلاقات الدولية: حدود الاتصال المعرفي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع. 3 (ديسمبر 2014)، ص. 111.

[*]تعود جذور فكر ما بعد الحداثة إلى القرن الثامن عشر، مع بدايات النهضة الغربية الأوروبية ساد المنهج التجريبي واعتُبر بمثابة الأداة المعرفية التي يمكن أن تقف على جميع العلوم والمعارف، وأن يُحقق ما سماه فرانسوا ليوتار **بالسرديات الكبرى** التي ارتبطت بمزاعم عصر التنوير والحداثة الأوروبيين، يرفض دعاة ما بعد الحداثة فكرة الحقيقة الشاملة، فهي مخلفات عصر التنوير الذي افترض وجود نظام وقواعد ومنطق، ينقسم العالم في التصور ما بعد الحداثي إلى مجموعة وحدات مستقلة ومختلفة ومنفصلة ومنغلقة بسبب عدم وجود مركز ومرجعية كلية مشتركة، وتصبح كل وحدة ذات سيادة مطلقة ومرجعية ذاتها، وهذا يعني غياب أية مرجعية نهائية إنسانية أو موضوعية، فيتسم العالم بالتعددية وظهور الاحتمالية **والنسبية الكاملة والتغير الكامل والمستمر**، وإذا كانت الحداثة ترتبط بالعقلانية، فإن ما بعد الحداثة ترتبط **باللاعقلانية**، ويُعنى أصحاب اللاعقلانية بإنكارهم لقوة العقل ويضعون في مقدمة الأشياء الإيمان والغريزة والإرادة اللاشعورية والحدس والوجود والمعنى الموضوعي والاجتماعي للنزعة اللاعقلانية، أي إنكار إمكانية المعرفة السديدة للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي، راجع: عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، (دمشق، دار الفكر، 2003)، ص. ص. 87. 88.

[2]- خالد موسى مصري، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 337. 338.

3- التفسير والفهم في العلاقات الدولية:

يأتي مصطلحا التفسير والفهم من المقارنة التي وضعها ماكس فيبر بين Erklaren باللغة الألمانية وتعني التفسير و Verstehen وتعني الفهم، وقد تم تعميمهما في تخصص العلاقات الدولية من جانب مارتن هوليس Hollis Martin وستيف سميث Smith Steve في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وهناك طريقة أخرى لوصف هذا التمييز باستعمال التمييز بين المقاربة العلمية من جهة، والمقاربة التأويلية من جهة أخرى، وفيما يسعى المنظرون التفسيريون إلى محاكاة العلوم الطبيعية في إتباع منهجيات علمية ومحاولة التعرف على المسببات العامة، فإن مؤيدي الفهم يركزون على تحليل المعنى الداخلي والأسباب والمعتقدات التي تحملها الجهات الفاعلة وتتصرف وفقا لها.[1]

كان قد تقدم أن التفسير في معناه يرتبط غالبا بحقول المعرفة العلمية القائمة على التكميم والتجريب، بغية كشف نظام الظواهر الطبيعية، وذلك بالبحث عن الأسباب والقوانين والنظريات التي تفسرها، ولقد جاء في معنى التفسير أنه: "منهج لبيان أن الظاهرة أو مجموعة الظواهر تخضع لقانون بواسطة علاقات سببية أو ارتباطات وضعية" أو أنه: "تحليل منهجي للظاهرة من أجل ذكر سببها" أو أن: "تفسير حدث هو ببساطة وضعه تحت قانون وتفسير قانون هو وضعه تحت قانون آخر". ويُحدد أيضا التفسير بأنه: "محاولة اكتشاف العلاقات السببية التي تقوم بين الظواهر المختلفة باستخدام منهج يقوم على المراوحة بين **الاستدلال العقلي والاستقراء العلمي** للظواهر" أو هو: "خطوة في اتجاه التعميم، أي في بناء النظرية العلمية، حيث يتم عن طريقه ربط الواقعة بآثارها المنطقية ونتائجها.[2]

ولا يمكن الحديث عن إمكانية تفسير الظواهر الدولية، إلا إذا تبنينا إطارا فلسفيا وضعيا يقوم عليه مفهوم العلم والممارسة العلمية في حقل العلاقات الدولية، وعندما يتحدث الباحثون عن العلم فإنهم دائما وبلا شك يقصدون به علوم الطبيعة وتحديدا الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا في خطها التطوري، ابتداءً من الثورة العلمية التي قامت في القرنين السادس والسابع عشر، والتي كانت نقطة البدء فيها اكتشاف العالِم إسحاق نيوتن قانون الجاذبية، وترجمة ذلك إلى معادلات رياضية من أجل تفسير حركة الأجسام، أو بشكل عام تفسير كيف تعمل الطبيعة.[3]

[1]- ستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 83. 84.

[2]- محمد الطاهر عديلة، مسعود شوية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 504.

[3]- **المرجع نفسه**. ص. 505.

تمثل **الواقعية** المثال الأبرز للنظريات التي تتبنى منهج التفسير في العلاقات الدولية، وقد جاء في كتاب "السياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب والسلام" لهانس مورغانثو، أن السياسة شأنها شأن المجتمع عامة تحكمها قوانين موضوعية جذورها متأصلة في الطبيعة البشرية. وكان كينيث والتز أكثر وضوحا وأشد صرامة من مورغانثو بشأن الالتزام بالمعايير التي تفرضها فلسفة العلم، إذ لا يمكن أبدا حسبه الادعاء بإقامة علم للعلاقات الدولية دون الالتزام بافتراضات الوضعية، واعتبر أن مهمة نظرية السياسة الدولية هي تفسير القوانين التي تحكم الظواهر.[1]

في الاتجاه الآخر ينطلق أنصار الفهم من مسلمات فلسفية قوامها عدم اعتبار الظواهر الاجتماعية بمثابة أشياء، والمجتمع حسبهم ليس كائنا طبيعيا، بل هو نتاج التفاعل الإنساني، وعليه تتمثل مهمة العلوم الاجتماعية في فهم دلالات الرموز الاجتماعية المُنتجَة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع اجتماعية خارجية، فدراسة ما هو اجتماعي يعني فهمه، وعليه فالشيء الاجتماعي ليس حقيقة خارجية، بل هو شيء مبني من منطلق التجربة الذاتية. ومنه تُطرح التساؤلات الآتية: ما طبيعة الواقع في العالم الاجتماعي؟ هل يوجد المجتمع فعلا في مكان آخر بعيدا عن تلك التمثلات التي يحملها عنه الفاعلون الاجتماعيون؟ يجيب أنصار الفهم بأن العلاقات الاجتماعية والأدوار والقيم ومعايير السلوك كلها أبنية صاغها الوعي الإنساني، وتنتمي إلى نظام رمزي.[2]

منهج الفهم في العلاقات الدولية، عادة ما يرتبط بالنظرية المصطلح عليها بـ"التكوينية" إذ ترفض-أو على الأقل تحد من التنظير السببي- في العلاقات الدولية، وتُركز حول البحث والتقصي عن كيفية تشكل السياسة الدولية من خلال: الأفكار، القواعد، المعايير والخطابات، ويمكن القول إن غالبية النظريات التي تبنت ابستمولوجيا ما بعد وضعية، وعلى رأسها ما بعد الحداثة قد ركزت على مقاربات الفهم.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 506. 507.

[2]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، ص. 142.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 143.

خلاصة الفصل:

أدى الانقسام الابستيمولوجي في حقل العلاقات الدولية، إلى بروز مجموعة من النقاشات المعرفية، والتي ترتبط بفلسفة العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها ثنائية التفسير/ الفهم؛ والوضعية/ ما بعد الوضعية، وعلى أساسها اختلفت الافتراضات التي تقوم عليها الاتجاهات التنظيرية، في دراسة وقائع السياسة الدولية، فبينما تركز النظريات الوضعية على التفسير السببي، من خلال وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، أمَّا النظريات ما بعد الوضعية، فهي تُعارض منهج التفسير السببي الأحادي، وتؤكد على التعددية المنهجية، وضرورة دراسة العالم الاجتماعي وفق منهج التأويل.

وقد نتج عن هذه الانقسامات، مختلف الدراسات الأكاديمية التي شهدها الحقل المعرفي منذ بدايات القرن العشرين، حيث هيمنت المقاربات الوضعية، على الأبحاث التي كُتبت في ميدان التخصص، وإلى غاية ظهور المقاربات ما بعد الوضعية، التي حاولت التقليل من هيمنة الوضعية، حيث سعت إلى تقديم دراسات وأبحاث، لمعالجة مسائل وقضايا التخصص، في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها النظام الدولي، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وهو ما عجزت المقاربات "الوضعية" عن تفسيره آنذاك.

الفصـــل الثانـي: إشكاليات التنظير في العلاقات الدولية بين التفسير والتنبؤ

تمهيد:

تكمن أهمية البحث النظري في الكشف عن إمكان المعرفة داخل كل علم من العلوم، وحدود القدرة في الوصول إلى مجموع الاستنتاجات والاستدلالات المحصَّلة، هذا يقتضي بالضرورة في المقام الأول محاولة الوقوف على كبرى الإشكالات المعرفية التي تواجهها هذه العلوم. حيث سنتناول في المبحث الأول نظرية قيمة المعرفة، وموقف كلا الاتجاهين الوضعي وما بعد الوضعي منها، وهو بحث يتضمن إمكان أو عدم إمكان الوصول عن طريق العلوم والأفكار والمدركات المختلفة إلى واقع خلف الذهن، وعن إمكان الوثوق بالمعارف، وقيمة كشفها عن الخارج، في المبحث الثاني نقف على موضوع الهيمنة داخل الحقل المعرفي مركزين على العلاقة التي تجمع بين الهيمنة والنظريات الوضعية، وانعكاساتها على مستوى القدرة التفسيرية لوقائع السياسة الدولية، في المبحث الثالث نتطرق إلى أكبر أزمة معرفية واجهت العلاقات الدولية كميدان معرفة تخصصي منذ نشأته عام 1919م، وهي أزمة الهوية المعرفية التي ترتبط بالحدود المعرفية والمنهجية للعلاقات الدولية، وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى والنتائج المترتبة عن ذلك.

المبحث الأول: إشكالية علمية النظرية في العلاقات الدولية

تهتم نظرية المعرفة بالبحث عن الجذور الأساسية التي يقوم عليها الفكر البشري عامة، والمصدر الأول الذي تحتكم إليه المعرفة الإنسانية، وقد تعددت في ذلك المدارس والمذاهب التي عالجت المسألة، إذ سيَنصب تركيز بحثنا هنا على دراسة وتحليل "**قيمة المعرفة**"، أيْ معنى الحقيقة التي تُرادف مطابقة الفكرة والصورة الذهنية للواقع الخارجي لنُحدد موقف نظريات العلاقات الدولية باتجاهيها الوضعي وما بعد الوضعي من قيمة المعرفة، ونُعالج في ضوء ذلك مسألة علمية النظرية داخل الحقل المعرفي.

المطلب الأول: نظرية قيمة المعرفة

من السمات البارزة التي تميزت بها الفلسفة الغربية في القرون الأخيرة إسهاماتها الأساسية في مجال نظرية المعرفة، ونعني بها تناول مصادر المعرفة ومنابعها الأساسية بالبحث والدرس، ومحاولة استكشاف الركائز الأولية للكيان الفكري الجبار الذي تملكه البشرية، والإجابة بذلك عن هذا التساؤل: كيف نشأت المعرفة عند الإنسان؟ وكيف تكونت حياته العقلية بكل ما تزخر به من أفكار ومفاهيم؟ وما هو المصدر الذي يمد الإنسان بهذا السيل من الفكر والإدراك؟[1]

عادة ما يُبحث في نظرية المعرفة عن قسمين أساسيين هما: "**مصدر المعرفة**" و"**قيمة المعرفة**"، فالمناقشة التي تتناول مصادر المعرفة* ومنابعها الأساسية بالبحث والدرس تحاول أن تستكشف الركائز الأولية للفكر البشري، إذ تتعدد ألوان التفكير والإدراك، ولا شك في أن كثيرا من المعارف الإنسانية ينشأ بعضها عن بعض فيستعين الإنسان بمعرفة سابقة على تكوين معرفة جديدة، والمسألة هنا تقتضي أن نضع أيدينا على الخيوط الأولية للتفكير، وعلى الينبوع العام للإدراك بصفة عامة.[2]

القسم الثاني من نظرية المعرفة يبحث في "**قيمة المعرفة**"، وعلى ضوء هذا تُحَدَّد القيمة الموضوعية للمعرفة، ومدى إمكان كشفها عن الحقيقة، فالطريق الوحيد الذي تملكه الإنسانية لإدراك الحقائق والكشف عن أسرار العالم هو مجموعة العلوم والمعارف التي لديها، فيجب أن نتساءل

---

[1]- كمال الحيدري، **المذهب الذاتي في نظرية المعرفة**، (قم، دار فراقد للطباعة والنشر، 2005)، ص. 5.

* كما سبق الذكر فإنه يوجد ضمن نظرية **مصدر المعرفة** مذهبان فلسفيان رئيسيان تناولا هذه المسألة هما: **المذهب العقلي والمذهب التجريبي**، فالمذهب العقلي يوضح أن الحجر الأساس للعلم هو المعلومات العقلية الأولية، وعلى ذلك الأساس تقوم البنيات الفوقية للفكر الإنساني التي تسمى بالمعارف الثانوية، أما التجريبيون فلا يعترفون بمعارف عقلية ضرورية سابقة على التجربة، ويعتبرون التجربة الأساس الوحيد للحُكم الصحيح والمقياس العام في كل مجال من المجالات وحتى تلك الأحكام التي ادعى المذهب العقلي أنها معارف ضرورية، لا بد من إخضاعها للمقياس التجريبي. راجع: محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، ص. 112.

[2]- محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط 3، 2009)، ص. 97.

قبل كل شيء عما إذا كان هذا الطريق موصلا حقا إلى الهدف، وعما إذا كانت الإنسانية قادرة على الوصول إلى واقع موضوعي بما تملك من معارف وطاقات فكرية.[1]

في هذا السياق برزت العديد من المذاهب الفكرية التي عالجت قيمة المعرفة منذ اليونان القديمة، وفي العصر الحديث تناول هذه المسألة مجموعة من أقطاب الفلسفة ومفكري النهضة الغربية في أوروبا ومن بينهم (رينيه ديكارت René Descartes، جون لوك John Locke، المثاليون، أنصار الشك الحديث، النسبيون)، وما يَهمنا في بحثنا هذا هو التطرق إلى اتجاهين فكريين، أثَّرا في مسار العلوم الحديثة وتطورها، ومن بينها العلوم الاجتماعية التي يندرج ضمنها حقل العلاقات الدولية وهما "**المذهب الواقعي**" و"**المذهب النسبي**".

يدور البحث في هذه المسألة كما أشرنا حول الإجابة عن الاستفهام التالي: هل الواقع مطابق لما نعقله؟ وبعبارة أخرى أن هذا البحث يدور حول إثبات حقانية الإدراكات ومطابقتها مع الواقع (ما ندركه في الواقع الخارجي يتطابق ويتفق مع الصورة الذهنية التي نُكونها عنه). إذن فمناط البحث هنا يقع حول معنى "**الحقيقة**".

1- ما معنى الحقيقة ؟

إن فهم تعريف الحقيقة فلسفيا يُرادف **"الصدق"** الذي يُطلق على القضية حين تُطابق الواقع، أو **"الصحة"** حين تكون الأطروحة غير متناقضة ومتسقة، أما "الكذب" أو "الخطأ" فيُطلق على القضية التي لا تطابق الواقع، أو الأطروحة المتناقضة وغير المتسقة. ولقد فسَّر الفلاسفة منذ العصور القديمة مفهوم الحقيقة أو الصدق أو الصحة بالتفسير الذي تقدم.[2]

2- المذهب الواقعي:

يؤمن المذهب الواقعي بوجود واقع خارج حدود الشعور والذهن ويعتبر التفكير -أي تفكير كان- محاولة لعكس ذلك الواقع وإدراكه، وعلى هذا فالحقيقة هي الفكرة المطابقة لذلك الواقع والمماثلة له، والخطأ يتمثل في الفكرة والرأي أو العقيدة التي لا تُطابق الواقع ولا تماثله، فالمقياس الفاصل بين

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 149.

[2]- محمد حسين الطبطبائي، **أصول الفلسفة والمنهج الواقعي**، تر: عمار أبو رغيف، (بغداد، المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع، ج 1، 2012)، ص. ص. 198. 199.

الحق والباطل، أو بين الحقيقة والخطأ هو: **مطابقة الفكرة للواقع، أو خضوعها لمبدأ عدم التناقض**.[1]

3- المذهب النسبي:

تُعتبر النسبية من المذاهب الفلسفية القائلة بوجود الحقيقة وإمكان المعرفة البشرية، لكن هذه المعرفة أو الحقيقة التي يمكن للفكر الإنساني أن يظفر بها هي معرفة أو **حقيقة نسبية**، بمعنى أنها ليست حقيقة خالصة من الشوائب الذاتية ومطلقة، بل هي مزيج من الناحية الموضوعية للشيء والناحية الذاتية للفكر المدرِك، فلا يمكن أن تُفْصَل الحقيقة الموضوعية في التفكير عن الناحية الذاتية وتبدو عارية عن كل إضافة أجنبية، وفي النسبية اتجاهان رئيسيان يختلفان في معنى النسبية وحدودها في العلوم البشرية: أحدهما الاتجاه النسبي في فلسفة ايمانويل كانط،* والآخر الاتجاه النسبي الذاتي لعدة من الفلاسفة الماديين المحدثين.[2]

يؤكد هذا المذهب على الطابع النسبي في جميع الحقائق التي تبدو للإنسان باعتبار الدور الذي يلعبه عقل كل فرد في عملية اكتسابه لتلك الحقائق، فليست الحقيقة وفقا لهذا المنظور إلا الأمر الذي تقتضيه ظروف الإدراك وشرائطه، ولمَّا كانت هذه الظروف والشرائط تختلف في الأفراد والحالات المتنوعة كانت الحقيقة في كل مجال حقيقة بالنسبة إلى ذلك المجال الخاص بما ينطوي عليه من ظروف وشرائط، وليست الحقيقة هي مطابقة الفكرة للواقع لتكون مطلقة بالنسبة إلى جميع الأحوال والأشخاص.[3]

المطلب الثاني: موقف نظريات العلاقات الدولية من قيمة المعرفة

كنا قد تطرقنا في الفصل الأول من الدراسة إلى الاتجاهين الوضعي وما بعد الوضعي وبيَّنا الأسس والمرتكزات الفكرية التي يقوم عليها البعد التنظيري في العلاقات الدولية داخل هذين الاتجاهين، واتضح من ذلك أن النظريات الوضعية تعتمد المقاربة العلمية، وإمكان الكشف عن

[1]- محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، ص. 230.

* المذهب النسبي عند كانط يتمثل أساسا في التمييز الذي وضعه بين (الشيء في ذاته) و(الشيء لذاتنا)، فالشيء في ذاته هو: الوقع الخارجي دون أي إضافة من ذاتنا إليه، وهذا الواقع المجرد عن الإضافة الذاتية لا يقبل المعرفة، والشيء لذاتنا هو: المزيج المركب من الموضوع التجريبي والصورة الفطرية القبلية التي تتحدد معه في الذهن، ولهذا تكون النسبية مفروضة على كل حقيقة في إدراكاتنا للأشياء الخارجية. راجع: محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، ص. 190.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 185.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 185. 195.

القواعد والنظم الفكرية التي تحكم ظواهر النظام الدولي، أما ما بعد الوضعية فهي تتخذ لنفسها اتجاها مغايرا في دراسة وتحقيق مسائل العلاقات الدولية، وتُشدد على الطبيعة المتغيرة والديناميكية لظواهر النظام الدولي، وتُنكر إمكان وجود القواعد والنظم الحاكمة للعلاقات الدولية. لكن يبقى علينا أن نُحدد على ضوء ما سبق موقف كل من الوضعية وما بعد الوضعية من قيمة المعرفة.

1- الاتجاه الوضعي (أنصار المقاربة العلمية):

يؤمن الوضعيون بإمكان نظريات العلاقات الدولية أن تكشف عن الواقع كما هو، وأن مختلف المقاربات والأدوات والآليات العلمية التي تعتمدها تضع أمام الباحث والدارس الظاهرة في صورة ذهنية خالصة مطابقة للواقع، ومَرَّد ذلك إلى أن هذه الآليات العلمية التي تعتمدها تتيح من خلال استقراء الأحداث والحالات المتكررة إيجاد قوانين عامة، وهذه القوانين العامة تعبير عن طبيعة العلاقة ومبدأ الضرورة الذي يربط بين هذه الأنماط المتكررة القابلة للمشاهدة وتلك القواعد العامة. هذا ما يسمح بالتمييز بين المعرفة العلمية وما هو مجرد قناعة، ولا يوجد شيء آخر يحدث من وراء البيانات، فأي محاولة لتقديم الإجراءات والأساليب والحوادث غير القابلة للمشاهدة بوصفها تفسيرات للبيانات تُعتبر مرفوضة، هذا الإيمان بأهمية الأنماط المنتظمة يرتبط بإصرار **للتحليل السببي**، ويرى الوضعيون كذلك أن العلاقات السببية تُكتشف من خلال العثور على أنماط منتظمة للسلوك القابل للمشاهدة.[1]

ترى المقاربات الوضعية أنها الشكل الصحيح والسليم للمعرفة وأن بإمكانها أن تصل إلى حقائق مؤكدة ثابتة لا تتغير ولا تتبدل فالحقيقة واحدة لا تتجزأ.

1- 1- وقوع الاتجاه الوضعي في النسبية:

عرضنا فيما أعلاه موجزا لموقف النظريات الوضعية من قيمة المعرفة، ويجب أن نعرف **أولا** القواعد الأساسية التي أقام عليها الوضعيون مذهبهم كي يتسنى لنا تبيان كيف أن الوضعية قد وقعت في النسبية بالرجوع إلى هذه القواعد ذاتها، **أولا**: يُشدد الوضعيون على الدور الفعال للمعرفة إذ يجب أن تكون المعرفة **"نافعة"** وليس **"بالضرورة أن تكون صادقة"**، وهذا الالتزام بالفهم الوسيلي للمعرفة يُعتبر الأساس في قبولها،[2] ويتقرر وفقا لهذا التمييز بين الحقيقة والخطأ عند الوضعيين القائم على

[1]- ميليا كوركي، كولن وايت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 88.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 88.

أساس قياسه بناءً على مبدأ "المنفعة"، لا على صحة النظريات وصدقها، وأن الأفكار التي لا تُحقق منفعة ليست من الحقيقة في شيء. إذن فمرد كل الحقائق إلى **مقياس المنفعة**.

يتضح مما سبق التناقض الذي وقع فيه الوضعيون عند تحديدهم مفهوم الحقيقة، إذ يُقرون بوجود واقع موضوعي مستقل عن الذات المُدرِكة يمكن الكشف عنه وتحديد القوانين الحاكمة له، وفي الوقت عينه يضعون معيار المنفعة الأساس لجميع الحقائق، فهل مفهوم الحقيقة يتحدد وفقا للأفكار المعبرة عن واقع ما بصورة ذهنية أو بالرجوع إلى مقياس المنفعة!

وإذا سلمنا جدلا بأن الحقيقة تتحدد وفقا للمنفعة المحصلة فستصبح المقاربات الوضعية شكلا من أشكال المقاربات النسبية التي تُنزع عنها صفة العلمية، فما هو المعيار الذي يمكن من خلاله أن نقول عن نظرية ما أنها نافعة؟ وما هو أساس التفاضل بين هذه النظريات؟ فما يُعد منفعة لمفكر ما أو لمدرسة نظرية قد لا يبدو منفعة لمنظر آخر ولمدرسة فكرية أخرى، وعلى هذا الأساس لن يصبح أمام دارس العلاقات الدولية واقع موضوعي يمكن أن تتضح معالمه، بل سيرى كمًّا كبيرا من الآراء ومن المتناقضات ومن الأفكار التي تُعبر عن رؤى ذات منافع مختلفة باختلاف توجهات الباحثين والمفكرين الذي يضعون أطروحاتهم لدراسة هذا الواقع، وأما إذا كانت الحقيقة هي الصدق ذاته أو هي تعبير عنما هو صحيح فلا بد وأن تكون بالضرورة صادقة وصحيحة بالنسبة لكل الدارسين.

ثانيا: يُركز الوضعيون على أهمية المشاهدة فهم يتجنبون الحديث عن الحقائق التي لا يمكن مشاهدتها، وهذا يُبعدهم عن تطوير أنظمة مفاهيمية أنطولوجية تهدف إلى مواجهة مشكلة الكيانات غير القابلة للمشاهدة مثل الخطاب، والبُنى الاجتماعية وهذا ما سنعرض له في الاتجاه الثاني ما بعد الوضعي، ويبقى الإشكال الذي نورده نحن على الوضعيين حول هذا المبدأ الذي أقاموا عليه مذهبهم هو أنه إذا كانت الحقيقة مرتبطة فقط بما هو قابل للمشاهدة والقياس أو كما يؤكدون **"أن تكون، يعني أن تكون مُدْرَكا بالحواس"**[1] فهل هذا المبدأ ذاته قابل للقياس والمشاهدة والحس؟ ومعلوم أن جواب الوضعيين سيكون بالنفي وهو غير ممكن، فنحكم بناءً على هذا بعدم صدق وحقانية المبدأ الذي قالوا به (ما دام المبدأ غير مدرك بالحواس).

ثالثا: سيطرت إجابة واحدة عند رواد التيار الوضعي مضمونها أن النظريات جاءت لتقدم تقريرا عن العالم، فوظيفة النظرية هي أن تقدم تفسيرا عميقا وتنبؤا دقيقا، وأن التفسير مرتبط بما يعينه

[1]- راجع: ميليا كوركي، كولن وايت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 88.

عن العالم، ولكن هناك رؤية أخرى للنظرية وهي أن النظريات "تُشَكل" العالم الذي تقوم بتفسيره وهي جزء لا يتجزأ منه وجميع النظريات تقوم بوضع افتراضات عن العالم، هذه الافتراضات قد تكون أنطولوجية أو ابستيمولوجية، والنقطة الحاسمة هنا تكمن في أنه بينما تزعم النظريات الوضعية أن النظريات ما بعد الوضعية غير شرعية، لأنها غير محايدة، ولا تعترف النظريات الوضعية بأنها تقوم بالشيء نفسه تماما لكن من خلال الحفاظ على مسافة فاصلة بين المراقَب والمراقِب وبين النظرية والعالم.* إن هذا الزعم هو الذي يحتاج أن يُطعن فيه، فجميع النظريات موجودة ضمن مكان وزمان وثقافة وتاريخ وبتعبير بسيط ليس ثمة إمكان للانفصال عن هذه الأمور كما تتطلب الوضعية.[1]

2- الاتجاه ما بعد الوضعي:

تتخذ ما بعد الوضعية موقفا مناهضا لادعاءات التيار الوضعي في مسألة الحقيقة، وكنا قد وقفنا في الفصل الأول من الدراسة على الأسس التي تقوم عليها الوضعية التي تستند إلى فكر الحداثة، وقد اتضح أن مرتكزات ما بعد الوضعية تعود إلى فكر ما بعد الحداثة ذات الطابع النسبي في تحقيق قضايا العلم والمعرفة، لكن يرفض ما بعد الوضعيون وجود حقيقة مطلقة موضوعية ونهائية، والعالم حسبهم لا يمكن أن يخضع لنظم دورية وقوانين ثابتة، كما أن العالم ليس من طبيعة مادية بحتة، وبالتالي لا يمكن تصور وجود طريق أو منهج واحد ووحيد لإدراكه ومعرفته كما يجادل الوضعيون،* فالخبرة الحسية ليست مصدر المعرفة الوحيد، ولا بالمصدر الكامل، ولا يمكن ادعاء المعرفة الكاملة بالحقيقة.[2]

يُنكر ما بعد الوضعيون وجود حقيقة كلية شاملة، فليست هناك حقائق عالمية عن العالم والوجود، وليست هناك معارف عامة، بل هناك تفسيرات مختلفة للعالم، ما يقتضي التشكيك في السرديات أو النظريات الكبرى التي يسوقها الوضعيون لتحليل وتفسير نشأة وتطور الظواهر

* يجادل مارتن غريفيتس بأن من يُسمون بالواقعيين هم في واقع الأمر مثاليون بالمعنى الفلسفي وذلك في كتابه: **Martin Griffiths, Realism, Idealism and International Politics: A Reinterpretation, (1992).** راجع في ذلك: كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

[1]- ستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 59، 60.

* يوجد اتجاه ثالث في نظريات العلاقات الدولية وهو الذي حاول أن يجمع بين الاتجاهين الوضعي وما بعد الوضعي ويسمى **بالواقعية النقدية** وموقفه من قيمة المعرفة ذات طبيعة نسبية، كما برز خلال النقاش الرابع في حقل العلاقات الدولية **المنظور البنائي**، الذي حاول التوليف بين العقلانية والتأملية، الوضعية وما بعد الوضعية، واعتمدت البنائية في ذلك على ما تسميه بـ**"البينذاتانية"**، وهي مفهوم يقوم على فكرة تعدد نسخ المعرفة، بدل الحقيقة الواحدة كما في تصور النظريات الوضعية.

[2]- محمد الطاهر عديلة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 128.

الاجتماعية، فالمعرفة حسبهم هي رهينة السياق التاريخي والاجتماعي، فكل فهم للحقيقة لا يكون إلا بدلالة التاريخ والثقافة.[1]

تتعلق الاهتمامات الرئيسية لما بعد الوضعية بطريقة تكوين المراقبين لتصوراتهم عن العلاقات الدولية، وكذلك بالأساليب التي يستخدمونها لمحاولة فهم العلاقات الدولية، وأيضا بالتداعيات الاجتماعية والسياسية للادعاءات المعرفية الخاصة بهم. ترى النظريات ما بعد الوضعية أن كل دارس للعلاقات الدولية يتمتع بلغة خاصة ومعتقدات ثقافية وتصورات مسبقة، وكذلك خبرات حياتية معينة تؤثر على فهمه لموضوع الدراسة، ذلك أن اللغة والثقافة والدين والإثنية والطبقة والنوع هي قلة من العوامل التي تُشكل الرؤى العالمية، ومن الممكن بالفعل فهم العالم وتأويله من داخل أطر ثقافية ولغوية معينة فقط، وتُعتبر بمثابة العدسات التي نُدرك من خلالها.[2]

يؤكد الوضعيون على أنه من المهم التفكير المتعمق بشأن المصالح والإدراكات والافتراضات المعيارية الكامنة وراء البحث، فالجدالات المعرفية لا تدور بشأن البنية السياسية الدولية، ولا عمّا يوجد في الخارج وكيف يمكننا معرفة الواقع؟ ولكنها ترتبط أيضا بصورة لا تنفصم عن الآراء المختلفة عن أغراض البحث السياسي، ويؤكد روبرت كوكس Robert Cox أن: "النظرية دائما من أجل شخص ما ومن أجل غرض ما".

2-1- اعتراض على موقف الاتجاه ما بعد الوضعي من قيمة المعرفة:

يُرَكز ما بعد الوضعيون على نسبية الحقائق، إذ لا يمكن الوصول إلى الحقيقة المطلقة كما يزعم الوضعيون، وإن وُجدت حقيقة يمكن أن تعبر عن الواقع الخارجي، فهي تكمن وراء البنى الاجتماعية الثقافية واللغوية للباحثين والدارسين، فالماركسي يعتمد في تحليله بناءً فكريا يعكس واقعا يعيشه وهو الصراع الطبقي والقوى المحركة لقضايا العلاقات الدولية ذات الطابع الاقتصادي المحض، أما الواقعي، فينطلق في تحليلاته من مفاهيم تعكس توجهات بيئته وثقافته كالقوة والمصلحة والبقاء، وهو ما ينطبق على مختلف المدارس الفكرية والاتجاهات التنظيرية داخل الحقل المعرفي.

وبالرجوع إلى مرتكزات ما بعد الوضعية نجد غيابا تاما ومطلقا للحقيقة فلا يمكن قيامها بصورة كاملة، ولا وجود لحقائق جزئية، بل إن زعم ما بعد الوضعيين ينفي إمكان قيام معرفة

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 128.

[2]- سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 32.

صحيحة وسليمة داخل الحقل العلمي، فإن كانت كل الرؤى النظرية والتوجهات الفكرية هي مجرد انعكاس لبيئات من أوجدها، وأنها تخدم أغراضا ما شخصية أو سياسية أو اجتماعية، فما هو الأساس الذي نعتمد عليه في تحليلاتنا والذي بإمكانه أن يمدنا ببعض الأدوات اللازمة للبحث والدرس؟ ووفق هذا المنظور ما بعد الوضعي لا يمكن أن نُقر بأي بُعد تحليلي، أو أي نظرية مهما كانت، ما دامت مجرد انعكاس لأغراض محددة سلفا، فتصبح بذلك جميع هذه النظريات نسبية.

تَحْكُم ما بعد الوضعية على فكرها من هذا المنطلق الذي تفترضه باللامطلقية، فإن كانت النظريات انعكاسا لوضع ما ولتوجه ما (قد يكون توجها سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا ...) فهو ينطبق بدوره على الاتجاه ما بعد الوضعي، فهل نحكم تبعا لذلك بصدق الاتجاه ما بعد الوضعي، ونجعله أداة علمية تَدَّعي إمكان الوصول إلى المعرفة في دراسة قضايا ومسائل واقع السياسة الدولية!

المبحث الثاني: إشكالية الهيمنة الغربية على نظريات العلاقات الدولية

ينطوي مفهوم الهيمنة في حقل العلاقات الدولية على مداخل ومضامين كثيرة، إذ برزت العديد من الدراسات والأبحاث التي عالجت هذه المسألة بأبعادها المختلفة، وفي مقدمة تلك الدراسات ما كتبه باري بوزان، آميتاف أشاريا، شميدت، هولستي وغيرهم، ومن بين القضايا التي بُحثت تحت عنوان الهمينة: مسألة التعددية والهيمنة داخل الحقل المعرفي منذ نشأته عام 1919م؛وإشكالية التحقيب الزمني للعلاقات الدولية؛ والرواية التي قُدمت بشأن تاريخ الحقل وهي التي تتعلق أساسا بالنقاشات النظرية الكبرى وهل هي فعلا الطريق المثلى لدراسة هذا التاريخ؟ ومراجعة الأدبيات المؤسِسة والأسماء المهمشة التي شكَّلت دراسات العلاقات الدولية خاصة في الفترات الأولى من بروز التخصص، وكذلك العلاقة التي تجمع بين الممارسة والدراسة الأكاديمية المحضة لنظريات العلاقات الدولية، يُمكن إجمالا أن نقول إن موضوع الهيمنة وفقا للدراسات الحالية، يتعلق بإعادة مُساءلة وبحث كل الروايات التي قُدمت على أنها التاريخ الصحيح والفعلي والوحيد لدراسة العلاقات الدولية.

من هنا فإن مجال دراستنا لا يتسع لهذا الكم الكبير من الأبحاث والدراسات المتخصصة التي كُتبت في هذا الباب، وسنقتصر في حدود مجال بحثنا على محاولة تحديد موضع النظريات الوضعية التي تتبنى ثنائية التفسير والتنبؤ، والعلاقة التي تربطها بموضوع الهيمنة، وتأثير ذلك على الوضع المعرفي للعلاقات الدولية.

المطلب الأول: التعددية والهيمنة في نظريات العلاقات الدولية

اهتم منظرو العلاقات الدولية بمفهوم الهيمنة، فأفردوا له حيزا مهما في أطروحاتهم وشملت جذوره واستعمالاته والتغييرات التي أُدخلت. هناك اتفاق بين الباحثين على إرجاع مفهوم الهيمنة إلى المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس Thucydides في وصفه الحرب البيلوبونيزية، لكن مفهومه للهيمنة اتسم بالتعقيد بحسب ادعاء ريتشارد نيد ليبو وروبرت كيلي وذاك لتمييزه بين الهيمنة التي تقوم على القيادة الشرعية، والتي تعني السيطرة ولا تنحصر نظرة ثيوسيديدس للهيمنة في إطار مادي يتمثل في امتلاك القوة، ولكنها تتطلب من الدولة المهيمنة اكتساب الشرعية، هذا يمنحها القبول من الدول الأعضاء فالهيمنة الناجحة عنده تسعى للحفاظ على الولاء بتوفير مكافآت للدول الواقعة في فلكها أو على الأقل

للطبقات السياسية القوية، إذًا لا يقوم مفهوم الهيمنة على الإجبار وإنما يُبنى على الشرعية والقبول بالقوة الهيمنة.[1]

أعاد المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي Antoni Gramsci إحياء مفهوم الهيمنة في القرن العشرين، رغم أنه لم يناقشه في أبعاده الدولية، وإنما تحدث عن الهيمنة الثقافية، والصراع الناتج بين طبقتي الرأسماليين والعمال، اقترب غرامشي في أطروحاته عن الهيمنة من ثيوسيديدس معتبرا أساس الهيمنة القبول بشرعية المحكومين وارتضائهم فرضا عليهم.[2]

يحيل المفهوم الغرامشي للهيمنة إلى شكل من أشكال السيطرة الناعمة التي يمارسها طرف أقوى على طرف أضعف، حيث تنطوي الهيمنة Hegemony على استخدام أدوات الإكراه الفكرية الناعمة، بينما تنطوي السيطرة* Dominance على استخدام أدوات الإكراه المادية الصلبة، وطالما أن نظريات العلاقات الدولية هي في الأساس مجموعة من الأفكار، فهي تبقى مجالا طبيعيا لممارسة الهيمنة الغربية.

من جهة أخرى يحيل مفهوم الهيمنة إلى مقولة روبرت كوكس ذائعة الصيت "النظرية هي دائما من أجل شخص معين ومن أجل هدف معين"، حيث أصبح يُعتقد على نطاق واسع أن نظرية العلاقات الدولية لطالما كانت من أجل الغرب، ومن أجل الإبقاء على هيمنة الغرب عموما، والولايات المتحدة خصوصا على البقية، وإذا كانت ممارسات السيطرة تنطوي أكثر على أدوات الإكراه، فإن الهيمنة تنطوي على ممارسات مختلفة من قبيل الإذعان وعدم الاعتراض والقبول والتسليم بهيمنة

[1]- لورد حبش، "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، **سياسات عربية**، ع. 48 (جانفي 2021)، ص. 22.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 22.

*لم يكن غرامشي وحده من فكَّر في علاقات الهيمنة وفي مبررات مشروعيتها، وإنما كان المعبر عن النضج الذي وصل إليه المفهوم في لحظة من تاريخ تطوره، أي إنَّ مفهوم الهيمنة بالمعنى الذي عبَّر عنه غرامشي كحقيقة علمية وتاريخية انبثق من خلال غرامشي وفكره، وكتعبير عن الشروط الفكرية التي مهَّدت له. في السياق ذاته نظَّر عالِم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر** لمفهوم الهيمنة ، إذ يستمد مفهوم الهيمنة أهميته في المتن السوسيولوجي الفيبري من كونه يكاد يخترق كامل فكر ماكس فيبر ويستغرقه في كل مستوياته، وما يميز تصور فيبر للهيمنة هو الطابع الأخلاقي الذي أضفاه عليه، والذي يجعله يختلف عن التصور الميكيافلي، ففي الوقت الذي يجعل ميكيافلي من فرض الهيمنة أمرا يجب تحقيقه مهما كانت الوسائل التي تُمكن من ذلك، فإننا نجد ماكس فيبر يجعل من الطاعة أشبه ما تكون بالامتثال الطوعي والمشروع للأوامر، وتكاملاً بين المهيمنين والمهيمن عليهم. وبناءً على ما سبق يمكن اعتبار مفهوم الهيمنة عند ماكس فيبر أنه يُشكل **نموذجا مثاليا** لتحليل كثير من علاقات الهيمنة في أبعاد متعددة. راجع في ذلك: إبراهيم لسيقي، **مفهوم الهيمنة في سوسيولوجيا ماكس فيبر: الأصول والتجليات والامتدادات**، مؤمنون للدراسات والأبحاث (ديسمبر 2020).

الأقوى والامتناع عن مقاومتها، لذلك فليس من الغرابة في شيء أن لا يتردد الباحثون غير الغربيين في قبول واستخدام النظريات الغربية دون مساءلة.[1]

خلال العقدين الأخيرين نُشرت على الأقل خمسة أعمال نظرية أساسية تُساءل مضمون العنوان الذي وضعه ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann لمقالته عام 1977م: "**حقل العلاقات الدولية: علم اجتماعي أمريكي**"، بينما جاءت الأعمال اللاحقة محاولة الإجابة عن: **حقل العلاقات الدولية: هل ما يزال علما اجتماعيا أمريكيا؟** وفي وقت لاحق نُشِرت أعمال عديدة تسعى إلى فحص فرضية الهيمنة الأمريكية التي تحولت إلى ما يشبه المُسلَّمة التي يُستعصى تحدي صحتها، ومن بين هذه الدراسات ما قدَّمه كالفيهولستي KaleviHolsti، أولي ويفر، برنامج التعليم، البحث والسياسة الدولية.[2]

تناول مارتن وايت Martin Wight في العدد الخاص بمجلة العلاقات الدولية لآسيا والمحيط الهادئ تساؤلا مفاده لماذا لا توجد نظرية دولية؟ إذ توجد مجموعة واسعة من النظريات الخاصة بالحقل المعرفي، إلا أن أغلبها تم صياغتها من أجل الغرب، وبالتالي فإنها تستند إلى فرضية مفادها أن تاريخ العالم هو التاريخ الغربي بالأساس.[3]

ينطوي مفهوم الهيمنة إذن على نوعين أساسيين وهما: الهيمنة بمعنى مصادر المعرفة كالجامعات ومراكز البحث والمنظرين- الباحثين، الكتب والمقالات المتخصصة التي تأتي أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية؛ والهيمنة بمعنى وجود نظرية (أو مجموعة نظريات) معينة أو ميتودولودجيا/ ابستمولوجيا معينة تهيمن على الأبحاث التي يتم انجازها، والتوصيات التي يتم التوصل إليها داخل الحقل.[4]

تُشَبه آنا آغاتا نجيلو وماري لينغ حقل العلاقات الدولية بمنزل ينتظم في بنية كولونيالية -أبوية- عميقة، حيث يفرض المستعمر نفسه على أنه الأب المنتج الوحيد لهذا العالم، أما الأخرون فهُم أطفال أبرياء وقُصَّر، أو خُدَّم في أحسن الأحوال، أو برابرة غير قابلين للتعليم (أو غير قادرين على التعلم) في أسوء الأحوال، من جهة أخرى لا يفتح هذا المنزل أبوابه أمام أي كان، لأن الدخول إليه يتطلب الإذعان

[1]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، ص. ص. 350. 351.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 352. 353.

[3]- باري بوزان، آميتاف أشاريا، **لماذا لا توجد نظريات غير غربية للعلاقات الدولية؟**، تر: عبد الحق دحمان، مركز المجدد للبحوث والدراسات (2022)، ص. 4.

[4]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، ص. 357.

لمجموعة من المعايير والأعراف، وقواعد السلوك، هذا ما أنتج مجموعة من النظريات والمدارس الفكرية التي تتلاءم مع ما أسمياه البنية الكولونيالية الأبوية للحقل.[1]

يبدو إذن أن تصور "منزل" العلاقات الدولية الذي يتشكل من ثلاثة طوابق: الطابق الرئيسي وتقطنه **النظريات الوضعية** الواقعية (الأب) والليبرالية (الأم)؛ مجموعة من البَنَات القائمات على العناية، كالليبرالية الجديدة والنسوية الليبرالية، إضافة إلى (ابن غير شرعي) الواقعية الجديدة الطابق العلوي ويقطنه (الأبناء المتمردون)شبه المنفصلين عن بقية المنزل مثل الماركسية، الاقتصاد السياسي الدولي الغرامشي، ما بعد الحداثة والبنائية التأملية تُشارك إياه مجموعة من (البنات الوضعيات) النسوية ما بعد الحداثية، ودراسات الجندر التي تسعى إلى فضح البنية الكولونيالية، والأبوية للنظام العالمي؛ أما الطابق السفلي فيقطنه مجموعة (العمال الخدم) حقل الدراسات الإقليمية والسياسات المقارنة، الذين يُسمح لهم بالتواجد في (قبو) المنزل، مقابل تقديم خدمات للقاطنين في الطابق الرئيسي، وأخيرا توجد المقاربات ما بعد الكولونيالية (خارج المنزل) لكنها تظل تابعة بالتحديد في مرافقه الخارجية.[2]

تُشكل كل من الواقعية والليبرالية وباقي النظريات الأخرى التي تتبنى ثنائية التفسير والتنبؤ **المركز** الذي يحافظ على النظام والسيطرة على طرق تفكير أخرى مختلفة، وهي تتعامل مع النظام العالمي على أنه معطى، وتوظف ابستمولوجيا وضعية وميثودولوجيا امبريقية بغرض تقديم حلول المشاكل المُلحة كالتدخل العسكري، برامج التكيف البنيوي وسياسات أخرى من شأنها أن تمكن الشمال - الغرب- من السيطرة على البقية، والإبقاء على علاقات وهياكل القوة القائمة.[3]

في السياق ذاته يُجادل مارك نيوفلد Mark Neufeld بأن غياب التأملية في طبيعة التنظير داخل الحقل، يرجع إلى هيمنة الاتجاه السائد، وهو الاتجاه الوضعي، ما يجعل من التأملية معنى مناقضا لها، ويجد هذا التعارض تفسيره في كون الوضعية المفعمة بالنزعة التجريبية تتبنى موقفا ابستمولوجيا، يقوم على تحديد ما يمكن وما لا يمكن دراسته، لأن طبيعة الأشياء الموجودة في العالم الاجتماعي محددة سلفا، وعليه فإن ما يمكن معرفته، والكيفية التي يتم بها الوصول إلى تلك المعرفة أمرٌ محدد

[1]- **المرجع نفسه**، ص.384.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 384. 385.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 386.

سلفا وفق مسار واحد، هذا المسار يظهر دائما عبر إقصاء معاني أخرى، لأننا إذا أقررنا بشيء فهذا يعني بالضرورة أننا لا نُقر بأشياء أخرى.

يرجع هذا إلى طبيعة التفسيرات التي تعطيها النظرية التأملية للحقائق الاجتماعية، حيث تبقى دون معنى إذا لم تحظى بالتأمل الذاتي في الطريقة التي تم بها بناء تلك التفسيرات، هذا ما يسمح بنقلها من مستوى التفسير إلى مستوى التأويل، وفي مرحلة متقدمة يصبح التفسير ابستمولوجيًا عبارة عن نشاط اجتماعي.[1]

هذا يتعارض مع المُسَّلمة الوضعية التي تُقر بكون التفسيرات النظرية صحيحة إلى الحد الذي تعكس معه الحقيقة بدقة، أي إلى الدرجة التي تُصبح معه النظرية مطابقة للحقيقة في حد ذاتها، وتُعتبر هذه المسلمة امتدادا فلسفيا للفصل التام الذي تُقيمه الوضعية بين الذات والموضوع.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات هيمنة الاتجاه السائد على حقل التنظير في العلاقات الدولية

لا جدال في أن العلاقات الدولية كحقل معرفي يحاول فهم ديناميكيات السياسة العالمية وتنظيرها قد نشأ في البيئة الغربية، كما أنه لا مجال للشك أيضا في أن المبادئ والأفكار الرئيسية في هذا الحقل متجذرة بعمق في خصوصيات التاريخ الأوروبي، والذي مهَّد لصعود الغرب كقوة عالمية، كما فرض هيكله السياسي الخاص على دول العالم ككل، إذ تشير هذه الحقائق إلى أن أي محاولة خارج الاتجاه السائد، ومنبثقة خارج إطار ومعايير الغرب بغرض تطوير نقاش حول العلاقات الدولية، فيجب أن يكون مشروطا بالبيئة التي أوجدتها التطورات السابقة، لذلك ليس من الغريب ألا يجادل أحد في أنه على الرغم من أن العلاقات الدولية كحقل أكاديمي أصبحت تمثل نشاطا على المستوى العالمي (وإن كان ذلك بشكل غير متساو حتى داخل الغرب)، إلا أنها لا تزال تهيمن عليها التنظيرات الغربية على نطاق واسع.[3]

يعود تفسير ما سبق في جزء منه إلى اعتبار النظريات الغربية أنها كانت السباقة لاكتشاف المسار الصحيح للعلاقات الدولية، إذا كان هذا الافتراض صحيحا، فيمكن تبعا لذلك وضع نظرية العلاقات الدولية على قدم المساواة مع الفيزياء والكيمياء والرياضيات التي يمكن أن تدعي بشكل معقول مكانة

[1]- محمد حمشي، **نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة -مذكرة ماجستير-** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/ 2011)، ص. ص. 71. 72.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 72.

[3]- باري بوزان، آميتاف اشاريا، **لماذا لا توجد نظريات غير غربية للعلاقات الدولية ؟**، تر: عبد الحق دحمان، ص. 10.

عالمية بغض النظر عن السياق الثقافي، لكن لا يمكن أن نبني هذا الادعاء بشكل مطلق لأسباب عديدة أقلها أن الكثير من النظريات الغربية للعلاقات الدولية مستمدة من التاريخ الغربي الحديث وهو بطبيعته تاريخ محدود للغاية، وبالتالي يجب أن يكون هناك منظور تاريخي أكثر للعالم من شأنه أن يفتح آفاقا إضافية جديدة.[1]

إن الكتابات التأسيسية لحقل العلاقات الدولية المُتأتية من دول المركز أهملت إلى حد كبير تفكير ومناقشات حقل العلاقات الدولية في العالم غير الغربي، ويعترف إدوارد كار بإيجاز أن الصين القديمة هي أحد المَوْقِعَين اللذين جَرَت في سياقهما محاولات لابتكار علم السياسة، وأن الموقع الآخر هو اليونان القديمة، فهو يرى أن "النظريات الحالية للعلاقات الدولية انبثقت على نحو شبه حصري من البلدان الناطقة باللغة الانجليزية".

يظهر أن المساهمات غير الغربية (غير الأوروبية وغير الأمريكية) في دراسة العلاقات الدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين دُرِست على نحو جدي، ورغم ذلك شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين ظهور عدد من الأفكار الرئيسية خارج السياق الغربي، والتي من شأنها أن تساهم في تشكل ليس السياسة الخارجية للدول غير الغربية بعد الحرب العالمية الثانية فقط، ولكن سيكون لها أيضا تأثير كبير في السياسة العالمية ككل.[2]

لعل إجراء تحقيق عالمي بشأن أصول حقل العلاقات الدولية، سيحيلنا إلى حقيقة وجود تنوع وتعقيد لم يُسجَّل في النصوص المتاحة في هذا التخصص المعرفي، وإذا كان الحقل قد صُمم على نحو مؤسسي ونظري، ومن حيث أنَّ نظرته إلى التاريخ من قِبَل دول المركز ولأجلها فإن هذا التحقيق وهذه المراجعة تُمكن العالم الغربي من الخروج من خصوصياته.

هذا لا يعني أن حقل العلاقات الدولية الغربي وغير الغربي/ التقليدي والعالمي متعارضين بل يعني أنهم متقاربين ويُعزز كل منهما الآخر وهذا يتماشى مع العنصر الأساسي لحقل العلاقات الدولية العالمي من حيث إنه لا يحل محل نظريات العلاقات الدولية الحالية، ولكنه يسعى إلى إثرائها بضخ مزيد من الأفكار والممارسات المُتأتية من العالم غير الغربي.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 11.

[2]- أميتاف أشاريا، باري بوزان، **تشكيل العلاقات الدولية العالمية -أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية-**، تر: عمار بوعشة، (الكويت، عالم المعرفة، 2023)، ص. 157.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 178. 393.

في السياق ذاته دعا بعض علماء العلاقات الدولية الباحثين لتعلم معارف المجتمعات غير الغربية وعدم الاكتفاء بالاستفادة من خبراتها التاريخية والسياسية ومن أبرز هؤلاء أميتاف أشاريا أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية بالعاصمة واشنطن، فقد ركز على ضرورة تأسيس علم علاقات دولية عالمي ووضع دراسة في ذلك تتلخص في ست نقاط:

أولها بناء نظريات عالمية وشاملة وتعددية تحترم التنوع المعرفي، فلا تقمع الأفكار أو السرديات أو المناهج المخالفة؛ ثانيا أن تستوعب النظريات والمناهج الجديدة القائمة فلا تستبعدها أو تسعى للحلول محلها تماما؛ ثالثا بناء هذه النظريات بعد دراسة الخبرات التاريخية لأقاليم العالم وعدم الاكتفاء بتاريخ اليونان وروما وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فقط؛ رابعا دمج حقل دراسات المناطق في حقل العلاقات الدولية؛ خامسا تجنب النظريات التي تتمركز حول جماعة بعينها أو تدعي تميز جماعة عن غيرها بحيث لا تسري عليها القوانين الاجتماعية التي تسري على غيرها؛ سادسا استكشاف صور مختلفة من الفاعلية في العلاقات الدولية.[1]

تعقيب عام:

يرتبط مفهوم الهيمنة كما سبق بمُساءلة ومَشْكَلة تاريخ الحقل المعرفي بأبعاده المختلفة لذلك كان بحثنا مختصرا(في حدود ما تسمح به الدراسة)، إذ تناولنا في صورة موجزة مركزية النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، وقد تبين أن النظريات الوضعية تهيمن على المنظومة المعرفية داخل المعرفي ابستيمولوجيًا، منهجيًا وأنطولوجيًا، وكان من شأن ذلك أن هُمشت النظريات ما بعد الوضعية التي تتبنى الابستيمولوجيا التأملية في فترات طويلة منذ نشأة التخصص الأكاديمي، إضافة إلى ذلك أدى سيطرة الاتجاه الوضعي إلى تهميش وإقصاء النظريات الأخرى غير الغربية داخل المجتمعات الأكاديمية الغربية.

تخدم النظريات الوضعية المهيمنة مجموعة من السياسات التي تحقق مصالح الدول الكبرى، وتُضفي الشرعية على أفعال وقرارات الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما تُعيد باستمرار صياغة مفاهيم ونماذج معرفية تقصي كل رؤية أو منظور آخر مخالف لكيفية، وطريقة عمل السياسة الدولية الغربي.

[1]- أحمد علي سالم، "إسهامات غير غربية لتخليص حقل العلاقات الدولية من الهيمنة المعرفية الغربية: إصلاح أم ثورة ؟"، **مجلة تجسير**، م.4، ع.1 (2022)، ص. 18.

والسؤال المطروح هنا: هل يعني هذا رفض هذه النظريات والمقاربات بحجة أنها تخدم أغراضًا سياسية معينة تنتهجها مجموعة من الدول؟

إن الدارس للعلاقات الدولية يدرك أن معظم النظريات والمقاربات الموظفة في تحليل وبحث قضايا السياسة الدولية تعود جذورها إلى ميادين معرفية أخرى كالفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد والقانون والجغرافيا والتاريخ ... فرفض نظريات العلاقات الدولية الغربية يعني في جزء منه نزع الاعتبار عن الجذور الأولى لنشأة وتكوين هذه النظريات، إذ أن رفض النظرية الواقعية بحجة أنها تخدم وتبرر سياسات بذاتها، يُفضي بهذه الصورة إلى نزع الاعتبار عن دراسات كل من الأسماء المؤسسة كتوماس هوبز وميكيافلي هذا دون أن ننسى الأسماء المشاركة في التأسيس المعرفي، والمغيبة في الروايات السائدة لتاريخ الحقل المعرفي، بالإضافة إلى ذلك أن هؤلاء الفلاسفة والمفكرين في العلوم الأخرى خارج التخصص، والذين ألهموا منظري وباحثي العلاقات الدولية منذ النصف الأول من القرن لم يروا أنفسهم عموما على أنهم يمارسون التنظير للعلاقات الدولية.

من شأن هذه النظريات التي تُبرر سياسات دول معينة أن تمدنا بأدوات تحليلية، يمكن من خلالها فهم طبيعة الأحداث المتكررة والمتشابهة، والآليات التي تعمل تبعا لها هذه السياسات في ميدان الدراسات الدولية، وهنا نستحضر ما ذهب إليه باري بوزان في تأكيده على ضرورة أن تكون في العلاقات الدولية نظريات غير غربية، يُمكن من خلالها فهم السياسة العالمية بشكل أفضل، بدلا من التركيز على الأحادية الغربية الاقصائية التي تمدنا بإطار تحليلي لتاريخ وواقع ضيق يُمثل الغرب فقط.

فمنذ تأسيسه عكسَ التخصص المعرفي، ولا يزال السياق الذي وضعته تلك البلدان والذي تمظهر في مجتمع دولي مركز على ثنائية المركز-الأطراف، ومن ثم فإن منظورات واهتمامات دول المركز متجذرة بعمق في هذا التخصص، وحتى يصبح عالميا يجب على حقل العلاقات الدولية أن يبذل جهدا كبيرا بغرض إعادة تأسيس نفسه مرة أخرى.

ولذلك يُشدد أنصار نظرية التعقد على ضرورة استلهام المنطق القائم على الحوار، والذي يسمح بالحوار بين طرفي الثنائية، كما يؤكد على أنه إذا كان التنظير غير الغربي موضوعا على أجندة النقاش الخامس، فإن هذا الأخير ينبغي أن يبقى نقاشا بين النظريات الغربية ونظريات غير غربية بديلة، وليس نقاشا حول إمكانية/ ضرورة/ مزايا تطوير مقاربات غير غربية مختلفة، تُحول الحقل من وضع هيمنة

النظريات الغربية نحو وضع التعددية، الذي يسمح بوجود نظريات غير غربية مختلفة عن التيار المهيمن وقادرة على النقاش النظري الراهن.[1]

المبحث الثالث: إشكالية علمية العلاقات الدولية

تُعتبر مسألة استقلالية/ ارتباط العلاقات الدولية بالعلوم السياسية وباقي العلوم الاجتماعية الأخرى، واحدة من أهم الإشكالات المعرفية التي واجهت ميدان الدراسة منذ نشأته في النصف الأول من القرن العشرين، وتُعرف هذه الإشكالية "بأزمة هوية العلاقات الدولية"، من هنا حاول العديد من المفكرين والباحثين من خلال دراسات مختلفة أن يحددوا موضوعا خاصا بالعلاقات الدولية تنفرد به عن باقي تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، بحيث يكون هذا الموضوع مركز اهتمامهم وبحثهم في المسائل المختلفة المرتبطة به.

تتم عادة مناقشة مسألة إنْ كان مجال العلاقات الدولية تخصصا قائما بذاته؟ أم أنه قد طغى عليه التجزؤ أو تعددية التخصصات أو التهجين؟ أو كما جادل مُنظرو الاختيار العقلاني بقوة أكبر، بحيث أنه قد طغت عليه عملية إعادة الإدماج المستندة إلى الأساليب المنهاجية التي تُدمج معا في الأقل علم السياسة، وأكثر في جميع العلوم الاجتماعية؟ وربما تكون الجدالات الأكثر انتشارا هي تلك التي تشير إلى بُطلان التمييز بين المحلي والدولي، والذي تقدم به وعلى نحو مثير للاهتمام كل من العقلانيين وعديد من المنظرين النقديين وما بعد البنيويين، ويشدد آخرون بشكل أكبر على كثرة النظريات والمقاربات والتخصصات الفرعية، وغالبا ما يستصعبون هذه الكثرة، نظرا لأن المجتمع البحثي لا يسهل عليه أن يتعرف على نفسه وأعضائه.[2]

إن مثل هذه الحوارات تفترض أن التخصص يحتاج إلى أمرين من أجل أن يكون له وجود وهما: **1-** موضوع واحد ومتميز، **2-** اتفاق حول التعريف. وأن وجهة النظر الأكثر انتشارا هي الأولى، أي أن التخصصات توجد بسبب وجود موضوعها، وبقدر ما هو موجود، فهناك مثلا كائنات حية في الوجود، وهناك تاليا علم الأحياء (البيولوجيا)، وهناك اقتصاد، وتبعا له علم الاقتصاد، والناس لديهم

[1]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، ص. 352.

[2]- أولي ويفر، "أما زال في الامكان اعتباره تخصصا بعد كل هذه الحوارات"، في: تيم دان، ميليا وركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ص. 696.

اضطرابات نفسية، وتاليا فعِلم النفس له وجود، فالحدود التخصصية هي في نهاية المطاف ضرورية لنمو المعرفة.[1]

تشبه حال الباحث في العلاقات الدولية حال السائح الذي يركب عوامة تتحرك كالمكوك ذهابا وإيابا بين جزر منفصلة من النظريات، والعامل المشترك بينها أنها تنتمي إلى محيط كبير من السلوك الدولي، إذ يقيم بعض الباحثين على إحدى الجزر إقامة دائمة، ويستمر الآخر في التحرك المكوكي، ويحاول عدد قليل بناء الجسور بينها، يُلخص هذا القول لجلين سنايدرG. Snyder واقع حقل العلاقات الدولية، فحتى وقتنا الراهن يفتقر منظرو هذا الحقل إلى **"الإجماع"** على هويته وماهية نظريته، فبينما يدافع بعضهم عن **استقلاليته** بوصفه "علما قائما بذاته"، **يرفض** آخرون هذا الطرح بدعوى عدم حرمانه من روافد تطوره، أو على الأقل من رافده الرئيس علم السياسة والنظرية السياسية الكلاسيكية.[2]

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد لاستقلالية العلاقات الدولية

أغلب رواده من الباحثين الأميركيين مِمَّن طوروا النقاشات النظرية والمنهجية في هذا الحقل وخاضوا مناظراته الكبرى حول بنية النظام الدولي، وطبيعة القوة، والمنهج العلمي ودور المؤسسات، حيث يتسلح أنصار هذا الطرح بحجة مفادها أن التنظير الرئيس في حقل العلاقات الدولية كان في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن لديهم القدرة المعرفية والأدوات المنهجية على جعله يلامس معايير فلسفة العلم، وقد عكفوا على الأقل منذ عام 1966م تاريخ احتدام النقاش على المنهج العلمي لدراسة الظاهرة الدولية على جعل العلاقات الدولية حقلا معرفيا مستقلا بذاته عن علم السياسة، وتمييز النظرية الدولية عن النظرية السياسية وفي مقدمتهم "هانز مورغنثاو، كينيث والتز وديفيد ايستون" حيث استطاع بعضهم وممن سار على نهجهم من الباحثين والمختصين خلق خطاب خاص بالعلاقات الدولية للمدة ما بين (1974-1991م)من خلال الاعتماد على منهج بحثي مستقل عن علم السياسة.[3]

يرى دعاة الاستقلالية أن التنظير في العلاقات الدولية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة تمتد إلى العصور القديمة في الهند والصين واليونان، فالواقعيون في شعاراتهم (المصلحة أولا، والفوضى في

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 696. 697.

[2]- حمزة المصطفى، "هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته ؟ دراسة مقارنة في أطروحات الفصل/ الارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة"، **سياسات عربية**، ع 25 (مارس 2017)، ص. 95.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 97.

النظام الدولي) يستندون إلى نتاج فكري لمؤرخين ومفكرين مثل المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس، الذي تناول الحرب البلوبونزية، ويُعدونه أول منظر في هذا الحقل، ويُرجعون له فضل التنظير لما يُسمى المعضلة الأمنية.

من جهة أخرى يستحضر المثاليون في أدبياتهم الدراسية الحكومة العالمية لدانتي، والتي تدعو إلى فرض منظمة عالمية قادرة على فرض السلام العالمي، كذلك أطاريح منظرين آخرين دعوا إلى إقامة كونفدرالية عالمية أو عصبة أمم، ضمن هذا السياق يُحدد ألكسندر ويندت Alexander Wendet ثلاثة أسماء (هوبز، لوك، كانط) كانت مساهماتهم بمنزلة تقاليد أساسية في مجال نظرية العلاقات الدولية، بحيث أصبحت الهوبزية رمزا للنظريات التي تعتمد القوة، اللوكية رمزا للتنافس، والكانطية رمزا للتعاون، وهو ما أوجد على ما يقول دايفد باوتشر مصطلحات تصنيفية مثل هوبزي، غروتيوسي وكانطي.[1]

ومنذ نشأة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي شمل التخصصات الفرعية الأربع الرئيسية: السياسة المقارنة، النظرية السياسية، الإدارة العامة والعلاقات الدولية. من بين الأربعة يبدو أن تخصص العلاقات الدولية لديه أقوى إحساس باستقلاليته التخصصية، ومن أسباب ذلك هو أن تخصص العلاقات الدولية، قد انبثق، كما أن لديه رؤساء أقسام منفصلون، ومؤسسات منفصلة بشكل مستقل جزئيا عن علم السياسة، فالمنظمات المتخصصة الرائدة مثل جمعية الدراسات الدولية الأمريكية (ISA)، ونظيرتها البريطانية (BISA) تَعتبر نفسها متعددة التخصصات، على الرغم من واقع السيطرة الساحقة لعلم السياسة فيها، ولتخصص العلاقات الدولية مجلاته الأكاديمية الخاصة به، ومنظماته ومؤتمراته المستقلة، لذلك يعتبر كثيرون أنفسهم "علاقاتيين دوليين" أي "مختصي علاقات دولية" وليسوا "علماء في السياسة".[2]

نقد الاتجاه الأول:

تَقدَّم في الفصل الأول من الدراسة ذِكْر ثلاثة تعريفات حددت الموضوعات الرئيسية للعلاقات الدولية منذ نشأته كتخصص أكاديمي عام 1919م، ونود هنا أن نسجل بعض الانتقادات التي يمكن

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 97. 98.

[2]- أولي ويفر، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 703. 704.

أن تؤخذ على هذه التعريفات، وسيتضح تبعا لذلك، عدم إيفائها (التعريفات) لشرط تحديد الموضوع الأساسي، الذي يمكن أن يشكل جوهر البحث في مسائل وقضايا العلاقات الدولية.

التعريف الأول: العلاقات الدولية وتُعنى بدراسة: "العلاقات بين الدول في غياب سلطة أعلى منها تحت مسمى الفوضى"، وهو المعنى الذي تم صقله في إطار التقليد الواقعي، وبه تم تحديد مجال الحقل المعرفي.

أول ما يُلاحظ على هذا التعريف أنه لا يبدو واضحا ومفهوما،* فكيف يمكن أن نُعرف "العلاقات الدولية" على أنها "العلاقات بين الدول" ! إذ يُشترط في كل تعريف أن يكون واضحا وأجلى مفهوما عند الشخص المخاطب به، وإلا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه.

الإشكال الثاني الذي يَرِد على هذا التعريف وهو أن العلاقات الدولية لم تعد تُعنى بالعلاقات بين الدول كفواعل رئيسية وحيدة في النظام الدولي، ومن الواضح أن هذا لا يخبرنا بالكثير عن موضوع الدراسة، إذ يوجد لاعبون آخرون أساسيين إلى جانب الدولة كالمنظمات الحكومية مثل هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان، وكذلك منظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، كذلك الشركات متعددة الجنسيات، وتعاظم دور الأفراد في السياسات العالمية.

الإشكال الثالث والذي يتعلق بـ"الفوضى" و"غياب سلطة عليا"، فهذا التعريف كما تَحدَّد يبقى حبيسا للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية، ويلغي بذلك المنظورات الأخرى التي أثرت في مسار الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، والتي تتبنى منظورا تعاونيا ذات طبيعة اقتصادية مغايرا للمنظور الواقعي التنافسي ذات البعد السياسي، والذي يركز على "عدم وجود سلطة عليا في النظام الدولي".

التعريف الثاني: العلاقات الدولية هي: " كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو تلك التي تتطلع إلى عبورها، وهي تدفقات لا تقتصر على العلاقات بين حكومات الدول، ولكنها تشمل أيضا العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تقع على جانبي الحدود، وتشمل الأنشطة التقليدية للحكومات (دبلوماسية،

*من أهم الشروط التي يقوم عليها التعريف، أن يكون واضحا ومفهوم عند الشخص المخاطب به، وأن يكون مفسرا لمعنى اللفظ، إضافة إلى إلغاء الغموض عن المفهوم. وتندرج هذه العناصر والشروط في إطار ما ذهب إليه المناطقة، أنظر. محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 40. 41.

تفاوض، حرب ...) كما تتضمن أشكالا أخرى من التدفقات (اقتصادية، إيديولوجية، ديموغرافية، ثقافية، رياضية، سياسية).

الإشكال الأول الذي يَرِد على هذا التعريف أنه ليس جامعا مانعا،* فإذا كان تعريف العلاقات الدولية يشمل النشاطات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية...، فلا بد لهذا التعريف أن يشمل ذكر جميع النشاطات دون استثناء التقليدية منها والحديثة، وكذلك بالنسبة للوحدات التحليلية أيضا سواء كانت تقليدية أو حديثة، كما أنه لا يمنع بذلك دخول مسائل وقضايا ليست من مباحث الحقل التخصصي، إذ يمكن لأي مسألة لا تمت للحقل بصلة أن تدخل في ثنايا التعريف.

الإشكال الثاني وهو إذا كانت العلاقات الدولية تُعنى بمجموع النشاطات والعلاقات التي تعبر الحدود الوطنية، وتتعدد هذه النشاطات من اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، فما هو الأساس الذي يمكن من خلاله أن نحدد موضوع القضية المدروسة؟ وكيف يمكن تعيين هذه القضايا و تحديد درجات استعمالها في التحليل؟

التعريف الثالث: تُعنى العلاقات الدولية بدراسة: "كافة أشكال الصراع والتعاون بين الدول ومختلف الوحدات الدولية الأخرى"، ويبدو أن هذا التعريف هو الأكثر قدرة على استيعاب مضمون العلاقات الدولية، فعلى الرغم من تعدد التعريفات فإن قضيتيْ الحرب والسلم يمكن أن تشكل الكثير من محور السياسة الدولية منذ القديم.

أما الإشكال الأول فهو يتعلق بحدود الحرب/ السلم، والصراع/ التعاون فمع نهاية الحرب الباردة وتنامي العولمة وتزايد وتيرتها بصورة متسارعة منذ عقود من الزمن، زادت أشكال الارتباط بين مختلف الوحدات الفاعلة في النظام الدولي وعلى مستويات مختلفة، إذ أصبح من الصعب تحديد حالات السلم وحالات الحرب، فالتفاعلات الدولية اليوم هي مزيج متداخل ومتشابك من الصراع والتعاون يصعب تفكيك مضامينه، خاصة مع أن السمة الأساس للعلاقات الدولية وهي "التعقيد".

والإشكال الثاني يرتبط بكون أن موضوع الصراع والتعاون في حد ذاته كان مجال بحث ودرس لميادين معرفية أخرى سابقة على تخصص العلاقات الدولية، فقد كانت تُبحث قضايا السلم والحرب ضمن فروع تخصص القانون الدولي، وكذلك في علم السياسة الذي يرتبط به الحقل المعرفي

*من بين شروط المفهوم والمصطلح أن يكون جامعا مانعا، أنظر. استيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، تر: عبد الحكم أحمد الخزامى، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، ص. ص. 8. 9.

"العلاقات الدولية" ارتباطا وثيقا، ضف إلى ذلك تخصص التاريخ الذي تناول هذه المسائل في العديد من الدراسات والكتابات منذ القرن الثامن والتاسع عشر.

يبقى في الأخير أن نشير إلى إشكالية واحدة تمس جميع هذه التعريفات، وهي مسألة الاصطلاح ذاته، فالعديد من الدراسات تؤكد على ضرورة استبدال مصطلح "العلاقات الدولية" بمصطلحات أخرى أكثر إلماما بأبعاد الحقل المعرفي، ومع التعقد المتزايد في جميع جوانب العلاقات الدولية، كان لا بد من التفكير في تسميات أخرى تفي بشرط هذا التعقيد المتزايد في القضايا الدولية كمثل "السياسة العالمية"، "الدراسات الدولية"، "السياسة الدولية" و"الحوكمة العالمية"

المطلب الثاني: الاتجاه الرافض لاستقلالية العلاقات الدولية

يُجادل رافضو الفصل بحجج تدحض ما سبق، وبحسب رأيهم يكون حقليْ العلوم السياسية والعلاقات الدولية قد انبثقا من كنف القانون والتاريخ والتراكم المعرفي السابق هو تراكم يستند إلى مختلف العلوم الاجتماعية من فلسفة، اقتصاد، تاريخ...والتي تتاخم حقل العلاقات الدولية، وبالأخص علم السياسة، وليس تراكما خاصا بهذا الحقل. بناءً عليه فإن اندفاع بعض منظري الحقل إلى احتكار هذا التراكم هدفه تأكيد الصدقية الفلسفية لهذا الحقل الحديث بأثر رجعي، أي أن حقل العلاقات الدولية يعرف نفسه حديثا انطلاقا من ماضٍ (متخيل)، أضف إلى ذلك يجادل أنصار هذا التيار بأن التنظير في علاقات الأمم والدول كان بالأصل تنظيرا للدولة والحكم والسلوك البشري، وهي تمثل قضايا رئيسية اشتغل عليها علم السياسة.[1]

وعلى الرغم من وجود تراكم كمي قوامه دراسات كلاسيكية تناولت الظاهرة الدولية، فإن دراسة هذه الظاهرة لم تعرف تطورا منتظما قبل الحرب العالمية الأولى، على عكس الدراسات التي تناولت النظرية السياسية أو السياسة الداخلية في الدول، في هذا الصدد يصف مارتن وايت دراسات العلاقات الدولية في الماضي بأنها "مبعثرة غير منهجية"، كما أنها غير متسقة ويصعب متابعتها. بناءً عليه يرى هاليداي أن التطور في حقل العلاقات الدولية ناتج عن تأثير ثلاثة دوائر متحدة المركز وهي: **1-** المناقشات حول الموضوع نفسه، **2-** تأثير التطورات الحاصلة في العالم و**3-**تأثير الأفكار الجديدة في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى، وبهذا المعنى فإن العلاقات الدولية تمتلك معرفة ذاتية محدودة

[1]- حسن المصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص. 98.

جدا، الأمر الذي فتح المجال أمام الفروع المعرفية الأخرى، بغرض ممارسة التأثير فيها، مع أن العلاقات الدولية تحاول أن تخفي بعضا من تلك الارتباطات خوفا من فقدان المكانة الفكرية والمعرفية.[1]

يرى كريس براون أن الربط بين تخصصين عادة ما يتم نتيجة للأثر المتبادل لكل منهما على الآخر، أو بسبب استخدام أحدهما للآخر كنهج للإثبات والتحليل، من هنا فإن براون يرى أن العلاقات الدولية استمدت العديد من الفرضيات ومناهج البحث من العلوم الأخرى من دون إسهام يُذكر منها على مسار ومنهجية هذه العلوم، ومن ثم فلا يوجد ما يُبرر ربطها بحقل العلوم السياسية على وجه التحديد.

كما يرى براون أنه كان يجدر ربط حقل العلاقات الدولية بمجال الاقتصاد على سبيل المثال، ذلك لأن الدول القومية بشكلها الحديث لم تبدأ في الظهور إلا بعد مؤتمر ويستفاليا عام 1648م، بينما كانت العلاقات الخارجية منذ فجر التاريخ تنصب في الأساس على حركات تنقل البشر للبحث عن الثورة وتحسين المعيشة، أي ما يمكن اعتباره نشأة للنظام الاقتصادي البدائي، إضافة إلى ما سبق فإن المعاهدات والاتفاقات التاريخية كانت ترمي إلى وقف حالة الصراع حول ثروات معينة، وعلى رأسها الأرض والموارد، وهو ما قد يجعل الربط بين العلاقات الدولية وتاريخ الاقتصاد أمرا أكثرا بديهة من ربطها بالسياسة، ومن ثم فإن غياب تأثير العلاقات الدولية على التخصصات العلمية الأخرى بشكل عام، والسياسة بشكل خاص، يجعل من غير المنطقي إتمام هذا الربط بشكل تلقائي.[2]

وعلى الرغم من وجود افتراض معتبر بأن العلاقات الدولية لا تملك على الأقل حاليا موضوعا جوهريا تستطيع ادعاء انفرادها بمعالجته وتحليله، فإن هذا لا يعني أن البعد الدولي لا يُعد جذابا للعلوم والتخصصات الأخرى التي تمتلك موضوعات مستقلة ومناهج متخصصة (مثل الجغرافيا، التاريخ، الأدب، الاقتصاد وغيرها)، ففكرة غياب الموضوع المحدد ومحاولة الخروج من حدود السياسة للاستعانة بمحددات من علوم أخرى قد تؤدي لا محالة إلى تحويل العلاقات الدولية لتخصص تابع "لجميع التخصصات"، وبدلا من خروج العلاقات الدولية من "التبعية للسياسة" لمزيد من الحرية في

[1]- **المرجع نفسه**. ص. 98.

[2]- يوسف داوود، "لماذا تتصاعد الدعوات لاستقلال العلاقات الدولية عن العلوم السياسية"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ع.4 (أفريل 2021)، ص. 4.

إطار العلوم الأخرى، فقد يؤدي ذلك إلى دخولها في مزيد من "السجون المعرفية" وترسيخ علاقات التبعية.[1]

نقد الاتجاه الثاني:

يجادل أنصار الموقف الرافض لاستقلالية العلاقات الدولية، أن الحقل المعرفي لا يعرف موضوعا محددا، بحيث يشكل جوهر الدراسات في القضايا التي تعالجها السياسة الدولية، ويرجع هذا الوضع إلى التداخل بين مجال بحث العلاقات الدولية وباقي العلوم الاجتماعية الأخرى.

وهنا يَرِد إشكال حول الظهور المتأخر لتخصص العلاقات الدولية، فهو آخر العلوم بروزا في ميدان العلوم الاجتماعية، وأن مسائله التي يبحث فيها قد استُهلكت من قبل العلوم المتقدمة عليه، ولكن هذا التداخل المعرفي لا يعني انتفاء علمية الحقل المعرفي، فميدان العلاقات الدولية قد نشأ تاريخيا في أحضان العلوم الأخرى، ويمكن أن نعثر على الإرهاصات الأولى له في القانون الدولي، الاقتصاد والتاريخ...لكن سبب ظهوره المتأخر، يعود إلى أن العالم لم يشهد تعقيدات كثيرة وتداخلا وتشابكا في الظواهر الدولية، أما مع تعقيدات عالم اليوم بداية مع الثورة الصناعية في أوروبا والتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان لا بد من بروز العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل لدراسة هذه التعقيدات وتحليلها وتفسيرها، فظهوره المتأخر يعود إلى طبيعة موضوعه، وليس نتيجة ضعف فيه مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 8.

خلاصة الفصل:

سعت العلاقات الدولية منذ بروزها كتخصص أكاديمي، إلى إقامة الحدود المنهجية والمعرفية مع باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، كما تأثرت العلاقات الدولية بالنقاشات المعرفية، التي تدور حولها أبحاث فلسفة العلوم الاجتماعية، وفي هذا السياق الفكري، ظهرت مجموعة من الإشكالات التي واجهت حقل التنظير في العلاقات الدولية، وفي مقدمتها إشكالية علمية النظرية، التي تبحث في إمكان الوصول إلى المعرفة والحقيقة، وقد دار النقاش في ذلك بين اتجاهين أساسيين وهما: الوضعية وما بعد الوضعية، فبينما ترى الأولى، أنه يمكن الوصول إلى الحقيقة الواحدة، وأن تفسير الوقائع الدولية يكون على شاكلة تفسير الوقائع في عالم الطبيعة، وأما ما بعد الوضعية، فترفض فكرة الحقيقة الكاملة، وأن دراسة العلاقات الدولية، لا تخرج عن السياقات الثقافية، الاجتماعية...للباحثين والمفكرين.

وأمَّا إشكالية الهيمنة الغربية، فقد عَكَسَت مجموعة من الأطر المعرفية، التي استهدفت مُساءلة الحقل المعرفي، وذلك من خلال، بحث أدبيات الاتجاه السائد، التي هيمنت على حقل التنظير في العلاقات الدولية، والانعكاسات المترتبة عن ذلك، على القدرة التفسيرية للسياسة الدولية.

وبالنسبة لإشكالية علمية العلاقات الدولية، وهي المسألة التي ما زالت تشهد انقساماً بين موقفين رئيسيين، الأول؛ المؤكد على الطبيعة الموضوعية لعلم العلاقات الدولية، وأن الحقل المعرفي له حدود معرفية ومنهجية تميزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى، والثاني؛ الرافض لاستقلالية العلاقات الدولية، وأن التقاليد الفكرية التي تدرسها النقاشات النظرية الكبرى، تعود جذورها الأولى إلى علوم أخرى، ولم يساهم الحقل المعرفي في إيجادها، أو إثرائها.

الفصل الثالث: أزمة بناء النظـرية الكبــرى في العلاقات الدولية

تمهيد:

تُعتبر النظرية الكبرى، من أهم القضايا المعرفية التي شغلت تخصص العلاقات الدولية منذ بدايات نشأته، حيث ارتبط مسعى الوضعيين الذين حاولوا إيجاد نظريات، يمكنها أن تفسر مجمل وقائع وأحداث السياسة الدولية، بمسألة الهوية المعرفية لحقل العلاقات الدولية -كما سبق ذكره- في الفصل الثاني من الدراسة، وبمسألة علمية النظرية، غير أن هذه المساعي الوضعية، لم تؤد إلى بناء نظريات تستوفي الافتراضات الابستيمولوجية، التي انطلقت منها نظريات الاتجاه السائد، وفي هذا الفصل حاولنا أن نقف على مفهوم النظرية العامة، والشروط العلمية التي تقوم عليها، وهذا من خلال دراسة كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، فإقامة نظريات كبرى في ميدان معرفي ما، تعود إلى المنهجين السابقين، وسيتضح بعد ذلك، الفرق بين قضايا العلوم، التي تختلف درجة تصديقاتها، باختلاف رتب اليقين، لندرس على ضوء ذلك، أزمة اليقين في العلوم الاجتماعية، وسيكون ذلك بتوجيه بعض المناقشات التي نوردها على الاتجاه الوضعي، بناءً على ما جاء في الفصل الأول من الدراسة الذي خصصناه للإطاري النظري.

المبحث الأول: المنهج الاستنباطي والاستقرائي

يُعَد كل من الدليلين القياسي والاستقرائي* منهجيْ البحث الأساسيين في جميع المعارف الإنسانية، وقد تقدم في الفصل الأول من الدراسة أن الدليل الاستقرائي غالبا ما يرتبط بميدان العلوم التجريبية، كما يُستخدم في بعض ميادين العلوم الاجتماعية، أما الدليل الاستنباطي فهو منهج العلوم الذي كان سائدا منذ زمن أرسطو Aristote حتى بدايات النهضة الغربية في أوروبا، حيث مثَّل المنهج الاستقرائي المعيار الأساس في إمكان قيام المعرفة الصحيحة، وكان ذلك -كما يزعم العديد من مؤرخي العلم- على يد الفيلسوف التجريبي فرنسيس بيكون Francis Bacon صاحب كتاب الأورجانون الجديد.

يكمن الهدف الذي نرجو الوصول إليه في هذا الفصل، معرفة كيف أن قضايا الرياضيات والمنطق التي تعتمد القياس في استدلالاتها تحمل طابعا يقينيا، أما قضايا العلوم الطبيعية فنتائجها لا ترقى إلى درجة اليقين، بل هي ترجيحية تبلغ الاستدلالات فيها أعلى قيمة احتمالية، وهذا يعود إلى طبيعة المنهج الاستقرائي الذي مازالت اليوم تُطرح حول مشروعيته العديد من الإشكالات من طرف الابستمولوجيين والفلاسفة وعلماء الطبيعة منذ ظهور نصوص أرسطو، لنبحث بعد ذلك أزمة اليقين في العلوم الاجتماعية، وينصب تركيزنا على **الاتجاه الوضعي** في العلاقات الدولية الذي يَدَّعي إمكان بناء نظريات كبرى تُفسر مجمل قضايا الحقل المعرفي على شاكلة العلوم الطبيعية.

المطلب الأول: معنى المنهج الاستنباطي والاستقرائي

1- المنهج الاستنباطي:

يُراد بالاستنباط كل استدلال لا تكبر نتيجته المقدمات التي تَكوَّن منها ذلك الاستدلال، ففي كل دليل استنباطي تأتي النتيجة مساوية أو أصغر من مقدماتها، ويُطْلِق المنطق الأرسطي على الطريقة التي

* أوردنا الدليلين الاستنباطي والاستقرائي في هذا المبحث لنوضح أن قضايا الرياضة والمنطق تبلغ درجة اليقين العلمي باعتماد القوانين العلمية التي تُبرز العلاقة السببية بين كل قضية (أ) وأخرى (ب) ويكون ذلك باعتماد منهج **القياس**، أما قضايا العلوم الطبيعية فهي تكشف عن هذه العلاقات السببية من خلال قوانين علمية باعتماد المنهج الاستقرائي الذي تبلغ فيه العلوم الطبيعية أعلى درجة احتمالية من الصدق ولا تصل إلى اليقين كما في قضايا الفئة الأولى، لنحدد فيما بعد مدى إمكان النظريات الوضعية التي تعتمد **"التفسير" و"التنبؤ"** أن تكشف عن العلاقة السببية من خلال إيجاد قوانين عامة تحكم قضايا العلاقات الدولية، إذ الطريق المؤدي إلى الكشف عن هذه القوانين العلمية مرده إلى طريقين أساسيين إما "المنهج الاستنباطي" أو "المنهج الاستقرائي".

انتهجها الدليل الاستنباطي اسم "القياس"، ويَعتبر الطريقة القياسية هي الصورة النموذجية للدليل الاستنباطي.[1] فمثلا:

كل الدول تحاربلاالديمقراطية بعضها

بريطانيا وألمانيا دولتان ديمقراطيتان

بريطانيا وألمانيا لا تحارب بعضها

ففي هذا المثال استنتجنا أن بريطانيا وألمانيا لا تتحاربان بطريقة استنباطية، وهذه النتيجة أصغر من مقدماتها لأنها تخص بعضا من الدول وهما بريطانيا وألمانيا، بينما المقدمة القائلة: الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها مقدمة كبرى تشمل الدول جميعا،* وبذلك يتخذ التفكير في هذا الاستدلال طريقه من العام إلى الخاص فهو يسير من الكلي إلى الجزئي، ومن المبدأ العام إلى التطبيقات الخاصة.

في الدليل الاستنباطي يرتكز استنتاج النتيجة من مقدماتها دائما على **مبدأ عدم التناقض**، ويستمد مبرره المنطقي من هذا المبدأ، لأن النتيجة في حالات الاستنباط مساوية لمقدماتها أو أصغر منها -كما تقدم-، فمن الضروري أن تكون النتيجة صادقة إذا صدقت المقدمات، لأن افتراض صدق المقدمات دون النتيجة يحتوي تناقضا منطقيا ما دامت النتيجة مساوية أو أصغر من مقدماتها، أي مُستبطنة بكامل حجمها في تلك المقدمات. هكذا نجد أن الاستدلال الاستنباطي صحيح من الناحية المنطقية، وأن الانتقال فيه من المقدمات إلى النتيجة **ضروري** على أساس مبدأ عدم التناقض.[2] وفي المثال الذي تقدم تتم دراسة صيغ التلازم بين مقدمات القياس (كل الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها مقدمة كبرى، بريطانيا وألمانيا دولتان ديمقراطيتان مقدمة صغرى، ينتج عنهما أن بريطانيا وألمانيا لا تحارب بعضها) هي من وظيفة المنطق الصوري، والذي يُعتبر المنطق الأرسطي ممثلا له، فهو الذي يحدد صيغ التلازم بين القضايا من ناحيتها الصورية، وبقطع النظر عن مادتها ومحتواها.

[1]- محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء**، ص. 5.

* يُعد القياس الوارد هنا، **الشكل الأول** من أشكال القياس وأكثرها بساطة ووضوحا، وعادة ما يؤخذ كنموذج لتوضيح المقصود من الاستنباط وكيفية ارتباط المقدمات فيه ارتباطا **لزوميا أو استنتاجيا**، أما الاستنباط كمنهج بحث رئيس فقد عَرِفَ العديد من الأشكال الأخرى غير الشكل الأول وهي الأكثر تعقيدا والتي تؤدي إلى نتائج في مختلف جوانب المعرفة، أنظر: روبير بلانشي، **الاستدلال**، تر: محمد اليعقوبي، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2003).

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 6.

وأما محتوى القضية المُسْتَنتجَة ومضمونها فهو من وظيفة العلوم المختلفة، وكل عالِم يتناول من تلك القضايا ما يندرج في نطاق اختصاصه، فالتأكد من صحة مضمون المقدمة الكبرى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها يندرج ضمن اختصاص دارسي العلوم السياسية.

سبق وتقدم في الفصل الأول أن المنهج الاستنباطي يشترط في مقدماته الأولى أن تكون إما بديهيات، مصادرات أو تعريفات، إذ يرى أرسطو أن الشكل الأول من القياس أكمل الأشكال وقد أطلق عليه اسم القياس العلمي، لأنه الوسيلة المثلى التي تُستخدم في البرهنة والكشف عن الأسباب، وتلك مهمة العلم، وقد لاحظ أن هذا الشكل يُستخدم في العلوم الرياضية كالحساب والهندسة أو كل العلوم التي تحاول معرفة العلاقات السببية.

والقياس لا يكون علميا إلا إذا كانت نتيجته ضرورية، ولا يمكن أن تكون هذه النتيجة ضرورية إلا إذا ترتبت على مقدمتين ضروريتين، فطبيعة المقدمتين هي التي تحدد القياس العلمي، ولذا يُشترط أن تكون مقدمات القياس ضرورية بديهية: أي في غير حاجة إلى البرهنة على صدقها، وإلا لوجب أن تكون نتيجة لأقيسة أخرى لا نهاية لها، وفي هذه الحالة تصبح البرهنة مستحيلة.[1]

2- المنهج الاستقرائي

الاستقراء هو كل استدلال تأتي النتيجة فيه أكبر من المقدمات التي ساهمت في تكوين ذلك الاستدلال فيقال مثلا: هذه القطعة من الحديد تتمدد بالحرارة، وتلك تتمدد بالحرارة، وهذه القطعة الثالثة تتمدد بالحرارة أيضا، إذن كل حديد يتمدد بالحرارة وهذه النتيجة أكبر من المقدمات، لأن المقدمات لم تتناول إلا كمية محدودة من قطع الحديد (ثلاثة أو أربعة أو حتى مئات منها)، بينما النتيجة تناولت كل حديد، وحَكَمَتْ عليه بالتمدد بالحرارة، وبذلك شملت قطع الحديد التي لم تدخل في المقدمات ولم يجر عليها الفحص.

يُعتبر السير الفكري في الدليل الاستقرائي معاكسا للسير في الدليل الاستنباطي الذي يصطنع الطريقة القياسية، فبينما يسير الدليل الاستنباطي من العام إلى الخاص عادة، يسير الدليل الاستقرائي خلافا لذلك من الخاص إلى العام. وإذا كانت المقدمات في كل من الدليلين الاستنباطي والاستقرائي صحيحة حقا فكيف يتاح لنا أن نخرج منها بنتيجة، ونتخذ من تلك المقدمات سببا كافيا لتبرير الاعتقاد بهذه النتيجة؟ لقد أدرك الفلاسفة والعلماء فارقا أساسيا بين الاستنباط والاستقراء،

[1]- محمود قاسم، **المنطق الحديث ومناهج البحث**، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1953)، ص. 31.

واكْتُشِف على هذا الأساس ثغرة في تركيب الدليل الاستقرائي لا يوجد ما يماثلها في الدليل الاستنباطي، فالاستنباط -كما تقدم ذكره- يستند دائما إلى مبدأ عدم التناقض، وأما في حالات الاستقراء فإن الدليل الاستقرائي يقفز من الخاص إلى العام، لأن النتيجة في الدليل الاستقرائي أكبر من مقدماتها وليست مستبطنة فيها. هذا الانتقال من الخاص إلى العام لا يمكن تبريره على أساس مبدأ عدم التناقض، لأن افتراض صدق المقدمات وكذب النتيجة لا يحتوي تناقضا، فبالإمكان أن نفترض أن تلك الكمية المحدودة من قطع الحديد قد تمددت بالحرارة فعلا، ونفترض في الوقت نفسه أن التعميم الاستقرائي القائل: كل حديد يتمدد بالحرارة خطأ، دون أن نقع في تناقض منطقي، لأن هذا التعميم غير متضمن في الافتراض الأول.[1]

3- الفرق بين الاستنباط والاستقراء

أ- يجب أن تكون إحدى مقدمتيْ القياس على الأقل **كلية**، ومن ثم تكون نتيجته كلية أو جزئية، بينما مقدمات الاستقراء **جزئية** دائما، ونتيجته كلية دائما.

ب- يُعنى القياس بالصورة في المقدمات دون الصدق الواقعي، بينما يُعنى الاستقراء في مقدماته بالصدق الواقعي إلى جانب التزامه قواعد الاتساق المنطقي.

ج- نتيجة القياس صادقة صدقا مطلقا، أما نتيجة الاستقراء فهي دائما احتمالية، ولن يكون لها اليقين المطلق، ذلك لأننا نصل في النتيجة الاستقرائية إلى قانون عام يخص الظاهرة الطبيعية قيد البحث، مع أننا لم نختبر إلا مجموعة محدودة من الملاحظات، ثم نُعمم حكمنا في النتيجة على هذه المجموعة موضوع البحث وغيرها من بنات نوعها مما سوف يحدث في المستقبل، وحيث أن هذا التعميم يتناول ظواهر المستقبل التي لم نلاحظها بعد، والتي قد تأتي بغير ما نتوقع، فإن حُكمنا الآن عليها دائما احتمالي لا يقيني، فقد تقترب درجة الاحتمال من اليقين، لكنها لن تصل إليه بصفة مطلقة.[2]

[1]- محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء**، ص. ص. 6. 7.

[2]- محمود فهمي زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 24. 25.

المطلب الثاني: اليقين في القضايا العلمية

تختلف درجات اليقين باختلاف رتب العلوم، فبعض هذه الأخيرة تصل قضاياها درجة اليقين المركب، الذي لا شك فيه، بينما تبلغ أخرى، درجة أقل يقينا من الأولى، وتحظى نتائجها بأعلى القيم الاحتمالية، وهذا يعود إلى طبيعة المنهج المتبع في كل قسم من أقسام العلوم.

1- اليقين في قضايا الرياضيات والمنطق

تبلغ قضايا الرياضيات والمنطق درجة يقينية لا يمكن الشك فيها، كقولنا (1+1 = 2) أو أن المثلث له ثلاثة أضلاع، أو أن الاثنين نصف الأربعة، فاليقين بهذه الحقائق الرياضية يصل منذ اللحظة الأولى من إدراكها إلى درجة كبيرة لا يمكن تجاوزها.[1] وتعتمد العلوم الرياضية والمنطقية على المنهج الاستنباطي ممثلا في القياس، وكما سبق توضيحه فإن القياس يقوم على مقدمتين نصل من خلالهما إلى نتيجة، وقد تَبيَّن أن تلك المقدمات الضرورية لابد وأن تكون بديهية لا تحتاج إلى برهان (أي واضحة بذاتها تتفق عليها جميع العقول وتُسلم بها)

بناءً على هذه المقدمات الكلية اليقينية نصل إلى نتيجة صحيحة يمكن التصديق بها، حيث تتمتع القضايا الرياضية -كما سبق الذكر- بدرجة عالية من اليقين، ومرد ذلك إلى أن هذه القضايا تُعد بمثابة معارف أولية لا تستمد صحتها من الحس والتجربة، بل هي بديهيات سابقة على التجربة ذاتها، وتُستعمل في القياس كمقدمات كبرى ليُسْتدَّل بها على قضايا أخرى ومعارف ثانوية تنتج عنها.

2- اليقين في قضايا العلوم الطبيعية

تحظى قضايا العلوم الطبيعية بدرجة عالية من التصديق، وينكر التجريبيون اليقين في القضية العلمية القائمة على أساس الاستقراء، لأنها تحتوي تعميما يتجاوز نطاق الخبرة الحسية المباشرة، ويؤمنون بأنها تصل إلى قيمة احتمالية عالية على أساس الشواهد الاستقرائية والتجارب الناجحة التي تؤيد التعميم، وأن هذه الدرجة تنمو وتكبر باستمرار كلما ازدادت الشواهد المؤيدة في مجال التجربة، وهذا يعني أن الحد الأدنى من درجات التصديق في قضايا العلوم الطبيعية المتفق عليها عادة هو درجة احتمالية عالية متزايدة باستمرار كلما ازدادت الشواهد الاستقرائية.[2]

---

[1]- كمال الحيدري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 118.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.120.

3- الفرق بين قضايا الرياضيات والمنطق وقضايا العلوم الطبيعية

أ- إنَّ قضايا الرياضيات والمنطق يقينية لا مكان للشك فيها، أما قضايا العلوم الطبيعية فتنطلق المعرفة فيها من الجزئيات، لأن الخبرة الحسية هي التي تشكل التجربة، والخبرة الحسية لا تتصل مباشرة إلا بحالة أو بعدد من الحالات الجزئية، وهذا يعني أن: أي قضية كلية تتجاوز نطاق تلك الحالات التي دخلت في خبرتنا مباشرة لا مبرر لليقين بها، ما دامت تتجاوز نطاق الخبرة الحسية المباشرة.

ب- إن قضايا العلوم الطبيعية وإن كانت تتضمن تعميما وتجاوزا عن حدود التجربة، لكن هذا التجاوز لا يتعدى حدود عالم التجربة، وإن تعدى نطاقها الخاص، فنحن حين نقرر أن الماء يتبخر عند تعرضه لدرجة معينة، نتجاوز المياه التي وقعت في نطاق تجاربنا الخاصة إلى سائر المياه في هذا الكون، ولكننا إذا اجتزنا عالم التجربة وتصورنا عالما آخر غير هذا العالم الذي نعيش فيه، فمن الممكن أن نتصور الماء في ذلك العالم وهو لا يتبخر عند تلك الدرجة المعينة من الحرارة، ولا نجد مسوغا لتعميم القضية القائلة بأن الماء يتبخر عند درجة معينة على ذلك العالم الآخر، وعلى عكس القضايا الرياضية والمنطقية فإن الحقيقة الرياضية القائلة: إن (2+2 = 4)، صادقة في أي عالم نتصوره، ولا يمكننا أن نتصور عالما تنتج فيه عن مضاعفة الاثنين خمسة.

ج- إن تكرار الأمثلة والتجارب لا أثر له بالنسبة إلى القضية الرياضية، بينما يلعب دورا ايجابيا كبيرا في القضايا الطبيعية، فنحن كلما وجدنا أمثلة أكثر لتمدد المعادن، أو تبخر الماء بالحرارة، وطبقنا عدد أكبر من التجارب بهذا الصدد نزداد تأكدا من التعميم ووثوقا به.[1]

المطلب الثالث: وعود الوضعيين في بناء نظرية كبرى داخل الحقل

منذ نشأة العلاقات الدولية مع بدايات القرن العشرين كتخصص معرفي، ضمن باقي فروع المعرفة الاجتماعية الأخرى، سعت العديد من الاتجاهات الفكرية، وفي مقدمتها النظريات الوضعية، إلى إيجاد نظرية كبرى، يمكن من خلالها أن تُضبط الحدود المنهجية للدراسة، وأن توضع الحدود الفاصلة بين ميدان الدراسات الدولية، ومجالات العلوم الأخرى، وعلى الرغم من مرور عقود زمنية كثيرة على بروز التخصص، ما زالت إشكالية النظرية الكبرى قائمة، ولم يستطع المجتمع الأكاديمي تجاوزها.

[1]- محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء**، ص. ص. 399. 400.

على غرار باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى التي اتخذت من العلوم الطبيعية ومناهجها مثلا أعلى في الوصول إلى الدقة والصرامة العلمية، حاول مفكرو وباحثو العلاقات الدولية الاستفادة مما تتيحه المناهج الوضعية في دراسة الظواهر الدولية دراسة علمية، وذلك عندما اعتقدوا بفكرة القوانين الموضوعية الثابتة التي تحكم السياسة الدولية، ومنه إمكانية صياغة نظرية عامة تشرح وتفسر هذه القوانين.[1]

يحظى مصطلح النظرية الكبرى بتاريخ طويل وثري، ويُعتبر رايت ميلز Wright Mills أول من قام بوضع هذا المصطلح في كتابه "التصور السوسيولوجي" سنة 1959م كطريقة للإشارة إلى نوع معين من التنظير في علم الاجتماع الذي تجسد في أعمال تالكوت بارسونز Talcott Parsons وقد استنكر ميلز نظرية النظم التي أسس لها بارسونز، معتبرا أنها تُقدم الاهتمام بالتنظيم الشكلي للمفاهيم على الاهتمام بفهم العالم الاجتماعي، وهي المهمة التي اعتبرها ليس فقط بمثابة الهدف ولكن كذلك بمثابة الواجب الذي يقع على عاتق علماء الاجتماع، لاحقا قام كوانتين سكينر Quentin Skinner بإعادة إحياء مصطلح النظرية الكبرى في مجموعة مختارة من المقالات بعنوان "عودة النظرية الكبرى في العلوم الإنسانية" عام 1985م.[2]

في تعريفه للنظرية الكبرى أو العامة، طالب كونيسي رايت Quincy Wright أن النظرية التي تدعي أنها عامة أو كبرى في مجال العلاقات الدولية يجب أن تجمع عددا من الصفات:[3]

1- أن تغطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية (الشمولية).

2- أن يُعبَّر عنها بفرضيات عامة تكون واضحة ودقيقة وقليلة قدر الإمكان.

3- أن يتسق كل جزء من النظرية مع بقية الأجزاء.

4- أن توضع النظرية في إطار يُمْكِن الاستمرار من خلاله في تطوير النظرية وجعلها ملائمة للعصر

5- أن تعبر عن الواقع الدولي، لا أن تكون انعكاسا لوجهة نظر قومية.

6- أن تمكننا من التنبؤ على الأقل في بعض الجوانب، وتجعلنا قادرين على وضع أحكام قيمية.

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، ص. 101.

[2]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، ص. 318.

[3]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص. 28.

غير أن رايت يعود ويؤكد أنه من الصعوبة بمكان صياغة نظرية تستجيب لكل هذه الشروط.

بالنظر إلى الطبيعة المركبة والمتعددة التخصصات لمادة العلاقات الدولية، والتي جعلت من البحث عن نظرية عامة فعالة للعلاقات الدولية مهمة مستحيلة، ولا يعني هذا أنه لا توجد نظريات جزئية أو محدودة قيمة يمكن تطبيقها على جوانب بعينها من تلك المادة، بَيْدَ أن مدارس الفكر الرئيسية التي توضع على أساسها نظرية عامة في مجال العلاقات الدولية لم تُثْبتْ بأي شكل علمي، بل إنها تمثل طرقًا لفهم العلاقات الدولية أو صورا تشبيهية أو نماذج تلقى قبول المقتنعين بها، لأن تلك هي الطريقة التي يفضلون رؤية العالم بها.[1]

يشهد حقل العلاقات الدولية تضاربا مستمرا بين نظريات تعاني فشلا متفاوتا في تفسير/ فهم واقع عالمي متزايد التعقد، مع ذلك يبقى خطاب النظرية الكبرى القادرة على تقديم رؤية عامة ومتكاملة للظاهرة الدولية خطابا مهيمنا على ادعاءات المقاربات السائدة، ويرى بوكامبمان فالتر أن مكمن الضعف في البنية التقليدية للنظرية هو سعيها للحصول على تعميمات كونية على الرغم من تشبثها بالتموقع الأنطولوجي على أطراف الكون، سواء تعلق الأمر بفوضوية بنية النظام الدولي عند الواقعيين الجدد، أو بمأسسة المنظومات، وسلوك الدول عند المؤسساتيين الجدد، أو التفاعل بين المصلحة والهوية عند البنائيين الاجتماعيين.[2]

تعاني النظريات التي تشير إلى نفسها صراحة أو ضمنا بأنها نظريات كبرى من مشكلتين على الأقل، الأولى: هي وجود "نقطة عمياء" في بنيتها الفكرية ويرجع هذا المفهوم إلى الرياضي كورت غوديل Kurt Gödel الذي أثبت باستعمال **مبرهنة عدم الاكتمال** أن النظريات الكبرى تحتوي في مقدمتها الابستمولوجية عنصرا واحدا على الأقل لا يمكن إثباته، والإشكال أن عنصرا كهذا يبقى صحيحا ما دام لا يمكن الجزم بكونه صحيحا أو خاطئا، لذلك فإن البنية الرياضية تبقى في أحسن الأحوال غير مكتملة، وينطوي هذا على تناقض بسبب ادعاءات العمومية والإطلاق التي تتبناها النظرية الكبرى، أما المشكلة الثانية فهي "التبعية للملاحِظ / الباحث" إذ كيف يمكن مراجعة عمل الدماغ وتقييمه بواسطة الدماغ في حد ذاته من دون الوقوع في مصيدة التعالي المعرفي.[3]

[1]- بول ويلكينسون، **العلاقات الدولية**، تر: لبنى عماد تركي، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2013)، ص. 9.

[2]- محمد حمشي، "الانتقائية التحليلية في العلاقات الدولية"، **سياسات عربية**، ع. 28 (سبتمبر 2017). ص. 41.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 41.

يرى كريس براون Chris Brown أنه لتصنيف نظرية ما على أنها نظرية كبرى من المفترض أن تكون لديها مضامين تتجاوز الخطاب الراهن الذي في سياقه تم إنتاج تلك النظرية، والمنظرون أصحاب النظريات الكبرى هم بشكل أو بآخر ومن حيث التعريف منظرون لديهم أسماء معترف بها في مختلف العلوم الإنسانية ككل أو على الأقل في بعض هذه العلوم، ويبدو أنه من الصعب التفكير في منظّر واحد من منظّري العلاقات الدولية ممن يمكن سحب مثل هذا التعريف عليهم.[1]

يجادل كريس براون، أنه في حقل العلاقات الدولية نعرف جيدا ما نعنيه عندما نُطلق على شيء ما صفة "والتزي Waltzian " ومن المفروض أن هذا واحد من الأسباب التي تجعل فريق المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية يقدمون كتاب كينيث والتز **نظرية السياسة الدولية** على أنه كتاب دشن فترة جديدة من الابتكارات والنقاشات داخل الحقل، لكن يبدو أنه من الصعب أن نفكر في أمثلة أخرى مشابهة في حقل العلاقات الدولية (ربما من قبيل البنائية الواندتية Wendtian مثلا؟)، ومهما كان عمل والتز مهما بالنسبة لنا، فهو في أحسن أحواله يحظى باعتراف غير واضح ضمن العلوم السياسية بشكل عام، بينما نجده غير معروف بشكل كبير جدا ضمن المجال الأوسع للعلوم الإنسانية، يُفترض بالآثار المترتبة على هذا أن تدفعنا إلى التفكير بشكل واقعي إلى حد ما.[2]

صحيح أن حقل العلاقات الدولية كخطاب يقوم بعمل متواصل من التأمل الذاتي، فنحن نقوم باستمرار بتفقد حالة الحقل، كما ننخرط باستمرار في نقاشات بين البراديمات المساهمة في الحقل، لكننا في الوقت نفسه في حاجة إلى أن نُدرك أن قلة قليلة جدا من الناس خارج دائرة الحقل مهتمون بما نقوم به، لقد كنا مستهلكين "للنظريات الكبرى" ولم نكن "أبدا" منتجين لها، كما أن التبادل المعرفي بين تخصصنا وباقي التخصصات الاجتماعية/ الإنسانية كان ولا يزال وبشكل كبير في اتجاه واحد وليس في صالحنا.[3]

يؤكد كريس براون أن من المهم التطرق إلى النقاط السابق ذكرها، وهذا من أجل تشجيع درجة معينة من الواقعية (بالمعنى المستعمل في اللغة الدارجة) في الطريقة التي نقارب بها خطاباتنا، وفي نفس الوقت من أجل الدعوة إلى عدم تشجيع تلك الخطابات التي تتسم بالمبالغة في إجلال الذات، والاعتداد بالنفس التي تظهر من حين لآخر في نظرية العلاقات الدولية، ويجادل في الوقت ذاته أن

[1]- كريس براون، "فقر النظرية الكبرى"، تر: محمد حمشي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 9 (جويلية 2016)، ص. 257.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 258.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 258.

العقود القليلة الماضية عرفت نشر بعض الأعمال المهمة حقا في الحقل المعرفي، كما يحاجج أنه إذا كانت هناك فعلا أزمة في هذا الحقل فهي أزمة ناتجة عن رفض التعامل مع قضايا العالم الواقعي، أكثر مما هي ناتجة عن وجود نقص على مستوى التصورات النظرية، لكن على الرغم من أن الحالة العامة لحقل نظرية العلاقات الدولية تُعتبر صحية، فإن هذا لا ينبغي أن يؤخذ كمطية للمبالغة في الاعتداد بأهمية حقلنا المعرفي ضمن العلوم الاجتماعية الأخرى.

كما لا ينبغي أن نتخذ من هذا الوضع المتدني نسبيا سببا لاستيراد أفكار تم إنتاجها في حقول أخرى دون تمحيص، بدلا من ذلك ينبغي لنا أن نفخر بحقيقة أننا كمجرد طلاب ومراقبين للعلاقات الدولية كواحد من أهم مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية المعاصرة لدينا الكثير لنقدمه لعالم التعلم بشكل أوسع، وما من سبب هناك للشعور على نحو مفرط بالاكتئاب من حقيقة أن هذا لا يشمل العديد من الابتكارات النظرية التي سيتم انتقاؤها من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى.[1]

المبحث الثاني: مناقشة الوضعيين في ادعاء إمكان بناء نظرية كبرى في العلاقات الدولية

كنا قد تطرقنا في بداية هذا المبحث إلى الدليلين الاستقرائي والاستنباطي، واتضح الفرق بين قضايا الرياضيات والمنطق وقضايا العلوم الطبيعية، وقد أوردنا الفرق بين قضايا هذه العلوم لنصل إلى فكرة مفادها أنَّ اختلاف اليقين في العلوم راجع إلى اختلاف رتبها (رتب العلوم ذاتها)، فالقضايا الرياضية والمنطقية التي تعتمد القياس في استدلالاتها تصل إلى اليقين المركب الذي يفيد جزمين: جزم بالقضية المعلومة، وجزم باستحالة ألا تكون القضية بالشكل الذي عُلِمَت به، وهي بهذا المعنى تفيد صفتيْ الكُلية والدائمية وتصدق في جميع الأزمان وفي جميع الأمكنة، ومثال ذلك نتيجة القضية الرياضية: (1+1 =2).

أما قضايا العلوم الطبيعية التي ترجع استدلالاتها إلى المنهج الاستقرائي، فهي تواجه فجوة معرفية لا يمكن حلها بالرجوع إلى أشكال الاستدلال القياسي وتتمثل في: كيفية تبرير القفزة المعرفية من الخاص إلى العام في النتائج الاستقرائية؟ وفي سبيل حل هذه المشكلة برزت العديد من التيارات والمذاهب الفكرية، واختلفت طرقها في محاولة تبرير هذه القفزة أو الانتقال من الجزء إلى الكل بغية

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 258.

تحصيل اليقين كما في قضايا الفئة الأولى، وتوصل الابستيمولوجيين والفلاسفة وعلماء الطبيعة إلى أن نتائج العلوم الطبيعية ترجيحية، تختلف درجات صدقها باختلاف القيم الاحتمالية التي تمثلها.

وبهذا تكون الاتجاهات المعرفية المختلفة قد أقرت بوجود نوع من التباين بين درجات التصديق والصحة في استدلالات العلوم، فبينما تحظى بعض العلوم بدرجة اليقين المركب، تحظى في الوقت ذاته علوم أخرى بدرجات تصديق أقل، فقد تكون هذه الدرجات احتمالية وقد تبلغ درجة اليقين، بيد أنه يقين يفيد جزما واحدا، ولا يفيد جزمين بالقضية المعلومة كما هو اليقين المركب.

وأما العلوم الاجتماعية بحسب هذا الترتيب، فهي تقع في الرتبة الأدنى من حيث درجات التصديق بقضاياها، ولا تبلغ اليقين كما هو بالنسبة للرياضيات أو المنطق، ولا تمثل رتبة مساوية لنتائج التعميمات الاستقرائية في العلوم الطبيعية.

غير أن هناك اتجاها معرفيا داخل العلوم الاجتماعية يُقر بوجود تشابه وتماثل بين قضايا العلوم الطبيعية وقضايا العلوم الاجتماعية، ومن منظوره يمكن أن نصل إلى نتائج في الاستدلالات المعرفية لا تختلف مع نتائج استدلالات العلوم الطبيعية، ونادوا في هذا بوحدة المنهج بين المجالين (مجال العلوم الطبيعية ومجال العلوم الاجتماعية)، وإن ثَبُت الاختلاف في طبيعة كل من المجالين، فإمكانية تطبيق المناهج المعرفية في العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية لا اختلاف فيه، وهذا ما ذهب إليه رواد **الاتجاه الوضعي** في العديد من حقول المعرفة الاجتماعية بما فيها العلاقات الدولية.

المطلب الأول: هل هناك نظرية كبرى في العلاقات الدولية؟

نود هنا أن نُسجل بعض المناقشات المقترحة من طرفنا، والتي يمكن أن تُؤخذ على الاتجاه الوضعي في العلاقات الدولية، وخصوصا في ادعاء بناء نظرية كبرى، فقد تبين أن النظريات الوضعية في العلاقات الدولية حاولت أن تأخذ من العلوم الطبيعية (منهجا) في إرساء دعائم بناء نظريات كبرى، وسبق الذكر في الفصل الأول من الدراسة أن كل نظرية كبرى تستند إلى خاصية التفسير، وكل تفسير لابد أن يقوم على مبدأ أساس وهو **"قانون السببية"**.

اتخذت الوضعية في العلاقات الدولية من السببية وفق تصور ديفيد هيوم أساسا ومنطلقا في محاولة وضع قوانين عامة ترجع إليها في تفسيراتها.

وقد اتضح في الفصل الأول عندما تطرقنا إلى مفهوم السببية أنها وفقا للمذهب التجريبي الطبيعي تختلف عن السببية بمفهومها العقلي، فالسببية وفق المذهب العقلي تستلزم مبدأ الضرورة، فلكما وُجِدت (أ) وُجِدت (ب)، بينما السببية في العلوم الطبيعية لا تستلزم مبدأ الضرورة في العلاقة بين (أ) و(ب)، وإنما تُفَسَّر السببية بمجرد ومحض التتابع الزمني، ووفقا للتجريبيين يمكن أن تكون (أ) سببا لـ (ب) في أكبر عدد ممكن من الاستقراءات، ولكن يمكن بعد هذا العدد الكبير من التجارب الاستقرائية ألا توجد (ب) إذا وُجدت (أ) فقد توجد نتيجة سبب أخر قد يكون (ج) أو (د) أو (و).

وإذا كانت الوضعية في العلاقات الدولية قد اتخذت من العلوم التجريبية منهجا في إقامة العلاقات السببية، فكيف يمكن أن تُفسر لنا غياب مبدأ **"الضرورة"**؟ فوجود (ب) قد يَقترن بوجود (أ) وقد يقترن بأسباب أخرى يمكن أن تكون (ج) أو (د) أو (و)، بينما وجود (أ) يقتضي بالضرورة وجود (ب) وفقا للمذهب العقلي.

وبهذا تكون الوضعية التي سارت في إيجاد مفهوم السببية وفقا للمذهب التجريبي، لا يمكن أن تفي برجائها ووعدها لنا في بناء نظرية كبرى، ومرد ذلك إلى طبيعة المنهج الذي تعتمده العلوم الطبيعية ذاتها، فالمنهج الاستقرائي وكما تقدم مرارا يواجه ثغرة معرفية لم تُحل بعد، وهي كيفية الانتقال من الخاص إلى العام في بناء قانون كُلي، فيتعين على الوضعيين من هذا المنطلق أن يساهموا في إيجاد حل لواحدة من أعقد أبواب المعرفة البشرية وهي "الاستقراء"، وأن يُعالجوا ثغرة معرفية من داخل الدليل الاستقرائي دامت ما يزيد عن الألفي سنة (2000 سنة)،حيث استعصى حلها على كبار الفلاسفة، الابستمولوجيين، المناطقة وعلماء الطبيعة منذ زمن أرسطو إلى يومنا هذا.

وأما اعتماد الوضعيين على التفسير الهيومي (ديفيد هيوم) للسببية، فهذا لا يحل المشكلة، بل ينفي إمكان أي علاقة سببية يمكن أن توجد بين متغيرين، وقد تَقدَّم في الفصل الأول من الدراسة أن ديفيد هيوم كان من أكبر الرافضين لحجية الاستقراء وأكثر من ذلك، إذ رَفَض كلاً من السببية الخاصة والسببية العامة، أما **السببية الخاصة** فهي تعني تحديد السبب الرئيس في وجود الحادثة، أي السبب الطبيعي بعينه، مثل أن تكون (أ) سببا لـ (ب)، و**السببية العامة**، فهي لا تُحدد السبب بعينه لكنها تُقر بأن لكل حادثة لابد لها من سبب.

ويكفي أن نعرف بأن ديفيد هيوم هو أول من أثار **المشكلة المنطقية للاستقراء**، وهو أول من نقد المعرفة عموما والاستقراء خصوصا، وينبغي هنا أنْ نُدْرِك الخطورة التي أحدثها حيث شاع عنه أنه أثار

الفضيحة في الفلسفة، إذ كثرت المحاولات بغرض التخلص من المأزق الذي أوجده ضد كل من العقليين والتجريبيين معا، وهناك من المفكرين والعلماء من يؤمن بالطريقة الاستقرائية، لكنه في الوقت ذاته يعترف بعجز الفكر البشري عن أن يجد حلا لمشكلة الاستقراء كما طرحها هيوم. وينطبق هذا الحال على كل من عالِم الرياضيات ألفرد نورث وايتهيد Alfred North Whitehead والفيلسوف تشارلي دانبار برود C. D. Broad فهما يؤمنان بالطريقة الاستقرائية، إلا أنهما مع ذلك عبَّرا عن المشكلة الاستقرائية تعبيرا متقاربا، فالأول أطلق عليها (فضيحة الفلسفة) في حين وصفها الأخر بـ(بؤس الفلسفة).[1]

وقد ذكر الأستاذ كاتزKatz أن المعضلة التي جاء بها هيوم بقي مفعولها ساريا من دون مقاومة تُذكر طوال مائة وثمانين سنة، إلى غاية شيوع أفكار ريشنباخ وقبولها كمنافس جدي للشكية التي زرعها هيوم.[2]

وإنْ كان ديفيد هيوم قد أثار الفضيحة في الفكر البشري، ورفض رفضا قاطعا كلا من السببية الخاصة والسببية العامة، وأكد على غياب المبرر الموضوعي لوجودهما، فهل يمكن بعد هذا أن تعتمد الوضعية في العلاقات الدولية التفسير الهيومي للسببية الذي أنكرها أصلا في إقامة استدلالاتها واستنتاجاتها من أجل إيجاد قانون عام كلي؟

إذن فاعتماد الوضعيين على التفسير السببي وفقا للعلوم الطبيعية لا يكفي لبناء قانون عام كلي نرتكز عليه في دراساتها، خاصة إذا اعتمدت في ذلك على التصور الهيومي للسببية، وأما إذا اعتمدت على تصور **الاتجاه اليقيني** للسببية الذي تزعمه بعض الفلاسفة وعلماء الطبيعة، مثل فرنسيس بيكون فقد ثَبُت حاجة الدليل الاستقرائي إلى مبرر منطقي لنتائجه، ولا يمكن الحصول على يقين يقطع كل شك في صحة الاستدلالات المعرفية، ناهيك عن **موقف آخر رافض** لكل نتيجة استقرائية كما ذهب ديفيد هيوم ومن بعده كارل بوبر.

ويبقى موقف أخير تُقر به معظم الاتجاهات الفكرية المعاصرة في العلوم الطبيعية وهو الذي يعطي النتائج الاستقرائية درجات احتمالية تختلف باختلاف قضايا العلوم الطبيعية، تبدأ من درجات أدنى وصولا إلى أعلى القيم الاحتمالية في درجة التصديق، وعليه إذا كانت الوضعية تقول بوحدة المنهج

[1]- يحي محمد، **ديفيد هيوم والمشكلة المنطقية للاستقراء**، ص. 1.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 1.

بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية فعليها إذن أن تؤكد على أن قضاياها لا تصل اليقين والحتمية التي تدعيها، وأن كل ما في وسعها هو أن تعطي هذه القضايا قيم احتمالية فقط.

إضافة إلى ذلك اتخذت الوضعية مع قانون السببية، مبدأ الحتمية والميكانيكية المفرطة المستلهمة من فيزياء نيوتن أساسا في بناء الانتظامات أو حتمية الانتظامات، بمعنى إذا ارتبط وقوع مجموعة من الأحداث (س، س1، س2، س3، ...) وعلى نحو منتظم بوقوع مجموعة من الأحداث (ع، ع1، ع2، ع3،...) فإنه يمكن بناء قانون عام على شكل علاقة سببية حتمية، مفادها كلما حدث (س) أدى ذلك بالضرورة إلى حدوث (ع).

وإذا كانت الوضعية قد اعتمدت مبدأ الحتمية كما جاءت به فيزياء نيوتن، نود أن ندرس تبعا لذلك وبصورة مختصرة.

1- مبدأ الحتمية عند نيوتن.

2- أزمة الفيزياء الكلاسيكية ومبدأ اللاحتمية، أو مبدأ الريبة عند هايزنبرغ كواحد من أهم الأسس التي قامت عليها أغرب وأعقد ما في الفيزياء الحديثة وهي ميكانيكا الكم أو فيزياء الكم.

وسيتضح بعد ذلك أن مبدأ الحتمية النيوتنية في الفيزياء الكلاسيكية الذي أخذته الوضعية منطلقا في دراساتها نحو إقامة قانون كلي، قد تبين سقوط اعتباره مع الفيزياء الحديثة، وتحديدا الفيزياء التي تبحث في ظواهر العالم الذري وما دون الذري.

1- مبدأ الحتمية عند نيوتن:

شَكَّلت الفيزياء في العصر الحديث أكثر العلوم تقدما، وقد كانت على وجه التحديد نظرية نيوتن المَثَل الأعلى المطروح، والتي حدَّدت إطار نسق العلم الحديث.

وقد أخذ نسق العلم الحديث هذا يرسم له طريقا واضحا، ويقطعه بثقة وثبات من إنجاز إلى إنجاز ومن نصر إلى نصر، لأنه استند إلى تصور واضح لطبيعة المعرفة العلمية، وهذا ما يبلوره مبدأ العلم الحديث الذي هيمن على العلم وحَكَمَه من رأسه حتى أخمص قدميه، أي **مبدأ الحتمية**، وقد كانت الحتمية العلمية مبدأ انطولوجيا (وجوديا) وابستومولوجيا (معرفيا) في آن واحد، أيْ تصور لطبيعة الوجود الفيزيقي-طبيعة الكون ومسار أحداثه- ولطبيعة المعرفة به، أي العلم وقوانينه. ولا

غرو، فلم تكن المعرفة العلمية أو نسق العلم الحديث بأسره إلا تمثلا مجردا لهذا الوجود الذي نحيا فيه.[1]

ولم تكن الحتمية آنذاك مجرد مبدأ من مبادئ العلم، بل كانت ركيزة يقوم عليها في الوقت نفسه هدفا منشودا يسعى للوصول إليه، وبَيْنَ هذا وذاك نجدها أيضا المحك المعتمد طوال الطريق العلمي، وهذا ما عبَّر عنه كلود برنار قائلا: "إنه لا بد للعقل من نقطة ارتكاز أولى"، ونقطة الارتكاز هذه هي مبدأ **الحتمية المطلقة** ولولاها لكان قد قُضي على الإنسان وعقله أن يدور في دائرة مفرغة، وألا يتعلم شيء قط، هكذا آمن العلماء، ولم يكتفوا بأن الحتمية هي الأساس، بل سلموا أيضا بأن الغرض الأولي من كل دراسة علمية تجريبية هو تعيين حتمية موضوعها، وصولا إلى الحتمية الشاملة التي هي الحقيقة المطلقة، وبالتالي هدف العلم النهائي.

يؤكد برنار أن مبدأ الحتمية يبقى هو المحرك التجريبي، والعلاقات الحتمية هي مقياس الحقيقة المنشودة، فيؤكد برنار أيضا أنها المبدأ الوحيد الذي يسندنا في وصولنا إلى النظريات العلمية وفي حُكمنا عليها.

وقد كان التصور الميكانيكي للكون الذي رفعته نظرية نيوتن على رؤوس الأشهاد، هو التمثيل العيني للحتمية، والواقع أنه لا حتمية علمية بغير الميكانيكية، أي بغير النظر إلى الكون بكل محتوياته وعناصره وظواهره على أنه مترتب في صورة آلة ميكانيكية ضخمة مغلفة على ذاتها من مادة متجانسة تسير تلقائيا بواسطة عللها الداخلية، وتبعا لقوانينها الخاصة في مسار تُفضي كل حالة من حالاته إلى الحالة التالية.[2]

[1]- راجع في ذلك: يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول- الحصاد- الآفاق المستقبلية**، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص. ص. 101. 104.

[2]-يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول- الحصاد- الآفاق المستقبلية**، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص. ص. 101. 104.

2- أزمة الفيزياء الكلاسيكية:

يوجد في فيزياء القرن العشرين، ركيزتان أساسيتان إحداهما النسبية متمثلة في نظرية ألبرت آينشتاين، والأخرى ميكانيك الكم، وهي نظرية تهتم بكل ما يحدث في المجال المجهري، وهذه الأخيرة نظرية في سلوك الذرات والجزيئات وما دونها صغرا مما يسمى الجسيمات العنصرية.[1]

ساهمت كل من النظرية النسبية وميكانيكا الكم في الكشف عن أزمة الأسس في الفيزياء الكلاسيكية، وإبعاد الكثير من المسلمات التي قامت عليها.[2]

أما **نظرية النسبية** عند آينشتاين[3] فمن مميزاتها أنها تعتقد بأن العالم مكون من أربعة أبعاد، لا ثلاثة كما تقول الفيزياء الكلاسيكية.

وإذا كانت النظرية النسبية هي وجهة نظر في هندسة الكون على اعتباره مكونا من أربعة أبعاد، كان معنى ذلك أن لها مفاهيم وحسابات خاصة بها، وحساباتها بالطبع سوف تكون أشد تعقيدا من حسابات الفيزياء الكلاسيكية التي ترى أن هندسة الكون من ثلاثة أبعاد.

والعالَم الذي نعيش فيه، في الواقع والذي هو ذو أربعة أبعاد، يُعد واقعا متغيرا ليس فيه مقياس مطلق غير مقياس واحد فقط، أما بقية المقاييس فهي متغيرة بالنسبة لمن يشاهدها ويقيسها.

وهكذا فإن آينشتاين ينفي وجود شيء ثابت في هذا الكون (عدا شيء واحد) ويرى أن كل المقاييس نسبية، أي أنها تدل على مقدار معين بالنسبة لمن يشاهدها فقط، والأشياء نفسها تبدو بمقدار معين آخر بالنسبة لمُشاهد آخر، وهذه المقاييس تشمل مقاييس الأبعاد، والأحجام والكتلة والمكان والزمان والحركة والسرعة.

فالشيء الواحد قد يقيسه عدة مشاهدين في وقت واحد من محلات مختلفة وكل واحد منهم يسير بسرعة تختلف عن الآخر، ويعطينا كل واحد منهم نتيجة قياسه، فإذا بها نتائج مختلفة لطول الشيء نفسه، ويكون كل واحد منهم مصيبا.

---

[1]- بول ديفيس، جوليان براون، **الأوتار الفائقة: نظرية كل شيء ؟**، تر: أدهم السمَّان، (دمشق، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، 1992)، ص. 89.

[2]- تختلف ميكانيكا الكم في العديد من الأسس التي قامت عليها الميكانيكا التقليدية، راجع في ذلك: بول ديراك، **مبادئ ميكانيكا الكم**، تر: محمد أحمد العقر، (القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010)، ص. ص. 17. 20.

[3]- راجع في ذلك: عبد الرحيم بدر، **الكون الأحدب: قصة النظرية النسبية**، (بغداد، مكتبة النهضة، 1961)، ص. ص. 16. 20.

إذن فالقياسات هي بالنسبة لمن يشاهدها، ولهذا سميت بالنظرية النسبية، في حين كان يرى نيوتن أن الزمان ثابت مطلق لا يتغير. أما الشيء الوحيد الثابت الذي يرتكز عليه آينشتاين في نظريته فهو سرعة الضوء.[1]

بدأت **النظرية الكمومية**[2] رحلتها عام 1900م حين اقترح ماكس بلانك فكرة أن الإشعاع الكهرطيسي ينبثق على شكل صُرر، أو كموم نسميها اليوم فوتونات، ويمكن اعتبار الفوتون بمعنى ما جسيم الضوء، وهذه الفكرة صعبة الانسجام مع الافتراض القديم بأن الضوء والإشعاعات الكهرطيسية الأخرى تتألف من موجات، وقد حُلَّ هذا التناقض بمفهوم **ثنائية موجة/ جسم**، والتي تعني أن الضوء يمكن أن يتجلى كموجات أحيانا، وكجسيمات أحيانا أخرى، وذلك بحسب الأدوات المُتَّبعة في رصده، أي بحسب الجهاز التجريبي المُستخدم، لكن الضوء لا يستطيع أن يتصرف كموجة وكجسيم **في آن معا**.

لقد وصف نيلز بور هذه الظاهرة، بأن الموجة والجسيم وجهان متتامان لحقيقة واحدة: حقيقة تقع خارج إمكانيات تصوراتنا. في مقابل ذلك تتجلى الإلكترونات والبروتونات وسواها من الجسيمات الذرية وما دونها بشكل موجات في بعض الظروف، وعلى هذا فإن للفوتون عموما شأنا لا يختلف عن شأن هذه الكائنات، ويمكن أن يوضع معها في مصاف الأنواع الجسيمية.

إن **الثنائية** موجة/ جسيم وهي قطب الرحى في نظرية الكم، تتضمن أن بعض الأوصاف التي يراد نسبها إلى كائن من مكونات الذرة لا يمكن تحديدها جيدا، فالموجة الكمومية المنتظمة، مثلا ذات اندفاع محدد لكن امتدادها في الفضاء، يجعل من الصعب تحديد موضعها بدقة، وإذا أردنا من جهة أخرى تناول إلكترون أو فوتون بما يتيح له أن يُظهر موضعه (باستخدام شاشة تتحسس الضوء مثلا) فإن اندفاعه يصبح عصيا على التعيين الدقيق، وعلى هذا يمكن للمرء أن يُجري قياسا لتعيين الاندفاع وقياسا قياسا آخر لتعيين الموضع، لكن من غير الممكن تعيين الاثنين في عملية واحدة.

[1]- عبد الرحيم بدر، **الكون الأحدب: قصة النظرية النسبية**، (بغداد، مكتبة النهضة، 1961)، ص. ص. 16. 20.

[2]- راجع في ذلك: بول ديفيس، جوليان براون، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 24. 25.

إن الإنسان عاجز عن قياس موضع الكائن الكمومي واندفاعه في آن واحد، ونتيجة ذلك أن نشاط الجملة الكمومية نشاط ضبابي يُبدي غموضا لا يمكن استجلاؤه. هذه الضبابية تتمثل بمبدأ مشهور للعالِم الفيزيائي هايزنبرغ،[1] ويسمى **مبدأ الارتياب.**

يعد مبدأ الريبة،[2] قُطب رحى ميكانيكا الكم ومركز عود ثورتها على الفيزياء التقليدية.

إنَّ مكمن خطر مبدأ الريبة، يتمثل في أنه إنكار مؤسس علميا للمذهب الحتمي والذي بدا لقرون غاية في البداهة، لقد عبَّر ماركيز دي لابلاس أبرز دعاة المبدأ الحتمي بقوله: إن المفكر الذي يعرف في كل لحظة كل القوى التي تبث الحياة في الطبيعة والمواضع المتبادلة التي تتخذها الكائنات التي تتألف منها هذه الطبيعة، إذا كان عالِما بما يكفي لتحليل البيانات سوف يستطيع أن يُكثف في معادلة واحدة حركة أجسام الكون الأعظم وحركة أخف ذراته، عند هذا المفكر لا شيء موضع ارتياب، والمستقبل مثل الماضي سوف يكون ماثلا أمام عينيه.

هذه البشارة الحتمية إذن قاطعة لا مواربة فيها: إذا انتظرنا ما يكفي من الوقت، سوف نعرف كل شيء، وعلى حد تعبير آينشتاين فإن "أشد الأشياء استغلاقا على العقل هو أن العالم يمكن "تعقله"، ما يعني أن كل شيء في الطبيعة قابل للفهم إلا كونها قابلة للفهم.

غير أن هايزنبرغ صاحب مبدأ الريبة يشكك في هذه البشارة، حتى لو استطاع البشر معرفة الأوضاع الراهنة في الكون لن يتمكنوا من التنبؤ بمستقبله تحديدا، وكلما كان الملاحظ أكثر دقة في قياس الطاقة حدث كمومي ما قلَّت قدرته على تحديد زمن هذا الحدث، وكلما جاهد في الحصول على معلومات عن موضع الإلكترون قل احتمال درايته بكمية حركته، وكلما ازداد تيقنا من كمية حركته استعصت عليه معرفة موضعه، ليس هذا مجرد قيد على الانتشار الإحصائي لنتائج القياس، بل مبدأ يقنن ما يمكن قوله عن الجسيمات بوجه عام، إذ إنه يشي بعجز بشري متأصل عن فهم العالم الفيزيقي، لا شيء يمكن أن يعرفه البشر بمعنى نهائي لأن كل ما يوجد إنما يوجد بوصفه احتمالا.*

---

[1]- بول ديفيس، جوليان براون، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 24. 25.

[2]- راجع في ذلك: ديفيد لندلي، **مبدأ الريبة: آينشتاين، هايزنبرغ، بور والصراع من أجل روح العلم**، تر: نجيب الحصادي، (القاهرة، دار العين للنشر، 2009)، ص. ص. 11. 14.

* لا بد وأن نشير هنا، إلى نقطة جد مهمة وهي ضرورة التمييز بين **الحتمية والسببية**، والحقيقة أن فيزياء الكم هدمت الحتمية، ولم تهدم السببية، والفرق بينهما يشرحه ماكس بورن في كتابه: "**Natural Philosophy Of Cause and Chance** " فقد عقد فصلا في أول الكتاب بعنوان "**Causality and Determinism**"، يفرق فيه بين معنى الحتمية التي هدمتها ميكانيكا الكم، وبين معنى السببية الذي مازال قائما هناك، يقول ماكس بورن في هذا السياق: "القول بأن الفيزياء قد تخلت عن السببية هو قول لا أساس له من الصحة،-

هناك إذن هشاشة في البنية التحتية في مواضع بدت آمنة على نحو بدهي، وثمة جهل محتم مفاده أن القياسات التي يقوم بها العلماء ليست تصورات خاملة لعالم موضوعي مفارق ومعتصم باستقلاليته، بل تفاعلات عاملة يُسهم فيها القياس بقدر ما تُسهم فيها الطريقة التي تم بها القياس.[1]

وفق هذا لم يعد هناك مكان لليقين والإطلاق والجزم، ولم يعد ثمة حق لأحد في أن يزعم أن للحقيقة وجها واحدا أو بأن جهة دون غيرها قد عرفت هذا الوجه، يحدث هذا في العلم معقل الملاحظة والتجريب وإعمال أشد معايير الاختبار صرامة وإحكاما، فما عسى أن يكون عليه الأمر حين يرتهن بمسائل السياسة والاجتماع؟!

وهل يمكن بعد هذا أن تأخذ الوضعية في العلاقات الدولية مبدأ الحتمية أساسا في إيجاد قوانين كلية، وهو المبدأ الذي سقط اعتباره في أدق العلوم وأكثرها صرامة ومنهجية مثل علم الفيزياء وميكانيكا الكم!

أما ما يخص المنهج الاستنباطي وعلاقته ببناء قانون كلي، للوصول إلى نظرية عامة فهذا يتعلق بضرورة وجود مقدمات يقينية، هذه المقدمات لا بد وأن تكون عبارة عن بديهيات، مسلمات أو تعريفات، ولا يتأتى هذا إلا في العلوم اليقينية التي تتميز بدرجة عالية من البداهة والوضوح، ومثال ذلك قضايا المنطق والرياضيات.

ولتوضيح هذا نعطي مثالا واحدا عن قضايا الرياضيات، وكيف يمكن أن نستدل من مقدمات ضرورية، نظريات ومعارف ثانوية مُستنتجة.

صحيح أن الفيزياء الحديثة تخلت عن بعض الأفكار التقليدية وعدلت فيها، لكن لو توقفت الفيزياء عن البحث عن أسباب الظواهر، فلن تصبح حينها علما"، ثم يضع تعريفا للحتمية وآخر للسببية فيقول "الحتمية تفترض أن الأحداث التي وقعت في أزمنة مختلفة، مرتبطة بواسطة القوانين، وبالتالي فيمكن عمل تنبؤات في الماضي والمستقبل بمعرفة الحاضر" ، أما السببية فهي "تفترض أنه وفقا للقوانين يكون حدوث الكيان (ب) الذي ينتمي إلى فئة معينة، معتمدا على حدوث الكيان (أ) الذي ينتمي إلى فئة أخرى بحيث يكون المقصود بكلمة (كيان) هو أي شيء فيزيائي أو ظاهرة أو وضع أو حدث، ويسمى حينها (أ) بالسبب و(ب) بالنتيجة". أي أنَّ السببية هي علاقة حاكمة بين الأشياء تُظهر قيام النتيجة بالسبب بصرف النظر عن تحديد الزمان والمكان لهذه العلاقات، فالسببية علاقة قائمة بشكل مطلق بصرف النظر عن التعيين في الزمن، أما الحتمية، فهي لا تشترط هذا التعيين المطلق كما في السببية، والذي يكون بصرف الزمان والمكان. وبهذا نصل إلى أن **السببية مبدأ أولي** لا إمكان لقيام الفكر البشري دونه، راجع: أحمد إبراهيم، **اختراق عقل**، (الرياض، الدار العربية للطباعة والنشر، 2015)، ص. ص. 82. 91.

[1]- ديفيد لندلي، **مبدأ الريبة: آينشتاين، هايزنبرغ، بور والصراع من أجل روح العلم**، تر: نجيب الحصادي، (القاهرة، دار العين للنشر، 2009)، ص. ص. 11. 14.

الهندسة الاقليدية: وهي دراسة الفضاء المسطح، أي أنها تصدق على المكان المسطح وتعتبر أحد أهم الأنظمة المعرفية، ويقفز كتاب **الأصول** الذي وضعه إقليدس إلى جانب أورغانون أرسطو في الدقة والصورة البرهانية، فكلاهما قد عُرض بدقة كاملة ووصلا إلى درجة من الكمال، ما كان يظن أحدا يمكنه أن يتعداها وكلاهما أثرا على الفكر سواء بالأخذ أو النقد، وتتسلسل نظرياتها ابتداء من قضايا أولية لا يمكن ردها إلى غيرها، وهكذا يعتمد البناء كله على التقريرات الابتدائية غير القابلة للرد وتُعنى أساسا بالتعريفات والبديهيات والمسلمات[1].

تعتبر الهندسة الاقليدية ضرورية الصدق ضرورة مقيدة،* فهي ليست صادقة صدقا ضروريا مطلقا على كل مكان وإنما تصدق على المكان المسطح، وبهذا تتحول البديهيات الاقليدية إلى قضايا شرطية تحمل طابعا استنباطيا بحتا، كالبرهان الذي يستنبط (أن زوايا المثلث تساوي قائمتين) من مصادرات الهندسة الاقليدية، وبهذا تبرهن الأدلة الاستنباطية على الجانب الموضوعي من الحقيقة، فالبرهان الهندسي على أن زوايا المثلث تساوي قائمتين يثبت وفق مناهج الاستدلال الاستنباطي هذه المساواة بين زوايا المثلث وقائمتين كحقيقة موضوعية[2].

وواضح أن قضايا العلاقات الدولية لا يمكن أن تصل إلى هذا النوع من الأنظمة المعرفية مثل قضايا الرياضة والتي تتميز بطابع تجريدي عقلي صرف، وتُستمد صحة هذه القضايا من كونها بديهية لا تحتاج إلى برهان وواضحة بذاتها تتفق عليها جميع العقول، ويمكن أن نستنتج من هذه البديهيات أو المعارف الأولية، معارف ثانوية مستنتجة وصادقة.

---

[1]- كامل محمد عويضة، **إقليدس بين الفلسفة والمنهج الرياضي**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1994)، ص. ص. 67. 77.

* شيد إقليدس هندسته على جملة من البديهيات والمسلمات والتعاريف، وعلى الرغم من أن البديهيات، قد اعتبرت دوما مقبولة لا شك فيها، غير أن هناك مسلمة وضعها إقليدس، أثارت كثيرا من التردد والشك المعروفة **بمسلمة التوازي** (البديهية الخامسة من بديهيات اقليدس التي وضعها أساسا لإقامة برهانه الهندسي)، حاول الرياضيون عبر العصور البرهنة على مسلمة التوازي لكنهم لم ينجحوا، كما أنهم لم يستطيعوا الاستغناء عنها، لأن في الاستغناء عنها انهيارا للهندسة الاقليدية كلها، وإذا كان البحث عن هذه المسلمة قد استمر طوال العصر الحديث على يد كبار الرياضيين، فإن المحاولة الجريئة حقا، هي تلك التي قام بها لوباتشفسكي lobatchevsky، غاوس Gauas وريمان Riemann، حيث افترضوا إمكانية تطوير هندسة غير إقليدية، وكان بذلك ظهور أول عمل مطبوع في الهندسة اللاإقليدية، باعتبارها نظاما رياضيا هندسيا يقوم على مجموعة بديهية، لا تناقض الهندسة الاقليدية، ويمكن أن نستنتج من تلك-البديهيات نظريات تسري في الأماكن غير المسطحة. راجع: كامل محمد عويضة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. 97. 99 و: محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1976)، ص. ص. 74. 76.

[2]- كمال الحيدري، **المذهب الذاتي في نظرية المعرفة**، ص. ص. 51. 128.

نود الآن أنْ نذهب مع الاتجاه الوضعي في العلاقات الدولية إلى الجذر الأساس الذي تستمد منه منطلقاتها وتعتمده في دراساتها وأبحاثها المختلفة.

يتمثل هذا الأساس في القول بوحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وأن عالَم الطبيعة يتماثل مع عالَم الاجتماع، ومن خلال عرض اليقين في قضايا الرياضة والمنطق وقضايا العلوم الطبيعية يبدو واضحا أن هناك تمايزا واختلافا بين مراتب اليقين باختلاف وتمايز مراتب العلوم، فهل العلوم الاجتماعية بما فيها العلاقات الدولية حالها كحال العلوم الطبيعية حقا؟

وإن كان هناك اتجاه داخل العلوم الاجتماعية يُقر بذلك ويؤكد على تماثل هذين النوعين من القضايا، ولا يمكن أن نعثر على اختلاف من حيث الجوهر وأن دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية لابد وأن يأخذ شكل العلوم الطبيعية، وتُعتبر الدراسة العلمية الصحيحة الوحيدة، وتنزع صفة العلمية عن باقي الاتجاهات المعرفية الأخرى داخل العلاقات الدولية وخاصة الاتجاه ما بعد الوضعي.

ويبدو ذلك واضحا من خلال الخطاب الأكاديمي الذي ألقاه روبرت كيوهين Robert Keohaneفي العقود الماضية، إذ أنكر على ما بعد الوضعية قدرتها في وضع مشروع علمي وتطوير برنامج بحثي شبيه بالبرنامج البحثي العقلاني، حيث يرى أن المشكلة الأساسية بالنسبة للتأمليين تكمن في "افتقارهم إلى برنامج بحثي واضح، وطالما أنهم غير قادرين على وضع برنامج مماثل، فإنهم سيبقون على هامش الحقل".

وما دام الاتجاه الوضعي يرى بأن معيار صحة وعلمية الدراسات والأبحاث في العلاقات الدولية لا بد وأن تماثل البرادايم الوضعي، باعتباره الشكل الصحيح والسليم في الوصول إلى المعرفة.

يبقى هذا الزعم الذي قالت به الوضعية مجرد فرضية فقط، لا ترق إلى مستوى الحقيقة العلمية التي لا بد وأن تأخذ بها باقي التيارات الفكرية داخل العلاقات الدولية كي تحصل على المعرفة الصحيحة. ولكي تُثْبَت صحة مزاعم الاتجاه الوضعي، وأن تُقْبَل على أنها الاتجاه الصحيح والوحيد في البحث والدراسة، لا بد عليها أولا أن تُفَنِّد باقي الاتجاهات المعرفية الأخرى التي تقول بعدم تشابه وتماثل العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية، وأنه يمكن أن نسلك في استنتاجاتنا طرقا أخرى غير مناهج العلم الطبيعي.

فالوضعية التي اتخذت وحدة المنهج أساسا في الكشف عن الحقيقة والوصول إلى المعرفة داخل العلاقات الدولية، لا بد عليها أن تنفي في المقابل كل الأبحاث والدراسات التي جاءت بها التيارات

الفكرية الأخرى داخل العلاقات الدولية. وعليها أن تفند في الأول منهج الفهم الذي يُخالف منهج التفسير، كما عليها أن تُثْبِت خطأ وزيف فكر الاتجاه ما بعد الحداثي الذي ترتبط به مبادئ الاتجاه ما بعد الوضعي. عندئذ يمكن أن تؤكد الوضعية على أنها الاتجاه الصحيح والوحيد في باب المعرفة.

ولا يمكن للوضعية أن تفند باقي الاتجاهات الأخرى المخالفة لها، باعتبار أنها نجحت في إرساء جزء معتبر من الدراسات التي ساهمت في تأسيس الحقل الأكاديمي من جهة، كما أن العديد من الدراسات الحالية في العلاقات الدولية قد تبنت افتراضات ومسلمات ما بعد الوضعية كمنطلق للبحث والدراسة، وساهمت في شرح وتحليل الكثير من جوانب العلاقات الدولية التي لم تستطيع النظريات الوضعية أن تجد إطارا تحليليا ملائما لها.

بل إن البرامج البحثية التي اعتمدتها الوضعية في محاولة بناء صورة معرفية صحيحة داخل الحقل المعرفي وبالرجوع في الأساس إلى دراسات فيلسوفي العلم كارل بوبر وايمري لاكاتوس، نجد أن هؤلاء الفلاسفة يُقرون بأن العلوم الاجتماعية هي علوم "شبه هشة" وأن دراساتهم تنطبق بصورة أكثر عملية على العلوم الطبيعية، فلا بد تبعا لهذا أن تُثبت الوضعية أيضا خطأ ما ذهب إليه هؤلاء الفلاسفة الذين أخذت منهم طرق التحقيق العلمي، ويمكن تبعا لذلك أن ترى الوضعية أنها الطريق الوحيد للدراسة العلمية الهادفة.

وما لم تُثْبِت الوضعية خطأ وزيف وعدم صحة كل التيارات الفكرية المخالفة لها، وفي مقدمتها الاتجاهات المعرفية التي تتبنى منهج الفهم وترفض وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، أمكن عندئذ القول إن ادعاء الوضعية بـ "وحدة المنهج" الذي اتخذته أساسا في كل دراساتها يبقى مجرد فرضية مقابل فرضيات أخرى كثيرة، والتي يبدو أن لها وجاهة وبراهين وأدلة تؤيدها الكثير من جوانب المعرفة داخل حقول المعرفة الاجتماعية المختلفة.

وعليه فزعم الوضعية يبقى فرضية فقط، لا ترق إلى درجة الحقيقة الواحدة التي تُعبر عن المنطق السليم والفكر الصحيح في طبيعة الاستدلالات المعرفية.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية وإشكالية بناء النظرية الكبرى

تُعتبر الواقعية من أهم وأكبر النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، وكما سبق ينطلق الواقعيون في تجسيد طموحهم النظري في الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية من افتراض المشابهة بين خصائص كل من الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية (الدولية)، وعليه بالإمكان

الوصول إلى القوانين الموضوعية التي تحكم ظواهر العلاقات الدولية، فقط إذا ما طبقنا قواعد المنهج العلمي- التجريبي.[1]

وبالعودة إلى الأسس التي تقوم عليها الوضعية في سبيل الوصول إلى نظرية عامة -كما سبق ذكره- في الفصل الأول وقد تمثلت في:

1- الاعتقاد بوحدة العلم (بما ذلك العلوم الاجتماعية) وقد تخلل هذا الاعتقاد وجهتا نظر، الأولى: تُجادل بأنه لا يوجد فرق جوهري بين العالمين الاجتماعي والطبيعي؛ والثانية: تُقر بأنه على الرغم من الاختلافات بين العالمين، إلا أنه لا يزال من الممكن استخدام أساليب العلوم الطبيعية، بغرض تحليل العالم الاجتماعي في العلاقات الدولية.

2- التمييز بين الحقائق والقيم، ومن خلال الحقائق يمكن أن نكون محايدين في الحكم على النظريات المتنافسة، يعني هذا من الناحية الفلسفية أن هناك إمكانية لمعرفة موضوعية عن العالم على الرغم من حقيقة أن الملاحظات قد تكون ذاتية.

- العالَم الاجتماعي مثل العالَم الطبيعي تحكمه انتظامات وقوانين، هذه الأخيرة يمكن اكتشافها بواسطة العقل، وبواسطة نظرياتنا بالطريقة نفسها التي يعمل بها عالِم الطبيعة، بهدف اكتشاف قوانين الطبيعة.

4- إن الطريق الذي يُحدد كيفية الوصول إلى الحقائق المحايدة يُعرف بـ"الابستمولوجيا التجريبية"، وقد عبَّر روبرت كيوهين عن هذا الموقف بوضوح حينما دعا النقديين إلى تقديم نظريات مشفوعة بإثباتات تجريبية.

نود أنْ ندرس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية لنرى هل استطاعت الواقعية حقا أن تضع نظرية وفق الافتراضات الابستمولوجية الوضعية التي أقَّرت بها، وادعت أنها المنهج الصحيح في بحث ودرس قضايا الحقل المعرفي؟

ولا يهما هنا أن نعود إلى شرح النظرية بتفاصيلها وعرضها عرضا شاملا، كما أن الانتقادات التي وُجهت للواقعية تفوق ما وُجه للنظريات الأخرى سواء الوضعية منها، أو المخالفة لها منهجا، بل ما

[1]- محمد الطاهر عديلة، "أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، م.6. ع.2 (2021)، ص. 172.

يهمنا بالدرجة الأولى مدى تمكُّن الواقعية فعلا من تحقيق الشروط العلمية التي زعمت أنها معيار وركيزة بناء نظرية علمية عامة في العلاقات الدولية.

تركز الواقعية الكلاسيكية في فهم وتحليل سلوك الدول على الطبيعة البشرية، إذ اعتقد مورغانثو بأنَّ **الطبيعة البشرية** هي المدخل الجوهري لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية، ولقد قادته "هذه الحقيقة" إلى البحث عن القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الأخيرة، والتي وجدها في طبيعة الإنسان ذاته، إذ يقول "إن المجتمع الدولي يُحكم بواسطة قوانين تجد جذورها في الطبيعة البشرية، ولتحسين هذه المجتمعات يتوجب علينا فهم هذه القوانين التي نحيا في ظلها".[1]

ولما كانت طبيعة البشر تدفعهم إلى امتلاك **القوة** كهدف نهائي، فإن ملاحظة مورغانثو للواقع السياسي الدولي جعلته يفترض أن حقيقة علم السياسة و-العلاقات الدولية بدرجة أولى- هي حقيقة حول القوة، تجلياتها، أشكالها، حدودها، مضامينها وقوانينها، وأن الحقيقة التي تَوصَّل إليها (القوة) هي عالمية وشاملة وصالحة لكل الأزمنة ولكل الظروف.[2]

أما الواقعية الجديدة أو **الواقعية البنيوية**، نسبة إلى بنية النظام الدولي فهي تُبْعِد جانبًا تفسير العلاقات الدولية الذي يعتمد على شخصية الفاعلين أو طبيعة تفاعلاتهم، وتسلط الضوء على التأثير المقيد لبنية النظام الدولي، ويذهب كينيث والتز إلى أن البُنى السياسية تتحدد عن طريق المبدأ المنظم لها (كيف ترتبط الوحدات مع بعضها؟)، التمايز بين الوظائف (كيف يتم تخصيص الوظائف السياسية؟)، وتوزيع قدراتها (كيف توزع القوة؟).[3]

ويرى الواقعيون البنيويون، أن للطبيعة البشرية علاقة ضئيلة بالسبب الذي من أجله تريد الدول امتلاك القوة، في حين أن بينة النظام الدولي هي التي تجبر الدول على السعي إلى الحصول على القوة وفي نظام يفتقر إلى وجود سلطة عليا تشرف على الدول العظمى، والخلاصة أن القوى العظمى

[1]- **المرجع نفسه**، ص. ص. 176. 177.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 177.

[3]- جاك دونللي، الواقعية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014)، ص. 59.

محاصرة في قفص حديدي ليس لديها فيه سوى خيارات قليلة تتمثل في أن يتنافس بعضها مع بعض من أجل القوة إذا ما أرادت البقاء.[1]

تجاوزت الواقعية الجديدة مع كينيث والتز الواقعية الكلاسيكية، فقد وَجَّه نقدا لها وأكد على أن تفسير السياسة الدولية لا يمكن أن يقوم على أساس الطبيعة البشرية، ولا يمكن أن تكون منطلقا لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية، واستبدلها ببُنية وهيكلية النظام الدولي، ليصبح مفهوم البنية أو الهيكلة له التأثير الأعظم في تفسير الوقائع الدولية.

وإن كانت الواقعية الكلاسيكية تؤكد على أن القوة هي حقيقة السياسة الدولية، وأن الحقيقة التي توصلت إليها (القوة) هي عالمية وشاملة وصالحة لكل الأزمنة ولكل الظروف، نجد أن الواقعية الجديدة التي استعاضت عن مفهوم الطبيعة البشرية بمفهوم بنية النظام الدولي لا تختلف معها حول العامل الرئيس الذي يحدد (القوة) فقط، بل إن الواقعية الجديدة تؤكد أنه لا ينبغي للدول أن تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة، لأن الجهد الذي يُبذل في نيل المزيد من القوة يمكنه بسهولة أن يأتي بنتيجة عكسية.[2]

ومن المؤكد أنه ينبغي للدول ألا تسعى إلى الهيمنة، وإنما يجب أن يكون هدفها الرئيس في أن تحرص على أن لا تكتسب الدول الأخرى قوة على حسابها. ويُشدد والتز على أن الشاغل الأول للدول ليس الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، وإنما الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، إضافة إلى ذلك فإن والتز لا يقترح أنَّ الدخول في حرب من أجل الحصول على القوة هو أمر منطقي من الناحية الإستراتيجية، وهنالك جوهريا ضوابط حقيقية على حدة المنافسة الأمنية.[3]

يمكن القول تبعا لهذا، أن الشكل الجديد للنظرية الواقعية يحتوي بوضوح على افتراضات مختلفة متعقلة بطبيعة النظرية في شكلها الكلاسيكي، وتفترق الواقعية الكلاسيكية عن الواقعية الجديدة في الأسس التي تقوم عليها كلاهما في تفسير العلاقات الدولية. بحيث يمكن أن نَعُدَّ وفقا لذلك أنَّ كلا من الواقعية التقليدية والواقعية البنيوية بمثابة مدرستين فكريتين متخلفتين عن بعضهما من حيث الجوهر.

---

[1]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ص. ص. 213. 214.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 225.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 225.

وإن كان كذلك، كيف يمكن للواقعية أن تُفسر هذا الاختلاف؟ وكيف يمكن أن تُبرر وجود مدارس متباينة في المنطلقات الفكرية التي تتبناها داخل الواقعية ذاتها، في الوقت الذي تُقر فيه بوجود قانون أو قوانين ثابتة لا يمكن أن تتغير أو تتبدل؟

يمكن أن تجيب النظرية الواقعية عن هذه الأسئلة عبر احتمالين أو موقفين أساسيين، أما الموقف الأول: أن تُقر بأن واقع العلاقات الدولية متغير وفي حركية دائمة ومستمرة وغير ثابت، وينتج عن ذلك تغير القواعد والقوانين الناظمة والحاكمة له، فلا يمكن أن نحصر هذه القوانين في الطبيعة البشرية ولا في الفوضى الدولية، بل تتعدد الأسباب وتتداخل بعضها مع بعض، وهو الموقف الذي لن ترض به الواقعية، باعتبارها نظرية وضعية تؤكد على الطبيعة الثابتة والساكنة للعلاقات الدولية.

أما الموقف الثاني: أن تقول بأن واقع العلاقات الدولية ثابت لا يتغير ولا يتبدل ولكن الخلل يكمن في عدم قدرة المنظرين على الكشف عن القوانين والقواعد الحاكمة لهذا الثبات. وهنا تُنَاقضُ الواقعية نفسها باعتبارها نظرية وضعية، فقد رأينا بأنها تؤكد على قدرة العقل في الكشف عن القواعد والقوانين، بيد أن العقل هنا يظهر عاجزا لا سبيل له في الوصول إلى هذه الحقيقة الكاملة.

فإما أن تُقر الواقعية بأن العلاقات الدولية ديناميكية وفي حركية دائمة، وبالتالي فالقواعد والقوانين تتغير باستمرار، وإما أن تقول بالثبات والسكون وفي الوقت ذاته عليها أن تُقر بعجز العقل عن الكشف عن القوانين التي تتحكم في هذا الثبات. وكلا الموقفين محرجين بالنسبة للنظرية الواقعية.

ترى الواقعية، أن نجاح النظرية يكمن في مدى قدرتها على التحقق من صحة نتائجها امبريقيا، أي أن الواقعية تعتقد بأن النظرية لا بد وأن تكون (قابلة للتطبيق) وأن تُفسر وتُحلل وتتنبأ بأحداث العلاقات الدولية، وكل نظرية لا تستطيع التحقق من صدق افتراضاتها واقعا فهي لا ترق إلى مستوى النظرية العلمية التي يُعتمد عليها في البحث والدرس.

وإن كان كذلك، فكيف تفسر النظرية الواقعية عجزها في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة والتي تُعد حدثا مفصليا في تاريخ العلاقات الدولية المعاصر؟ كما لم تستطع أن تفسر هذا الحدث حتى بعد وقوعه بمقولاتها التحليلية، وتفشل الواقعية في تفسير حالات السلام في تاريخ العلاقات الدولية، وواقع التعاون المشترك بين الدول خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز العولمة، وغياب الحروب بين الدول الديمقراطية.

حدود العجز لم تتوقف هنا، بل تعدته إلى عدم القدرة على تفسير ظواهر وأحداث عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فتفجر النزاعات الإثنية والعرقية والحروب الأهلية داخل الدول لم يكن بداعي المصلحة الوطنية، ولكن بسبب اعتبارات قيمية وثقافية تتعلق بالهويات الجماعية ومصالحها، ثم إن قدرات الدول في توفير الأمن لمواطنيها، قد تراجعت بسبب عدد من العوامل والتهديدات غير العسكرية مثل مشكلات البيئة والنمو السكاني والأمراض الوبائية ومشكلات المهاجرين وشح الموارد، ولم تعد التهديدات الأمنية للدول مرتبطة بمصادر خارجية فقط كما يدعي الواقعيون، بل إن التهديدات الداخلية للدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اعتلت الأولوية والأهمية سواء بالنسبة لدراسي العلاقات الدولية أو لصناع القرارات في الدول والحكومات.[1]

لم تكن التنبؤات أو التفسيرات الواقعية صحيحة دائما في كامل نطاق العلاقات الدولية "ولا تقترب من هذا لا الواقعية ولا حتى أية نظرية أخرى في العلاقات الدولية"، فليس هناك من طالب أو ممارس جاد في العلاقات الدولية يرغب في أن يكون واقعيا، بمعنى أن يقوم دائما بتطبيق هذه النظرية أو بالتصرف بناءً عليها، وطالما لم تعجز الواقعية أبدا عن تقديم استبصارات أو تنبؤات قيمة "وحتى أقوى نقاد الواقعية لا يدعون ذلك" فليس هناك شخص يرغب أن يكون مضادا للواقعية، بمعنى الامتناع عن استخدام النظرية الواقعية.[2]

ولا تُعتبر عدم قدرة الواقعية على التعامل مع المسارات الرئيسية في العلاقات الدولية سببا للحط من شأنها أو تهميشها، ويجب لذلك أن يقف الواقعيون الموقف نفسه من النظريات الأخرى، فينبغي أن تكون الواقعية جزءا مهما من حقل الدراسات الدولية القائم على التعددية، ليس أقل أو أكثر من ذلك.[3]

إذن يجب أن تكون الواقعية جزءا من العدة التحليلية لكل طالب جاد في العلاقات الدولية، ولكنها لو كانت أداتنا التحليلية - أو حتى أداتنا الرئيسية- ستكون أقل تجهيزا بشكل محزن للقيام بمهامنا التحليلية، فستكون نظرتنا للعلاقات الدولية فقيرة بشكل محزن، وبمقدار ما للنظرية من تأثير على الممارسة، ستغدو المشروعات التي نقوم بها في العالم عرضة لأن تكون مبتورة ومشوهة.[4]

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، ص. 246.

[2]- جاك دونللي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 90.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 89.

[4]- **المرجع نفسه**، ص. 90.

تنطلق الوضعية في بناء نظرية عامة من مبدأ أساس مضمونه أن تكون كل نظرية "متسمة بطابعيْ الشمول والعموم، وأن تُغطي جميع جوانب المعرفة أو الموضوع محل الدراسة"، وباعتبار أن الواقعية من أهم النظريات الوضعية، فقد تبين أنها لا يمكن أن تخبرنا بالكثير عن العلاقات الدولية، وأن الاعتماد عليها كإطار تحليلي وحيد، يعطي صورة جد مختزلة عن الواقع المعقد للواقع الدولي.

ونود هنا أن نستدل بقول واحد من أهم المنظرين الواقعيين الذي اعتمد على افتراضات الوضعية بصورة أكثر صرامة وهو كينيث والتز، وفي هذا الصدد يقول: "إن نظرية العلاقات الدولية ليست نظرية كل شيء، فهي نظرية حول أشياء تُعتبر مهمة في العالم".[1] وإن كانت النظرية الواقعية عند كينيث والتز هي تعبير عن الأشياء المهمة في العلاقات الدولية، فهل هذا يعني أنها تفسر الجزء الرئيس من وقائع السياسة الدولية؟ إن النظرية الواقعية كما سبق لا يمكن أن تكون أكثر من عدة تحليلية من بين مجموعة من الأدوات والمقاربات والنظريات التحليلية الأخرى، ولا يمكن أن تمثل لوحدها الجزء الرئيس من السياسة الدولية، فهي تُعنى بالدرجة الأولى بما يخص سياسات القوة في النظام الدولي، ولكنها تصمت (أو يجب أن تصمت) في العديد من القضايا الأخرى في العلاقات الدولية.[2]

[1]- راجع: محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس**، ص. 243.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 248.

خلاصة الفصل:

تُعتبر إشكالية بناء النظرية الكبرى، من أكثر المسائل التي شغلت الباحثين والمفكرين، وقد ارتبط هذا المسعى العلمي بمحاولة إيجاد نظريات عامة، يمكن من خلالها التعامل مع مختلف الأحداث والوقائع الدولية، التي تشهد تعقيدات متزايدة، وفي سبيل ذلك ظهرت مجموعة من المقاربات العلمية، وفي مقدمتها الاتجاه الوضعي مُمَثلا في "النظريات: الواقعية، الليبرالية والبنائية"، والتي قدَّمت أُسساً معرفية من أجل تفسير العلاقات الدولية، ومستندة في ذلك إلى افتراض مفاده أنَّ: "العالَم الاجتماعي تحكمه قواعد وقوانين ثابتة مثل العالم الطبيعي".

وينتج عن هذا الافتراض، أن الأحداث الدولية يمكن تفسيرها من خلال الاقترابات، المناهج والأدوات التحليلية، التي يعتمدها العالِم الطبيعي، ويمكن تقسيم المناهج المتبعة في الوصول إلى قوانين واحدة بغية تفسير مجموعة من الظواهر المحددة في مجال معرفي ما إلى قسمين أساسيين: الأول؛ منهج الاستقراء، والذي ينتقل فيه الحكم من الجزء إلى الكل، ومن الخاص إلى العام، وهو منهج العلوم الطبيعية والتجريبية، والثاني؛ منهج الاستنباط، والذي ينتقل فيه الحكم من الكل إلى الجزء، ومن العام إلى الخاص، وهو منهج العلوم الرياضية والمنطقية.

وأما الوضعية، فقد جعلت من منهج العلوم الطبيعية ركيزة أساسية، في الوصول إلى القوانين التي تحكم العلاقات الدولية، وأخذت العديد من المفاهيم التي توحي بإمكان إيجاد نظريات عامة، مثل "مبدأ الحتمية"، "حتمية الانتظامات"، التفسير السببي، الأحادية المنهجية، الموضوعية وقدرة العقل على كشف القوانين الثابتة.

الخاتمة

يواجه حقل التنظير في العلاقات الدولية مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بالبعد الابستيمولوجي، و اتضح من فصول الدراسة، أن أهم عوائق التنظير في العلاقات الدولية بين التفسير والتنبؤ تكمن في: إشكالية علمية النظرية، إشكالية الهيمنة الغربية، مسألة علمية الحقل المعرفي و أزمة بناء النظرية الكبرى، وقد تقدَّم في هذه الفصول، أن أهمية التطرق لإشكاليات التنظير في علم ما من العلوم، تكمن في جزء منه إلى التعرف على حدود ومدى قدرة النظريات على أن تمد الباحثين بالأطر التحليلية المناسبة، وفي هذا السياق تبين أن النظريات الوضعية التي تأخذ ثنائية التفسير والتنبؤ في دراساتها، لا يمكنها أن تحل الإشكاليات الوارد ذكرها في الفصلين الثاني والثالث من خلال آليات ومناهج العلوم الطبيعية، وهذا يعود إلى عاملين رئيسيين، أما الأول؛ يتمثل في طبيعة مناهج العلوم التجريبية ذاتها، إذ يواجه الدليل الاستقرائي فجوة معرفية لم تُحل منذ زمن فلاسفة وعلماء الطبيعة اليونان حتى يومنا هذا، وأما الدليل الاستنباطي فهو يرتبط بالعلوم الصورية والبرهانية من قبيل الرياضيات والمنطق، وهذا لا يعني انتفاء علمية الدراسات في مجال العلاقات الدولية، بل يعني وبالدرجة الأولى أنه لا يمكن إيجاد نظريات كبرى وتعميمات تتجاوز الإطار الزماني والمكاني، أو الحصول على يقين علمي بالقضايا التي يدرسها الحقل المعرفي بالاعتماد على مناهج العلوم الطبيعية، وأما العامل الثاني؛ يكمن في طبيعة المسائل التي تدرسها العلاقات الدولية، فموضوع السياسة العالمية المعقد ومتعدد الجوانب، والذي يدخل ضمن نطاق موضوعات العلوم الاجتماعية، لا يمكن أن يتجاوز الإشكاليات السابقة تجاوزا تاما، وأنَّ أكثر ما تعنى به مختلف الدراسات والأبحاث التي تُكتب في هذا الباب، أنها تمثل خطوات في سبيل تقدم المعرفة الاجتماعية، وفي الوقت ذاته لا يمكنها أن تدعي الصحة والإطلاقية، أو اليقين كما في قضايا العلوم الطبيعية والعلوم الصورية.

بناءً على ما سبق، نرى أنه من الجيد أن تؤسس النظريات في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها نماذج مثالية، وتُعد النماذج المثالية (الأنماط المثالية) التي وضعها عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber من بين أهم المفاهيم الرئيسية، والمقولات الكبرى التي شكلت ما يسمى اليوم بعلم الاجتماع "الفيبري"، ولا نعني هنا بالنماذج المثالية التي وضعها ماكس فيبر (النموذج المثالي البيروقراطي، النموذج المثالي للأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، النماذج المثالية للفعل الاجتماعي والنماذج المثالية للسلطة)، فالمقصود منه هنا هو النموذج المثالي **كمنهج بحث** و**كأداة للدراسة**.

بإمكان هذه النماذج المثالية أن تفيد في حقل العلاقات الدولية، وفي أبسط تجلياتها تُمكن من الإجابة عن مجموعة من الإشكالات الابستيمولوجية في مجال التنظير، وخاصة تلك المرتبطة بسؤال إن كان بالإمكان أن تنشأ نظريات كبرى (عامة) وشاملة تفسر كل الظواهر التي تحكم العلاقات الدولية؟ أو أن طبيعة هذه الظواهر الدولية تُفسر وتُحلل بأبعاد تنظيرية أخرى أيضا (النظريات الصغرى)، ونظريات (المدى المتوسط) التي جاء بها عالِم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون Robert Merton كمنهج جديد في البحث السوسيولوجي، ضف إلى ذلك علمية النظرية ودرجة ارتباطها مع الواقع الذي تبحثه.

وتعتبر هذه النماذج المثالية التي عمل بها ماكس فيبر، منهجية علمية طبعت كل أعماله، وفي مقدمتها كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" الذي ذهب فيه إلى القول أن مسار تطور الغرب الأوروبي، لا يمكن أن نحصره في بعد (مادي اقتصادي بحت) كما أكد كارل ماركس في ماديته التاريخية، بل يمكن أن نُرجع الرأسمالية التي شهدتها القارة الأوروبية في القرنين الثامن والتاسع عشر إلى أبعاد أخرى، وفي مقدمتها البعد الديني من خلال المذهب البروتستانتي ممثلا في الطائفة الكالفينية الطُهرية، فعامليْ الدين والاقتصاد لعبا دورا مهما في تحديد مسار هذا التاريخ الغربي.

يستخدم ماكس فيبر كلمة "مثالي" في مقاربته للظواهر الاجتماعية، لكن لا يعني بهذه الكلمة أن المفهوم أو الدراسة المقدمة هي الأفضل، إذ يَقصد بذلك أنها نادرا ما يمكن أن توجد في العالم الحقيقي، أي أن الأنماط المثالية هي نماذج مفهومية وتحليلية يمكن استخدامها لفهم العالم، وقلما توجد هذه النماذج في العالم الواقعي، وفي هذا السياق تكون الأنماط المثالية بمثابة نقطة مرجعية ثابتة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النمط المثالي لم يكن يعني بالنسبة إلى فيبر أن هذا التصور قد وَصلَ حدود الكمال ، وما كان يعنيه فيبر أن هذا التصور يُمثل صورة صافية لظاهرة ما فقط.

يُعرف ماكس فيبر النمط المثالي "أنه جدول من الفكر، إنه غير الواقع التاريخي أو الواقع الأصيل، ويصلح على الأقل خطاطة ننظم من خلالها الواقع تحت عنوان مثالي"، إنه حصيلة انتقاء مجموعة من الأفكار والمفاهيم الخالصة، جرى عزلها عبر مجموعة من المعطيات والحوادث الواقعية والتاريخية، حيث جُردت في صور مثالية لمقاربة الواقع، إنها تجميع وتركيب لمجموعة من الخصائص المرتبطة بظاهرة عبر مراحل مختلفة وفي شروط معينة، بحيث تغدو هذه المعطيات المجردة عقليا عن جذورها وحيثياتها الواقعية الأصلية أداة لتنظيم هذا الواقع وترتيبه من جديد.

تأثر ماكس فيبر بالجدالات الفكرية التي كانت سائدة آنذاك حول العلاقة بين العلم والتاريخ، وطرفا الجدل: أولئك الذين يرون أن التاريخ يتكون من قوانين عامة؛ ومن يرى أن التاريخ هو أفعال وحوادث فردية، بيد أن فيبر تفادى الاكتفاء بصياغة قوانين مجردة كتلك التي تدعو إليها المدرسة الحدية النمساوية وبالتحديد كارل منجر Karl Menger إذ ليس غرض العلوم الاجتماعية أبدا صياغة قوانين شمولية، فهذا وهم أنكره على الوضعيين، الذين يريدون بلوغ حقيقة الواقع زاعمين تأسيس علوم الثقافة على نمط علوم الطبيعة في ظل ما كان يسمى "طرح المناهج"، كما رفض الفكرة التي تقول أن التاريخ يتكون من سلسلة من الكيانات المتفردة التي لا تقبل أي نوع من التعميم، وكان فيبر يعتقد أن التاريخ الاجتماعي مكون من عدد من الظواهر المستمرة، ولدراسة هذه الظواهر يصبح من الضروري تطوير مفاهيم عامة تُعمم لفرض بعض النظام على اضطراب العالم الحقيقي.

وضع فيبر النماذج المثالية كواحدة من أهم المفاهيم لتجاوز وجهات النظر بخصوص العلاقة بين العلم والتاريخ، واعتبر أن علم الاجتماع يهتم بالفردية والتعميم في آن واحد من خلال تطوير واستخدام هذه الأنماط المثالية، إذ اعتبر الأفراد والكيانات والأحداث ومختلف مجالات الدراسة التي يهتم بها علم الاجتماع لا على أنها تخضع لقواعد وقوانين حدية ثابتة، ولا على أنها متفردة (أي ذات خصوصية مستقلة بحيث تختلف كل حادثة عن الأخرى اختلافا كليا فلا وجود للتعميم إطلاقا)، بل اعتبرها ممثلة لفئة عامة، وكل منها يمكن فهمه فقط بالرجوع إلى تلك الفئة العامة.

إن أصالة ماكس فيبر الذي يرفض الثنائيات الظاهرة في صراعات المناهج، تكمن في الاقتباسات التي يعتمدها من كل فريق ثم يتخطاها، فهو وضع على مشرحة التساؤل وانتقد وتخطى المدارس التاريخية التي تدعو إلى إمكان قيام توجهات وطروحات نظرية كبرى، تفسر التاريخ في مساراته المختلفة بصورة اختزالية، كما يأخذ على المدراس التي ترفض أي نوع من التعميم، فتنفي بذلك كل صبغة علمية على الدراسات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته أخذ على هذه المدارس تمييزها الابستمولوجي المعرفي بين التفسير الذي هو خاص بعلوم الطبيعة، والفهم وهو خاص بعلوم الاجتماع، أما فيبر فهو يرفض الموافقة على صيغة مبتسرة **للسببية** حيال العلوم الاجتماعية، وهو يتيح بذلك تخطي التوتر التأسيسي في علم الاجتماع من جهة بين فرادة الوقائع التاريخية وعمومية الانتظامات الاجتماعية، ومن جهة أخرى بين المناهج العلمية ذاتها.

يتحدد وفقا لهذا أن النموذج المثالي، منهج للبحث أو منهج للتفكير وطريقة لمعرفة العالم، على أن فكرة النماذج المثالية تقع في القلب من رؤية عقلانية للعلوم الاجتماعية، مما يمكننا عبر

صياغة هذه النماذج المثالية، أن نعرف كيف يسير العالم، إذ أن هذه النماذج المثالية تُيسر بذلك إحداث تقدم في المعرفة من خلال إعادة تنظيم ثابتة للمفاهيم العلمية.

يتضح من العرض السابق أنه من الضرورة في ميدان العلاقات الدولية، أن تؤسَّس النظريات فيها باعتبار أنها نماذج مثالية كما تقدم توضيحها، إذ تمثل بناءً معرفيا لا يدعي أنه الصحيح بصفة مطلقة يقينية، ولا أنه الواجب اعتماده لوحده فقط، ولا أنه يمثل كل تجليات الموضوع في العالم الخارجي، هو يدعي فقط أنه أداة للبحث العلمي، نبنيه لفهم وتفسير السمات الأساسية لظاهرة أو موضوع ما.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

استيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، تر: عبد الحكم أحمد الخزامى، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014).

أميتاف أشاريا، باري بوزان، **تشكيل العلاقات الدولية -أصول حق العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية-**، تر: عمار بوعشة، (الكويت، عالم المعرفة، 2023).

إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، تر: محمد حسين غلوم، (الكويت، عالم المعرفة، 1990).

أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011).

إيمون باتلر، **آدم سميث مقدمة موجزة**، تر: علي الحارس، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2014).

ألان تورين، **نقد الحداثة**، تر: أنور مُغيث، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997).

الزواوي بغورة، **ما بعد الحداثة والتنوير**، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2009).

بول ويلكينسون، **العلاقات الدولية**، تر: لبنى عماد تركي، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2013).

بول ديفيس، جوليان براون، **الأوتار الفائقة: نظرية كل شيء ؟**، تر: أدهم السمَّان، (دمشق، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، 1992).

بول ديراك، **مبادئ ميكانيكا الكم**، تر: محمد أحمد العقر، (القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010).

ت. ج. دي بور، **تاريخ الفلسفة في الإسلام**، تر: محمد عبد الهادي أبو ريده، (القاهرة، الدار التونسية للنشر، ط3، 1954).

جيرار جهَامي، **مفهوم السببية بين المتكلمين والفلاسفة -بين الغزالي وابن رشد-**، (بيروت، دار المشرق، ط 2، 1992).

جبمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

ديفيد لندلي، **مبدأ الريبة: آينشتاين، هايزنبرغ، بور والصراع من أجل روح العلم**، تر: نجيب الحصادي، (القاهرة، دار العين للنشر، 2009).

روبير بلانشي، **المصادريات**، تر: محمود اليعقوبي، (بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).

ـــــــــ، **الاستدلال**، تر: محمد اليعقوبي، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2003).

راوية عبد المنعم عباس، **ديكارت والفلسفة العقلية**، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1996).

زكي نجيب محمود، **قصة الفلسفة الحديثة**، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936).

زكريا إبراهيم، **كانت أو الفلسفة النقدية**، (القاهرة، مكتبة مصر، 1972).

سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010).

صلاح قنصوة، **فلسفة العلم**، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981).

علا مصطفى أنور، **التفسير في العلوم الاجتماعية دراسة في فلسفة العلم**، (القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988).

عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، (الكويت، وكالة المطبوعات، ط3، 1977).

عمار أبو رغيف، **منطق الاستقراء**، (قم، مجمع الفكر الإسلامي، الجزء الأول، 1989).

ـــــــــ، **نظرية المعرفة بين الشهيدين مطهري والصدر**، (قم، مجمع الفكر الإسلامي، 1989).

عبد الوهاب المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006).

ـــــــــــ، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، (دمشق، دار الفكر، 2003).

عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، مؤسسة مجد، ط 3، 2010).

عبد الرحيم بدر، **الكون الأحدب: قصة النظرية النسبية**، (بغداد، مكتبة النهضة، 1961).

كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

كمال الحيدري، **المذهب الذاتي في نظرية المعرفة**، (قم، دار فراقد للطباعة والنشر، 2005).

كامل محمد عويضة، **إقليدس بين الفلسفة والمنهج الرياضي**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1994).

محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء**، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2008).

ـــــــــــ، **فلسفتنا**، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط 3، 2009).

محمد حسين الطبطبائي، **أصول الفلسفة والمنهج الواقعي**، تر: عمار أبو رغيف، (بغداد، المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع، ج 1، 2012).

محمود فهمي زيدان، **الإستقراء والمنهج العلمي**، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1977).

محمود قاسم، **المنطق الحديث ومناهج البحث**، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1953).

محمد رضا المظفر، **المنطق**، (النجف، جمعية منتدى النشر، 1968).

محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1976).

محمد نصر عارف، **ايستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج**، (بيروت، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996).

مارسيل بريلو، **علم السياسة**، تر: أحمد حسين عباس، (القاهرة، دار نهضة، 1965).

ناصر يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1985).

نعيمة ولد يوسف، **مشكلة الاستقراء في ابستيمولوجيا كارل بوبر**، (الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015).

هانز ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**، تر: فؤاد زكريا، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2020).

وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، (الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).

يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول- الحصاد- الآفاق المستقبلية**، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

المقالات:

أولي ويفر، "أما زال في الامكان اعتباره تخصصا بعد كل هذه الحوارات"، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع.**

أحمد علي سالم، "إسهامات غير غربية لتخليص حقل العلاقات الدولية من الهيمنة المعرفية الغربية: إصلاح أم ثورة؟"، **مجلة تجسير**، م.4، ع.1 (2022).

إبراهيم لسيقي، **مفهوم الهيمنة في سوسيولوجيا ماكس فيبر: الأصول والتجليات والامتدادات**، مؤمنون للدراسات والأبحاث (ديسمبر 2020).

باري بوزان، آميتاف أشاريا، **لماذا لا توجد نظريات غير غربية للعلاقات الدولية؟**، تر: عبد الحق دحمان، مركز المجدد للبحوث والدراسات (2022).

توني إرسكاين، "النظرية المعيارية في العلاقات الدولية"، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، في:تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع.**

جاك دونللي، الواقعية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014).

حمزة المصطفى، "هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته ؟ دراسة مقارنة في أطروحات الفصل/ الارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة"، **سياسات عربية**، ع 25 (مارس 2017).

خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م. 30. ع. 1 (2014).

ستيف سميث، "التنوعية والتخصصية في نظرية العلاقات الدولية"، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث محررون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

غراهام جورج، **"السلوكية"**، **تر**: محمد البلوي، حكمة، (2022).

قيلي حسن، "التنبؤ العلمي"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، م. 8. ع. 2 (2020)

كريس براون، "فقر النظرية الكبرى"، تر: محمد حمشي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 9 (جويلية 2016).

كارل بوبر، "التنبؤ والنبوءة في العلوم الاجتماعية"، تر: بن سليمان جمال الدين، **مجلة آفاق للعلوم**، م. 5. ع. 12 (جوان 2018).

لورد حبش، "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، **سياسات عربية**، ع. 48 (جانفي 2021).

محمد حمشي، "السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من التعقد؟"، **سياسات عربية**، ع. 41 (نوفمبر 2019).

ـــــــــ، "النقاش الثالث بين نظريات العلاقات الدولية: حدود الاتصال المعرفي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع. 3 (ديسمبر 2014).

ـــــــــ، "نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس في حقل العلاقات الدولية: مراجعة للأدبيات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 12 (جانفي 2018).

ـــــــــ، "الانتقائية التحليلية في العلاقات الدولية"، **سياسات عربية**، ع. 28 (سبتمبر 2017).

محمد الطاهر عديلة، "أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، م.6. ع.2 (2021).

ـــــــــــ، محمد الطاهر عديلة، مسعود شوية، "دراسة العلاقات الدولية بين التفسير والفهم"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.10. ع.1. (جانفي 2021).

يوسف داوود، "لماذا تتصاعد الدعوات لاستقلال العلاقات الدولية عن العلوم السياسية"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ع.4 (أفريل 2021).

الأطروحات والرسائل الجامعية:

عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية -أطروحة دكتوراه-**، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008- 2009).

فداء حسين العبادي، **تطبيق مصفوفة التأثير المتبادل لتحديد الاتجاه الأعظم في النظام الدولي 2020- 2045 "دراسة مستقبلية"** -أطروحة دكتوراه- (جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2021).

محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس** -أطروحة دكتوراه- (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015).

محمد حمشي، **النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**-أطروحة دكتوراه- ، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016_ 2017).

ـــــــــــ، **نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة -مذكرة ماجستير-** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/ 2011).

المراجع باللغة الأجنبية:

Joseph S. Nye Jr, David A. Welch, **Understanding Global Conflit Cooperation : Intro To TheoryHistory**, (Pearson Education Limited, United Kingdom, 2014).

Colin S. Gray, **War Peace and International Relations An Introduction to Strategic History**, (UK, Polity Press, 2007).

Stephanie Lawson, **Theories of International Relations Contending Approaches to World Politics**, (UK, Polity Press, 2015).

Martin Griffiths, **Realism, Idealism and International Politics : A Reinterpretation,** (1992).

Mathias Albert, Barry Buzan, "On the Subject matter of International Relations", **Review of International Relations Studies**, 43.(05).

الفهرس

مقدمة 01

الفصل الأول: الحدود المفاهيمية للدراسة 13

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الدولية 14

المطلب الأول: التعريفات الرئيسية للعلاقات الدولية 14

المطلب الثاني: موضوع العلاقات الدولية 16

المبحث الثاني: التفسير والتنبؤ العلمي 18

المطلب الأول: التفسير العلمي 21

1- تعريف التفسير 21

2- التفسير المنطقي والتفسير المعرفي 23

2-1- التفسير المنطقي وعلاقته بالاستدلال الاستنباطي 24

2-2- التفسير المعرفي وعلاقته بالاستدلال الاستقرائي 24

3- التفسير وقانون السببية 26

3-1- مفهوم السببية 28

3-2- السببية بين المذهب العقلي والمذهب التجريبي 28

3- 3- السببية عند ديفيد هيوم 29

المطلب الثاني: التنبؤ العلمي 31

1- تعريف التنبؤ 31

2- الاستقراء والتنبؤ العلمي 33

3- التنبؤ ونظريات العلاقات الدولية..... 34

المبحث الثالث: النظرية في العلاقات الدولية..... 37

المطلب الأول: مفهوم النظرية في العلاقات الدولية..... 37

المطلب الثاني: ثنائية التفسير والتنبؤ في النقاشات النظرية الكبرى..... 40

المطلب الثالث: الوضعية وما بعد الوضعية في نظريات العلاقات الدولية..... 42

1- الاتجاه الوضعي..... 44

2- الاتجاه ما بعد الوضعي..... 46

3- التفسير والفهم..... 48

خلاصة الفصل..... 50

الفصل الثاني: إشكاليات التنظير في العلاقات الدولية بين التفسير والتنبؤ..... 51

المبحث الأول: إشكالية علمية النظرية في العلاقات الدولية..... 53

المطلب الأول: نظرية قيمة المعرفة..... 53

1- ما معنى الحقيقة..... 54

2- المذهب الواقعي..... 54

3- المذهب النسبي..... 55

المطلب الثاني: موقف نظريات العلاقات الدولية من قيمة المعرفة..... 55

1- موقف الاتجاه الوضعي (أنصار المقاربة العلمية)..... 56

1- 1- وقوع الاتجاه الوضعي في النسبية..... 56

2- موقف الاتجاه ما بعد الوضعي..... 58

2- 1- اعتراض على موقف الاتجاه ما بعد الوضعي من قيمة المعرفة..... 59

المبحث الثاني: إشكالية الهيمنة الغربية على نظريات العلاقات الدولية..... 61

المطلب الأول: التعددية والهيمنة في نظريات العلاقات الدولية..... 61

المطلب الثاني: انعكاسات هيمنة الاتجاه السائد على حقل التنظير في العلاقات الدولية..... 65

تعقيب عام..... 67

المبحث الثالث: إشكالية علمية العلاقات الدولية..... 69

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد لاستقلالية العلاقات الدولية..... 70

نقد الاتجاه الأول..... 71

المطلب الثاني: الاتجاه الرافض لاستقلالية العلاقات الدولية..... 74

نقد الاتجاه الثاني..... 75

خلاصة الفصل..... 77

الفصل الثالث: أزمة بناء النظرية الكبرى في العلاقات الدولية..... 78

المبحث الأول: المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي..... 80

المطلب الأول: معنى المنهج الاستقرائي والاستنباطي..... 80

1- المنهج الاستنباطي..... 80

2- المنهج الاستقرائي..... 82

3- الفرق بين الاستنباط والاستقراء..... 83

المطلب الثاني: اليقين في قضايا العلمية..... 83

1- اليقين في قضايا الرياضيات والمنطق..... 84

2- اليقين في قضايا العلوم الطبيعية..... 84

3- الفرق بين قضايا الرياضيات والمنطق وقضايا العلوم الطبيعية..... 84

المطلب الثالث: وعود الوضعيين في بناء نظرية كبرى داخل الحقل المعرفي..... 85

المبحث الثاني: مناقشة الوضعيين في ادعاء إمكان بناء نظرية كبرى في العلاقات الدولية..... 89

المطلب الأول: هل هناك نظرية كبرى في العلاقات الدولية ؟..... 90

المطلب الثاني: النظرية الواقعية وإشكالية بناء النظرية الكبرى 101

خلاصة الفصل.....108

الخاتمة.....109

قائمة المصادر والمراجع.....114